جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر

تخصص اقتصاد صناعي

من إعداد الطالبة: هاجر بوزيان الرحماني

تحت إشراف أستاذ التعليم العالي: منور أوسرير

لجنة المناقشة

- منير نوري	أستاذ التعليم العالي -جامعة شلف	رئيسا
- منور أوسرير	أستاذ التعليم العالي -جامعة بومرداس	مشرفا ومقررا
- حورية آيت زيان	أستاذ التعليم العالي -جامعة خميس مليانة	ممتحنا
- مبارك لسلوس	أستاذ التعليم العالي -جامعة البليدة	ممتحنا
- عبد الرحمن مغاري	أستاذ التعليم العالي -جامعة بومرداس	ممتحنا
- عاشور مزريق	أستاذ محاضر أ -جامعة شلف	ممتحنا

السنة الجامعية

2014/2013

إهداء

إلى أساتذتي الموقرين الذين كانوا سندا وأنسا طوال مشوار دراستي من بدايته إلى حد اللحظة.

إلى عائلتي فردا فردا.

إلى كل من أحببتهم في الله، إلى زميلاتي وصديقاتي .

إلى كل عمال وأساتذة جامعة شلف وجامعة خميس مليانة.

والى كل سكان بلدية العطاف ومن يعرفني جميعا.

هاجر

شكر وتقدير

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله

ويسرت لنا من يعيننا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نكن نعلم...

ثم الصلاة والسلام على الحبيب المصطفي، خاتم الأنبياء والمرسلين

سيد الخلق أجمعين.

أتوجه بالشكر والتقدير لكل من جعلهم الله عونا لي فغمروني بكل معاني

العون، وعلى رأسهم أستاذ التعليم العالي "منور أوسرير"الذي لم يبخل علّي بعطائه

وتوجيهاته في سبل إتمام هذا العمل البسيط.

إلى كل عمال جامعة شلف فردا فردا .

إلى أفراد عائلتي، زملائي في العمل،كل من ساهم بشكل قريب او بعيد في اتمام هذا العمل على

مدار ستة سنوات.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
كلمة الشكر	
الفهرس	-II
قائمة الجداول	XI-I
قائمة الأشكال	XII
قائمة المصطلحات والمختصرات	XV
قائمة الملاحق	II
المـــقدمـــــة العامة	أ – د
تمهيد	أ
إشكالية البحث	ب
فرضيات البحث	ت
أهمية البحث	ت
أهداف البحث	ت
مبررات اختيار الموضوع	ث
منهج البحث	ث
حدود البحث	ج
الدراسات السابقة	ج
أدوات البحث	ح
الكلمات المفتاحية	خ
تقسيمات البحث	خ–د
الفصل الأول: الأمن الغذائي ومداخل تحقيقه	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي	3
المطلب الأول: مفهوم الأمن عامة	3

أولا/الأمن من المنظور الواقعي	4
ثانيا/الأمن من المنظور الاقتصادي	5
ثالثا/ الاتجاه التكاملي والأمن	5
المطلب الثاني: الأمن الغذائي: التعريف والمفهوم	7
أولا/الأمن الغذائي من منظور خبراء المجموعة الأوروبية	7
ثانيا/الأمن الغذائي كمرادف للاكتفاء الذاتي	7
ثالثا/المفهوم الحديث للأمن الغذائي	8
المطلب الثالث: مفاهيم أساسية مرتبطة بالأمن الغذائي	12
أولا/الأمان الغذائي	12
ثانيا/مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي	12
المطلب الرابع: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي	17
أولا/ مستويات الأمن الغذائي	17
ثانيا/ أبعاد الأمن الغذائي	19
المبحث الثاني: مداخل ومتطلبات توفر الأمن الغذائي	23
المطلب الأول: العناصر الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي	23
أولا/ ركائز الأمن الغذائي	23
ثانيا/ مؤشرات الأمن الغذائي	24
ثالثا/مواصفات المواد الاستراتيجية المخزنة	26
المطلب الثاني: مداخل وسياسات تحقيق الأمن الغذائي	28
أولا/ مداخل تحقيق الأمن الغذائي	28
ثانيا/ سياسات تحقيق الأمن الغذائي	30
المطلب الثالث: المنظمات الساعية لتحقيق الأمن الغذائي إقليميا ودوليا	32
أولا/المنظمات الساعية لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي	32
ثانيا/الجهود الساعية لتحقيق الأمن الغذائي عربيا	34
خلاصة الفصل	37

الفصل الثاني: الصناعة الغذائية ومشكلة تأمين الغذاء	38
تمهيد	39
المبحث الأول: مفهوم الصناعات الغذائية	40
المطلب الأول: نشأة علم التصنيع الغذائي	40
أولا/العصر ما قبل الزراعي	40
ثانيا/العصر الزراعي	40
ثالثا/العصر الزراعي الصناعي	41
المطلب الثاني: تعريف الصناعة الغذائية	45
أولا/الأسباب الدافعة للتصنيع	45
ثانيا/متطلبات التصنيع	46
ثالثا/علم الصناعات الغذائية	47
رابعا/مراحل تطور الصناعة الغذائية	48
المطلب الثالث: الموارد الأساسية المستخدمة في صناعة الأغذية	50
أولا/عوامل نجاح التصنيع الغذائي	50
ثانيا/الموارد المستخدمة في تصنيع الأغذية	51
المبحث الثاني: الغذاء ومشكلته	52
المطلب الأول: مفهوم الغذاء	52
أولا/ نظريات الحاجة للغذاء	52
ثانيا/ تعاريف مختلفة للغذاء	54
ثالثا/مصادر الغذاء	56
المطلب الثاني: الحق في الغذاء	58
أولا/ حاجة الانسان للغذاء	58
ثانيا/ الأساس القانوني للحق في الغذاء	58
ثالثا/الحق المناسب في الغذاء	60
المطلب الثالث: أسباب وخصائص مشكلة الغذاء	61

أولا/ أسباب المشكلة الغذائية	61
ثانيا/ خصائص المشكلة الغذائية	62
ثالثا/مظاهر الأزمة الغذائية في الدول النامية	62
المبحث الثالث:الصناعة الغذائية والنظام الغذائي	64
المطلب الأول: مفهوم النظام الغذائي	64
المطلب الثاني: النمط الغذائي الجزائري	68
أولا/ الهرم الغذائي لدول البحر المتوسط	68
ثانيا/ النظام الغذائي بالجزائر	69
المطلب الثالث: دور الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي	71
أولا/ دور الصناعات الغذائية في خطط التنمية	71
ثانيا/ علاقة الصناعة الغذائية بالأمن الغذائي	71
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث:واقع مدخلات الصناعة الغذائية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر	75
تمهيد	76
المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر	77
المطلب الأول: إمكانيات القطاع الفلاحي بالجزائر	77
أولا: المساحات الصالحة للفلاحة	77
ثانيا: انتاج المحاصيل الزراعية	78
المطلب الثاني: مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني	80
المبحث الثاني: واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر	84
المطلب الأول:امكانيات الإنتاج الصيدي	84
المطلب الثاني: امكانيات تربية المائيات والصيد القاري بالجزائر	88
أولا/الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري	89
ثانيا/التجارة الخارجية	90

المبحث الثالث:واقع قطاع الموارد المائية بالجزائر	94
المطلب الأول: الإمكانيات المائية التقليدية بالجزائر	94
المطلب الثاني: مصادر المياه غير التقليدية بالجزائر	101
أولا: تحلية مياه البحر	101
ثانيا: معالجة المياه المرة	106
ثالثا: معالجة المياه المستعملة	108
المبحث الرابع: مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في المتغيرات الاقتصادية الكلية	110
المطلب الأول: خلق القيمة المضافة	110
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة الغذائية في التشغيل	115
خلاصة الفصل	120
الفصل الرابع: مساهمة المنتجات الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر	121
تمهيد	122
المبحث الأول:الجانب النباتي لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر	123
المطلب الأول:الصناعة الغذائية للحبوب ومشتقاته بالجزائر	123
المطلب الثاني:صناعة الزيوت الغذائية الجزائر	127
المطلب الثالث:الصناعة الغذائية للسكر والمحليات بالحزائر	132
المطلب الرابع: مصبرات الخضروات والفواكه بالجزائر	137
أولا/تحويل الخضروات	137
ثانيا/مصبرات الفواكه	139
ثالثا/الطماطم الصناعية	143
المبحث الثاني: الصناعة الغذائية ذات المصدر الحيواني بالجزائر	147
المطلب الأول:الصناعة الغذائية للحليب ومشتقاته	147
المطلب الثاني:الصناعة الغذائية للحوم الحمراء	150
أولا/التحويل الأولي للحوم	151
ثانيا/التحويل الثاني للحوم	155

المطلب الثالث:الصناعة الغذائية للحوم البيضاء	156
المطلب الرابع:تحويل الأسماك	160
أولا/الانتاج	160
ثانيا/الصناعة الصيدية	162
خلاصة الفصل	164
الفصل الخامس: تثمين امكانيات قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر	165
تمهيد:	166
المبحث الأول: التجارة الخارجية لمنتجات الصناعة الغذائية بالجزائر	167
المطلب الأول: النسيج المؤسساتي للصناعة الغذائية الجزائرية –الناشطة بالتجارة–	167
المطلب الثاني: هيكل الواردات الجزائرية	172
المطلب الثالث: هيكل الصادرات الجزائرية	176
المبحث الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية	180
المطلب الأول: المؤسسات التنظيمية لقطاع الصناعة الغذائية بالجزائر	180
المطلب الثاني: مؤسسات خلق ومتابعة مشروعات الصناعة الغذائية بالجزائر	183
المبحث الثالث: الاستثمارات الفلاحية بالجزائر	190
المطلب الأول: تطوير برامج استدامة التنمية الزراعية	190
المطلب الثاني:سياسة التجديد الريفي والمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	193
المبحث الرابع:الاستثمارات الصيدية بالجزائر	199
المطلب الأول: مجهودات الجزائر لتطوير الثروة الصيدية	199
المطلب الثاني: السياسات الاستثمارية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات	203
خلاصة الفصل	208
الخاتمة العامة	209
المراجع	218
الملاحق	226

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(3- 1)	تطور نسب الأراضي الزراعية بالجزائر	77
(3- 2)	تطور كمية إنتاج المحاصيل الزراعية بالجزائر	79
(3- 3)	تطور القوى العاملة الزراعية من مجموع القوى العاملة الكلية بالجزائر	80
(3- 4)	نسبة السكان النشطون اقتصاديا في القطاع الزراعي الجزائري	81
(3- 5)	تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي للفترة:2000-2011	82
(3- 6)	هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات	83
(3-7)	التطور السنوي لإنتاج الصيد	85
(3-8)	تطور الأسطول البحري للصيد حسب المهن	86
(3-9)	تطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري بالجزائر	88
(3-10)	تعداد البحارة المسجلين بقطاع الصيد البحري	89
(3-11)	تطور واردات الجزائر من المنتوجات الصيدية الغذائية	90
(3-12)	تطور صادرات الجزائر من المنتوجات الصيدية الغذائية	92
(3-13)	كمية التساقط بالجزائر للسنة 2012/2011	95
(3-14)	توزيع المياه حسب الأحواض المائية بالجزائر	97
(3-15)	مصادر السقي لسنة 2012	98
(3-16)	حصة السدود الكبيرة ذات طاقة استيعاب تفوق 10 مليون م.^{3}	100
(3-17)	توزع 08 محطات للمؤسسة الألمانية **LINDE-KCA**	102
(3-18)	مفصل لمحطات "**HYDRO-TRAITEMENT**"	103
(3-19)	تطور إنتاج المياه المحلات للفترة 2003-2007	104
(3-20)	توزع المحطات الموجهة للغرب	105
(3-21)	توزع المحطات لتحلية مياه البحر	106

(3-22)	حجم المياه المرة المعالجة	107
(3-23)	الحجم المتوقع لمعالجة المياه المستعملة لفترة 2009-2013	108
(3-24)	مقارنة القيمة المضافة للصناعة الغذائية الجزائرية الى القيمة المضافة الكلية	111
(3-25)	مقارنة بين القيمة المضافة للصناعة الغذائية والقيمة المضافة الكلية للقطاع العام	112
(3-26)	مقارنة بين القيمة المضافة للصناعة الغذائية والقيمة المضافة الكلية للقطاع الخاص	114
(3-27)	حصيلة مناصب الشغل المستحدثة لFGAR إلى غاية 2012/03/31حسب قطاع النشاط	116
(3-28)	توزع مناصب العمل حسب فروع الصناعة من خلال (**FGAR**)	117
(3-29)	توزع حصيلة مناصب الشغل حسب الشهادات المسلمة من**ANSEJ** منذ النشأة لغاية2013/06/30	118
(3-30)	توزع مناصب الشغل لـ**ANSEJ** حسب قطاعات النشاط لغاية2013/06/30	119
(4-1)	إنتاج الحبوب ومشتقاته بالجزائر	123
(4-2)	واردات الحبوب بالجزائر	124
(4-3)	تطور إنتاج البذور الزيتية بالجزائر	127
(4-4)	تطور الكميات المستوردة من الدهون بالجزائر	128
(4-5)	توزع قدرات تحويل المنتجات الدهنية	129
(4-6)	تطور انتاج الزيتون مصدر الزيت بالجزائر	130
(4-7)	ميزانية تصنيع السكر من الشمندر السكري والقصب السكري	133
(4-8)	هيكل الواردات الجزائرية من السكر	134
(4-9)	قدرة معالجة السكر	135
(4-10)	حجم إنتاج مجموعات المحاصيل للخضر الجافة	137
(4-11)	حجم الواردات مجموعات المحاصيل للخضر الجافة	138
(4-12)	حجم إنتاج مجموعات المحاصيل (للخضر)	138

(4-13)	حجم الواردات من مجموعات المحاصيل (للخضر)	139
(4-14)	تطور إنتاج الفواكه بالجزائر حسب مجموعاتها	140
(4-15)	حجم واردات الفواكه الجزائرية	141
(4-16)	طاقة الإنتاج بENAJUC	142
(4-17)	توزع الطلب على المصبرات بالجزائر	143
(4-18)	تطور واردات الحليب ومشتقاته	148
(4-19)	تطور إنتاج اللحوم الحمراء بالجزائر	152
(4-20)	تطور أعداد المواشي مصدر اللحوم الحمراء بالجزائر	152
(4-21)	تطور واردات الجزائر من اللحوم الحمراء	153
(4-22)	تطور إنتاج اللحوم البيضاء والبيض بالجزائر	157
(4-23)	تطور تعداد الدواجن اللحومة والبيوضة بالجزائر	158
(4-24)	واردات المدخلات الخاصة بالدواجن	158
(4-25)	مقارنة مؤشرات تربية الدواجن اللحومة	159
(4-26)	تطور وحدات منتج الصيد حسب نوع المهنة بالجزائر	161
(4-27)	توزع الإنتاج الصيدي بالجزائر حسب المجمعات السطحية	161
(4-28)	تموقع ورشات بناء السفن بالجزائر	162
(5-1)	توزع المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالجزائر حسب القطاعات سنة 2011.	167
(5-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في الصناعات الغذائية	169
(5-3)	تطور توزع المؤسسات بالجزائر حسب فروع الصناعة التحويلية	171
(5-4)	تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2000-2012)	172
(5-5)	أهم الواردات الغذائية الجزائرية سنة 2011	174
(5-6)	تطور الواردات الغذائية الجزائرية	175

(5-7)	تطور الصادرات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2010-2012)	177
(5-8)	أهم الصادرات الغذائية الجزائرية خلال سنة 2011	178
(5-9)	أهم الصادرات الغذائية الجزائرية	179
(5-10)	توزيع نشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2011.	182
(5-11)	توزيع الملفات حسب قطاع النشاط لـ**CGCI** سنة 2013	186
(5-12)	حوصلة الضمانات المعالجة إلى غاية 2012/03/31 حسب قطاع النشاط	187
(5-13)	توزع المشاريع حسب فروع الصناعة لدى FGARلغاية 2012/03/31	188
(5-14)	تطور السياسات الزراعية والريفية بالجزائر	193
(5-15)	أهم نشاطات الصناعة الغذائية المدعمة في إطار برنامج الدعم الفلاحي	197
(5-16)	برنامج مشاريع الصناعة الغذائية للأسماك	205
(5-17)	برنامج تنمية الأنشطة التي تتكفل بإنتاج الصناعة الغذائية الصيدية	206

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	هرم ماسلو للاحتياجات	07
(1-2)	هيكل النظام الغذائي	68
(2-2)	تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2000-2010)	78
(3-2)	تطور المؤسسات الخاصة في الصناعة الغذائية للفترة (2000-2010)	92
(4-2)	تطور القيمة المضافة للصناعة الغذائية بين القطاع العام والخاص	106
(5-2)	مقارنة بين القيمة المضافة العامة للصناعة الغذائية والكلية	108
(6-2)	مقارنة القيمة المضافة للصناعة الغذائية الخاصة مع القيمة المضافة الكلية للقطاع الخاص	110
(1-3)	تطور إنتاج حبوب الشتاء تبعا للمساحة المخصصة لزراعتها	129
(2-3)	الإطار العام للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية	136
(3-3)	مختلف البرامج للقطاع الفلاحي بالجزائر	139
(4-3)	محتوى برنامج التجديد الريفي بالجزائر	140
(5-3)	التطور السنوي للانتاج الصيدي بالجزائر	145
(6-3)	تطور أسطول الصيد البحري	147
(7-3)	تطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري بالجزائر	148
(8-3)	تطور الواردات الصيدية بالجزائر	152
(9-3)	تطور الصادرات الصيدية بالجزائر	153
(1-4)	تطور إنتاج الفواكه بالجزائر حسب مجموعاتها	227

قائمة المصطلحات		
المصطلح	التعريف	المرجع
المزروعات الصناعية	التي يتم زرعها بهدف الصناعة ، وهي عادة لا تحتوي على البذر، كالكتان ،التبغ...	http://agricul.yoo7.com/t35-topic
الطماطم الصناعية	تزرع خصيصا للتصبير وهي لا تحتوي على البذور بداخلها، وتغرس لأجل التصنيع.	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
محطة تصفية أحادية الكتلة	هي وحدة تصفية للمياه المالحة أو القذرة ، تتم بها عملية التصفية بقاعدة واحدة وهو سبب تسميتها "أحادية الكتلة".	مديرية الموارد المائية بولاية عين الدفلى
الانتاج الزراعي	هي عملية إنتاج الغذاء، العلف ،والألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان .كلمة زراعة تأتى من "زَرَعَ" الحبَّ زرْعاً أي بَذَرهُ، وحرَثَ الأرض للزراعة أي هيئهَا لبذَر الحبَّ. قديما زراعة كانت تعنى "علْمُ فلاحة الأراضى" فقط ولكن كلمة زراعة الآن تغطى كل الأنشطة الأساسية لإنتاج الغذاء والعلف والألياف، شاملة في ذلك كل التقنيات المطلوبة لتربية ومعالجة الماشية والدواجن.	http://ar.wikipedia.org/wiki

قائمة المختصرات		
الرقم	المختصر	التسمية
01	FGAR	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
02	CGCI	صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03	ANDI	الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار
04	APSI	الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار
05	ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
06	ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
07	ANDPME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
08	ONS	الديوان الوطني للإحصائيات
09	SAT	مجموع الأراضي الفلاحية
10	SAU	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة
11	PNDA	البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية
12	MIPI	وزارة الصناعة وترقية الاستثمار
13	MPRH	وزارة الصيد البحري وتربية المائيات
14	FCE	منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية
15	CFS	لجنة الأمن الغذائي العالمي
16	PIP	برنامج الاستثمار العمومي
17	VA	القيمة المضافة
18	ACTOM	الجمعية الوطنية لتصبير الطماطم
19	IAA	الصناعة الغذائية
20	الو.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم المصدريين للمنتجات خارج المحروقات بالجزائر	
02	رزنامة الإعفاء التدريجي للجباية في إطار الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي	
03	أهم الشركاء الاقتصاديين	
04	منظومة إنتاج حيوانات اللحم:المدخلات والعمليات والمخرجات	
05	أحد التقديرات للتوزيع العالمي للماء	
06	عقود النجاعة لتجديد الاقتصاد الفلاحي	
07	التركيب والقيمة الغذائية لمنتجات البيض	
08	تطور الإنتاج العالمي من الألبان الخام للفترة (1990-2006)	
09	تركيب ومحتوى الألبان من مصادرها المختلفة	

مستخلص باللغة العربية :

إن أشكال تحقيق الأمن الغذائي متعددة، إذ أصبحت الصناعة الغذائية في ظل اقتصاد الأطعمة السريعة، تشكل مدخلا مهما في تحقيقه، نظرا لتغير أنماط وأشكال الغذاء لدى معظم سكان العالم، إذ إن غالبية الأطعمة كانت في السابق تستهلك في شكلها الخام، ثم أصبح معظمها في الوقت الحالي يمر على عملية التحويل.

ونتيجة لتأثر المستهلك الجزائري محور هذه الدراسة بهذه التغييرات، فقد أصبح هرمه الغذائي مشكّلاً بدرجة كبيرة من الأطعمة المصنعة، وعلى رأسها الحبوب، مما استدعي توجيه جهود أكبر في مجال الاستثمارات، لتطوير هذا القطاع المهم ودفع نسب مساهمته في المتغيرات الاقتصادية الكلية من التشغيل والقيمة المضافة.

إن أغلبية الاستهلاك الجزائري يؤمّن عن طريق الاستيراد كما بينته الاحصاءات المرفقة في هذه الدراسة، رغم التطور المستمر لآلة الإنتاج المحلي، مما يعكس أهمية توجيه الأموال المسرفة على الاستيراد إلى تقوية هذا الإنتاج الوطني، وتثمين المواد المتوفرة للإنتاج من خلال تطوير الصناعة الغذائية المحلية، التي تعرف عجزا في ميزانها التجاري، بالرغم من الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر التي تسمح ببناء قاعدة متينة لهذه الصناعة.

مستخلص باللغة الفرنسية:

Les Formes de la realisation du sécurité alimentaire sont multiples, et dans une économie du fast food l'industrie alimentaire est devenu une importante entrée pour avoir cette sécurité en raison de la diversité des formes de nourriture chez la majorité de la population du monde. Après que la plupart des aliments consommés à l'état brut, aujourd'hui la majorité de ces aliments passent par un processus de transformation.

En Algérie le consommateur est influencé par ces changements et les aliments transformé sont une grande partie de son pyramide alimentaire et notamment le grain, ce qui appelle a se focaliser sur les investissement pour développer ce secteur important par ce que sa contribution aux variables macroéconomiques d'une valeur ajoutée et fonctionner par rapport aux autres industries beaucoup mieux, mais sa reste bien du niveau qui peut et doit l'atteindre.

La majorité de la consommation algérienne est assuré par l' importation malgré le développement permanent de la machine de la production local, ce

qui montre la nécessité de canaliser les fonds somptueux sur les importations vers le renforcement de cette production nationale et valoriser la matiére disponibles pour la production local a travers le développement de l'industrie alimentaire locale, cette dernière connaît un déficit dans sa balance commerciale malgré l'énorme capacités disponible en Algérie pour construire une base solide pour l'industrie.

مستخلص باللغة الانجليزية:

Multiple forms and entrances to achieve food security, and in an economy that fast food industry has become an important food form the entrance to achieve due to the changing patterns and forms of food in most of the world's population. After the majority of foods consumed in its raw form, is now mostly pass on the conversion process.

Algeria affected consumer these changes and become pyramid food problem largely processed foods on top grain, which calls for directing greater efforts particularly investments for the development of this important sector because its contribution to macroeconomic variables of value-added. and if there was a comparison between other better industries but it remains far level that can and should get it.

The majority of the Algerian consumption is insured by imports despite the continuing evolution of local machine production, which reflects the importance of directing lavish funds on imports to strengthen this national production and evaluating of available materials production through the development of the local food industry, the latter known trade deficit balance, despite the enormous possibilities that are available by Algeria to build a solid base for this industry.

Industry got some reforms in the last period through farming and fishing sectors maritime expected results in the near time.

تمهيد :

إن تحقيق الأمن الغذائي هدف كل الأمم وإن اختلفت الأساليب المتبعة من طرف الحكومات لبلوغ أعلى مستوياته، ذلك أن مفهومه يعرف اختلافات عديدة فضلا عن طرق تحديده. فقد كان الأمن الغذائي يقتصر على مفهوم الاكتفاء الغذائي؛ أي أننا نأكل ما ننتج. ونلبس ما ننسج،إلى أن تبين استحالة ذلك، مما أفرز المفهوم الحالي للأمن. وهو السعي لتحقيق أقصى إنتاج مما توفرت عوامل إنتاجه، إستهلاك الحاجة منه،تخزين حصة منه احتياطا لأي ظرف وهو ما يصطلح عليه اليوم بالمخزون الاستراتيجي.وكآخر مرحلة، تصدير الفائض منه للحصول على موارد مالية تستخدم لإقتناء الحاجيات غير المتوفرة محليا.

مداخل تحقيق الأمن الغذائي هي الأخرى عرفت تغييرات من حيث الأسلوب. فبعد أن كان المصدر الأول لتأمين الغذاء هو الزراعة ،أصبح ذلك اليوم لا يكف إذ لابد أن يمر الغذاء على مراحل طويلة من الحفظ والتحويل ليصل على شكله النهائي للمستهلك الحالي.وهو ما يقودنا للحديث عن الصناعات الغذائية وذلك التطور اليومي الذي تعرفه.

الصناعة الغذائية جاءت استجابة لمتطلبات العصر المتمثلة في ضرورة ايصال الأغذية لمناطق عديدة وبعيدة، الأمر الذي يستدعي طرق لحفظ وتخزين الأغذية تسمح ببقائها على حالتها الأصلية وصالحة للاستهلاك لأطول فترة ممكنة.

كذلك جاءت الصناعة الغذائية لتستجيب لمتطلب التنوع الشديد الذي يصاحب تنوع الأذواق واختلاف سلوكيات المستهلك من بلد إلى آخر، والتهافت على اقتناء المنتجات الجاهزة أكثر من اقتناء الطازجة الذي يظهر جليا من خلال الارتياد الكبير على المطاعم والفنادق، والسوبر ماركت وما إلى ذلك، مما استدعى تنشيط الصناعة الغذائية؛ المصدر الأول لوجود أغذيتنا على صورتها الحالية.

بالجزائر،طرحت مسألة واقع القطاعات المنتجة البديلة خارج قطاع المحروقات من الغذاء، ومدى كفاءة الاقتصاد الجزائري لمواكبة التطورات العالمية خاصة وأن الإنتاج الزراعي المحلي لا يغطي الحاجات الغذائية الأساسية للفرد الجزائري، ويتم تأمين حاجياته منها عن طريق الاستيراد، مما يطرح تساؤلات عديدة حول واقع ومستقبل الأمن الغذائي للشعب الجزائري بالاعتماد على مكونات الهرم الغذائي للفرد الجزائري، ومدى تناسبها مع مستويات الأمن الغذائي، ومؤشرات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، التي لم تعلن عن حالة وفاة واحدة في الجزائر بسبب الجوع، كما أنها لم تُعَد إلى يومنا هذا من ضمن الدول التي تعاني من نقص التغذية، حسب معاييرها التي تسري على كل دول العالم.

وللوقوف أكثر على واقع الأمن الغذائي بوجه عام، ومدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية بوجه خاص في تحقيقه، وكذا استشراف الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، ارتأينا معالجة موضوع الأمن الغذائي من خلال أطروحة عنوانها "الصناعة الغذائية كمدخل للتحقيق الأمن الغذائي –حالة الجزائر–"

من هنا نطرح **إشكالية بحثنا** هذا المتمثلة في: **ما مدى مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في تحقيق أمنها الغذائي؟**، وانطلاقا من هذا التساؤل، نطرح عدة تساؤلات فرعية أخرى، هي :

- فيما تكمن مشكلة الغذاء وما مدى نجاعة مساعي المنظمات العالمية للتخفيف منها وتحقيق الأمن الغذائي لغالبية دول العالم؟
- ما هو الأمن الغذائي وما واقعه بالجزائر؟
- ما هي السياسات والجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في سبيل رفع مردودية الصناعة الغذائية ومستوى الأمن الغذائي للفرد الجزائري؟
- فيمَ تكمن أهمية الصناعة الغذائية وما هو الدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر؟

- هل تتوفر الجزائر على امكانيات تؤهل الصناعة الغذائية لممارسة دورها في تحقيق التنمية مستقبلا ؟

- **الفرضيات:**

- تتوفر الجزائر على امكانيات تحقيق أمن غذائي لكن الاكتفاء الذاتي دون المستوى المطلوب.
- تدني مستويات الإكتفاء الغذائي من الإنتاج المحلي ناتج عن فشل السياسات الزراعية والصناعية في الجزائر.
- تشير الاحصائيات الرسمية أن واردات الجزائر من الغذاء مرتفعة. والغذاء المصنع في الصدارة مما يكلف خزينة الدولة مبالغ ضخمة. هذا ما يدفعنا للقول بأن دور الصناعة الغذائية بالجزائر دون المستوى المطلوب.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع المطروح وهو تبيان أهمية الصناعة الغذائية اقتصاديا واجتماعيا، باعتباره قطاعا يساهم في خلق القيمة المضافة وإنعاش دواليب الاقتصاد، وبالأخص دورها في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر الذي نسعى من خلال البحث إلى تحديد مفهومه المتلائم مع سلوك المستهلك الجزائري، فأهمية البحث تكمن في إمكانية تحديد نسبة المنتجات الغذائية المصنعة فيه، ومنه تحديد مستواه من حيث الأمن الغذائي.

- **أهداف البحث** : نهدف من خلال هذه الدراسة التي تخص الأمن الغذائي والغذاء المصنع للجزائر إلى:

- الوقوف على مستويات الأمن الغذائي بالجزائر.
- تبيان مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري.

- واقع عوامل إنتاج الصناعة الغذائية بالجزائر من حيث التوفر وإمكانية الاستغلال.والوقوف على أهم العراقيل التي تحول دون أداء الصناعة الغذائية لدورها التنموي في الاقتصاد الجزائري.

- **مبررات اختيار الموضوع :**

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى:

- تزايد الإدراك في أغلب البلدان المتقدمة والنامية، بالأهمية الكبيرة التي تؤديها الصناعة الغذائية في اقتصادياتها خاصة في جانب الأمن الغذائي.
- التزايد المستمر في الواردات الغذائية الجزائرية رغم الثروات الهائلة القادرة على توفير كل ما نحتاجه من غذاء.
- الاقتراب من واقع الصناعة الغذائية بالجزائر ومستوى النمو الذي حققته .

- **منهج البحث :**

للإلمام بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، وكذا اختبار الفرضيات المصاغة،استخدمنا مجموعة من المناهج التي تتلاءم وطبيعة الدراسة، إذ اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي عندما تم التطرق إلى ماهية الغذاء، والأمن الغذائي والصناعة الغذائية، إلى جانب مقومات قيام صناعة غذائية بالجزائر ومكانتها في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في تحقيق أمن غذائي من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية، من خلال مختلف البيانات والإحصائيات المتوفرة والتي تخص الموضوع.

إلى جانب ذلك استخدمنا المنهج التاريخي في طرح التطور التاريخي انطلاقا من معالجة مشكلة الغذاء وصولا لحفظ الغذاء عن طريق التصنيع.

- **حدود البحث :**

نقتصر في دراستنا هذه على مدخل واحد لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وهو الصناعة الغذائية باعتبار المنتجات الغذائية تتصدر قائمة الاستيراد في الدولة، وبالأخص الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة .

الحدود الزمنية تم التركيز على الفترة الممتدة بين سنة 2000م وسنة 2010م ، باعتبار هذه الفترة كانت في بدايتها، انطلاق للعديد من البرامج التنموية بالجزائر وبداية ظهور نتائجها في أواخرها.أما الحدود المكانية فهي تتمثل في الجزائر باعتبار أن الجزائر يظهر من خلال واقعها التناقض الحاصل بين توفر عوامل انتاج الغذاء على تنوعه وإشكالية ضعف انتاجه محليا وحتمية اللجوء دائما للاستيراد لتأمينه .

- **الدراسات السابقة :**

اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الدراسات السابقة في مجال بحثنا، تنوعت بين دراسات قامت بها هيئات رسمية معنية بالقطاع محور الدراسة، ودراسات أخرى قام بها باحثون ومسّت القطاع نفسه إلا أنها اختلفت في المنطقة المعنية، وقد تمثلت هذه الدراسات فيما يلي :

- دراسة قامت بها وزارة الصناعة وترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2009 باللغة الفرنسية بعنوان :

"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Attentes et enjeux"

حيث تناولت هذه الدراسة وضعية الصناعة الغذائية بالجزائر من خلال فروع إنتاجها فقط، إلى جانب واقع النظام الغذائي ومقارنته، بالدول الأخرى؛ فهي دراسة وصفية تحليلية، إذ استعنا بها لدراسة مقومات قيام مختلف هذه الفروع للصناعة الغذائية .وأضفنا عليها واقع مدخلات الصناعة الغذائية بالجزائر التي لم ترد بهذه الدراسة.

- دراسة محمد طرشي "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حالة الصناعة الغذائية" مذكرة ماجستير اقتصاد، جامعة شلف،2005م، الذي تناول فيها بصفة عامة

الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقام بدراسة حالة الصناعة الغذائية بالجزائر،وقد استعنا بها لتحديد النسيج المؤسساتي للصناعة الغذائية بالجزائر وأضفنا في دراستنا تحليل مقومات قيام صناعة غذائية.

- دراسة عبدات عبد الوهاب ،**واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة(1997-2007)**،أطروحة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، 2011.التي ركز صاحبها على الواقع الذي تعرفه الصناعة الغذائية بالجزائر دون تبيان الهوة بين الدور المفروض أن تلعبه وواقعها.
- لخلف عثمان،واقع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،حالة الجزائر**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة الجزائر ،2004.التي تناولت الدور الفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر عامة . وباعتبار الصناعة الغذائية غالبية نسيجها مؤسسات صغيرة ومتوسطة تم الاستفادة من هذه الدراسة والتخصص في الصناعة الغذائية لاغير.

- **أدوات البحث :**

تتمثل الأدوات المستعملة في إنجاز هذا البحث بعد اختيار إشكالية البحث في العناصر التالية:

- المراجع المشكلة من كتب، ومجلات ودوريات، مقالات، ووثائق عمل رسمية ومواقع الانترنت.
- الاعتماد على نتائج دراسات سابقة تطرقت للصناعة الغذائية بالجزائر.
- الاتصال بالهيئات الرسمية من وزارة الصناعة وترقية الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI،صندوق دعم قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي"CNES"،الديوان الوطني للإحصائيات "ONS" ...

- حضور عدد من الندوات والمؤتمرات، والأيام الدراسية والإعلامية التي لها صلة بالموضوع التي أمكننا حضورها.

- **الكلمات المفتاحية**:اعتمدنا في بحثنا على مجموعة من الكلمات الدالة نذكر منها الأمن الغذائي والأمن المائي،أمان الغذاء، النظام الغذائي ،الصناعة الغذائية،الانتاج الفلاحي والصناعة الغذائية.

- **تقسيمات البحث** :

قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول، حيث تناولنا من خلال الفصل الأول مفاهيم عامة،ضمن عنوان: "**الأمن الغذائي ومداخل تحقيقه**"، وتضمن هذا الفصل مبحثين، حيث خصصنا المبحث الأول لمفهوم الأمن الغذائي، من خلال مطلب لمفهوم الأمن عامة، ومطلب آخر لمختلف التعاريف والمفاهيم التي تناولت الأمن الغذائي إلى جانب مفاهيم مرتبطة به في مطلب آخر،تم ختم هذا المبحث بمختلف أبعاد ومستويات الأمن الغذائي في مطلب منفرد، وأما في المبحث الثاني فقد تناولنا من خلاله مداخل ومتطلبات توفر الأمن الغذائي.

المبحث الأول للغذاء ومشكلته، ثم بينا في المبحث الثاني وأما المبحث الرابع فجاء بعنوان مفهوم الصناعة الغذائية، وتطرقنا من خلاله إلى نشأة علم التصنيع الغذائي، ومختلف تعاريف الصناعة الغذائية والموارد الأساسية التي تعتمد عليها كصناعة إلى جانب دورها في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مطلب رابع مخصص لذلك وهو الأخير في المبحث الرابع.

وأما الفصل الثاني جاء بعنوان" **الصناعة الغذائية ومشكلة تأمين الغذاء** "من خلال ثلاثة مباحث،الأول خصص لمفهوم الصناعات الغذائية، الثاني خصصناه للغذاء ومشكلته ،وختمنا الفصل بمبحث ثالث بعنوان الصناعة الغذائية والنظام الغذائي.

وأما المبحث الثالث فجاء بعنوان مساهمة الصناعة الغذائية في المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث خصصنا فيه مطلبا للقيمة المضافة، وآخر للتشغيل، ليكون المطلب الأخير مخصصا لدراسة قياسية

تدرس مدى ترابط عوامل إنتاج الصناعة الغذائية بالجزائر بمساهمتها في المتغيرات الاقتصادية الكلية من تحقيق قيمة مضافة ورفع مستويات التشغيل.

الفصل الثالث خصص لـ "**واقع مدخلات الصناعة الغذائية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**" من خلال ثلاثة مباحث، الأول تناولنا ضمنه واقع القطاع الفلاحي بالجزائر والثاني واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر.ليخصص المبحث الثالث لواقع الموارد المائية بالجزائر.

وأما الفصل الرابع فجاء بعنوان" **مساهمة المنتجات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر**"، حيث قسم إلى مبحثين، تناولنا الجانب النباتي لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر من حبوب وتصبير للخضر والفواكه وصناعة السكر والمحليات في المبحث الأول، والصناعة الغذائية ذات المصدر الحيواني بالجزائر الذي تضمن الصناعة الغذائية للحليب ومشتقاته، إلى جانب الصناعة الغذائية للحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء في المبحث الثاني.

الفصل الخامس فجاء بعنوان" **تثمين امكانيات قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر**"،اذ تضمن أربعة مباحث،الأول خصص لامكانيات التجارة الخارجية لمنتجات الصناعة الغذائية، أما المبحث الثاني خصص لهياكل دعم المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية.أما البحثين الثالث والرابع فقد تضمن الأول الاستثمارات الفلاحية والثاني الاستثمارات الصيدية بالجزائر

وقد أنهينا البحث بخاتمة عامة، تضمنت مختلف النتائج والتوصيات والآفاق المستقبلية لدراسات متعلقة بالموضوع.

تمهيد:

نحاول من خلال هذا الفصل إبراز مفهوم الأمن الغذائي والقاعدة الأساسية التي يقوم عليها؛ وهي الغذاء، وإبراز أهم التحديات التي يعرفها تصنيع الغذاء منذ انطلاقه بالشرح والتحليل، من خلال مبحثين؛ هما :

- المبحث الأول : مفهوم الأمن الغذائي من خلال استعراض مختلف التعاريف التي تناولته.
- المبحث الثاني : نخصصه لمداخل ومتطلبات توفر الأمن الغذائي ضمن ثلاثة مطالب، حيث نتناول في المطلب الأول العناصر الاستراتيجية لتوفر الأمن الغذائي، وأما في المطلب الثاني فنتناول مختلف السياسات والمداخل التي يمكن من خلالها تحقيق الأمن الغذائي، ونختم المبحث بالمطلب الثالث الذي نتحدث فيه عن المنظمات الساعية إلى تحقيق الأمن الغذائي على المستويين الإقليمي والدولي.

المبحث الأول:مفهوم الأمن الغذائي

يمثل مفهوم الأمن الغذائي واحدا من أهم المفاهيم المتداخلة مع كل مكونات الحياة وظواهرها.فاصطلاح الأمن الغذائي يعني توفير مخزون احتياطي من بعض المواد الغذائية الأساسية، كما يعني اكتفاءا ذاتيا من الإنتاج المحلي للغذاء لتغطية الاستهلاك المحلي. وتتشعب مفاهيمه وميادينه في عدة مستويات تتعلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن عامة

يسعى الإنسان إلى تحقيق الأمن باعتباره مطلبا طبيعيا، وقد اتسع نطاق الاهتمام به مع ظهور فكرة الدولة التي عملت على تحقيقه من خلال الحروب أو عن طريق علاقات حسن الجوار. وبعدما كان الأمن مهددا بالعامل العسكري، فقد دخلت عوامل تهديد أخرى متمثلة في الجانب الاقتصادي الاجتماعي، العقائدي وحتى البيئي.

ولعل أدق مفهوم لـ "الأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) (سورة قريش،الآية 3-4)، ومن هنا نلاحظ أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وتوجد في علم السياسة تعريفات متعددة للأمن القومي تختلف بحسب اختلاف البيئات والمدارس والظروف المحيطة والمراحل التاريخية، فمن وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية، فإن الأمن هو "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "[1]. ويرى "هنري كيسنجر"[*] أن الأمن هو عبارة عن تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء، ويقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي تهددها وهو ما يتحقق عن طريق التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية.

ولم يعرف مفهوم الأمن اتفاقا بين المفكرين والسياسيين، حيث عرّف انطلاقا من اتجاهات مختلفة،ومنها الاتجاه الواقعي (الاستراتيجي)، والاقتصادي والتكاملي. وبالرغم من أن الاتجاه الاقتصادي هو الأكثر أهمية بالنسبة إلى بحثنا، إلا أنه ينبغي التطرق إلى بقية الاتجاهات، من أجل ضبط مفهوم الأمن.

---

[1] أسامة عبد الرحمن،"الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي"،المرجع السابق،ص45.

[*] باحث سياسي ودبلوماسي أمريكي، ولد سنة 1923 بألمانيا.وشغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من سنة 1973 إلى سنة 1977م.

أولا/الأمن من المنظور الواقعي: ساد المنظور الواقعي للأمن منذ صلح وستفاليا ونشأة الدولة القومية عام 1648م،[1] أي منذ ثلاثة قرون ونصف قرن سبقت، إذ يعتبر "**ولتر ليبمان**"* أن الأمن هو: "أن لا تحتاج الدولة للتضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وقدرتها على حماية هذه المصالح – في حالة التعدي- بشن الحرب على الغير. فأمن الدولة لديه يساوي قدرتها العسكرية، وبالتالي يساوي تحقيق الأمن العسكري مع القدرة على مواجهة أي هجوم مسلح والقضاء عليه".[2]

أما "**فريدريك هارتمان**" فيرى أن "الأمن الوطني هو جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة".

ويرتكز المنظور الواقعي للأمن أساسا على:

1- بقاء الدولة يتحقق باستخدام القوة العسكرية، وبالتالي فإن الأمن يرتبط بمفهوم الردع والقوة.

2- التهديدات التي تواجه الأمن الوطني هي تحديات خارجية ذات طابع عسكري.

3- إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات.

إلا أن المفكر "**روبرت ماكنمارا**"** يخص مفهوم الأمن الوطني من جهة نظر الواقعيين في قوله: " لأن الأمن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وإن كان يحتويها، وليس هو النشاط العسكري، وإن كان يشمله، والمشكلة العسكرية هي مجرد وجه سطحي لمشكلة الأمن الكبرى".[3]

إن مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي يقتصر على تحقيق أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، ضد أي تهديد عسكري خارجي، وأي تهديد لتكاملها الإقليمي، أو سيادتها، أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها القومية، وفي سبيل حماية تلك المصالح فان استخدام القوة العسكرية يعدّ أداة أساسية لتحقيق الأمن.

وقد تجاهل الاتجاه الواقعي مختلف الأطراف الدولية والمتغيرات الداخلية في مفهومه للأمن، لأنه يركز على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين، وبذلك لم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على البعد العسكري.

---

[1] أسامة عبد الرحمن،"الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي"،المرجع السابق،ص28.

* هو أول من وضع تعريف للأمن سنة 1943.

[2] محمود محمد محمود خليل،أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري،القاهرة،المكتبة الأكاديمية،ط1 ،1998،ص115.

** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (1961-1968)،ولد سنة 1916 بكاليفورنيا.ومؤلف كتاب "جوهر الأمن" سنة 1968م.

[3] المرجع نفسه، ص 116.

ثانيا/الأمن من المنظور الاقتصادي : يركز أصحاب هذا الاتجاه على العلاقة المباشرة بين درجة الاستقرار والوضع الاقتصادي للدول، حيث إن الأمن لا يتحقق إلا بحماية الأفراد من كل الأخطار العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقا من هذا المنظور، فقد ربط **"روبرت ماكنمارا"** الأمن بالتنمية، حيث رأى أن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية قد جعل الكثير من الباحثين يعتبرونها جزءاً من سياسة الأمن الوطني، مما يجعل البعد الاقتصادي أكثر أهمية في الأمن الوطني، من أي بعد آخر.

وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنا جامعا للأمن الاقتصادي، فتوصلت إلى التعريف التالي: "الأمن الاقتصادي هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكِّنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة. وبالنسبة للكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي ببساطة في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية وهي: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم".[1]

ويتطلب تحقيق الأمن الاقتصادي تأمين دخل ثابت للفرد عبر عمله المنتج والمدفوع الأجر، أو عبر شبكة مالية عامة وآمنة، وبهذا المعنى فإن ربع سكان العالم فقط هم ضمن هذه الفئة.

وللأمن الاقتصادي أهمية عظمى حيث يضم أمنا صحيا وثقافيا وغذائيا ... فمن المنظور الاقتصادي لا يمكن أن يتصف أي اقتصاد بالفعالية وبالإنسانية، ما لم تتوفر فيه تدابير وإجراءات كافية للأمن الاقتصادي، ونُظُم جيدة للضمان الاجتماعي؛ حيث يكون بمقدور الناس أن يستجيبوا لتحديات الحياة، ويتكيفوا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بهم ويمنعوا عن أنفسهم خطر الكوارث والآفات، ويتمكنوا من تنمية إمكاناتهم البشرية لتوفير حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمانا واستقرارا.

ثالثا/ الاتجاه التكاملي والأمن: بعد نهاية الحرب الباردة عمت نظرة شمولية للأمن احتوت على الأبعاد العسكرية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويرجع الفضل إلى "باري بوزان"[*] الذي سمحت دراسته بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد اقتصادية، بيئية سكانية، إذ إنه ميز بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي:

- **الأمن العسكري:** ويخص القدرات العسكرية.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، " تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي"، المرجع السابق.

[*] هو عالم سياسة بريطاني وأحد كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب (للإطلاع اكثر من خلال الموقع (http://iss24.blogspot.com/2011/04/barry-buzan.html)

- **الأمن السياسي**: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والايدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- **الأمن الاقتصادي**: ويخص الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- **الأمن الاجتماعي**: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة الثقافة،والحفاظ على الهوية الوطنية والدينية من كل التهديدات التي يمكن أن تشكل خطرا عليها،إضافة إلى احترام العادات والتقاليد دون إهمال مسايرة التطور الاقتصادي في العالم.
- **الأمن البيئي**: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، بوصفه عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

ويعرف الاتجاه التكاملي الأمنَ على أنه " الإجراءات التي تلتزم بها الدولة أو مجموعة من الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي، بما يتلاءم والتزاماتها الدولية سياسيا وجغرافيا وتاريخيا لتحقيق التنمية بكافة جوانبها، وتدعيم القوة العسكرية لشعوبها لتصل إلى مكانة مرموقة في المجتمع الدولي بناءً على تخطيط علمي مدروس يحقق الغايات والأهداف المرجوة."[1]

إن المفهوم الشامل "للأمن" يتمثل في كونه القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، والاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات، في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها من الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة، وفق الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة، من خلال عدة أبعاد منها؛ البعد السياسي الذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وحماية المصالح العليا لها،والبعد الاقتصادي الذي يهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم، وتلبية الاحتياجات الأساسية، ورفع مستوى الخدمات، مع العمل على تحسين ظروف المعيشة، والبعد الاجتماعي الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، والبعد العَقَدِي من خلال احترام المعتقد الديني بصفته العنصر الأساسي في وحدة الأمة، والبعد البيئي الذي يهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها.[2]

[1] محمود محمد محمود خليل،"أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري"،المرجع السابق،ص05.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، " تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي"، المرجع السابق.

المطلب الثاني: الأمن الغذائي؛ التعريف والمفهوم

تختلف تعاريف الأمن الغذائي من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة، بحسب الإيديولوجيات والثقافات الخاصة؛ وهو مصطلح وضعته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته مختلف الحكومات ليأتي متزامنا مع مصطلحات أخرى كالأمن القومي الاستراتيجي والاجتماعي.

أولا/الأمن الغذائي من منظور خبراء المجموعة الأوربية : عرّف الأمن الغذائي بأنه" عمل يهدف إلى اختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية". وهذا التعريف يحدد كذلك الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف. ولهذا فإن الخبراء يرون أنه من الضروري التمييز بين حالات النقص المؤقت في كميات الطعام، وبين حالات النقص ذات الطبيعة المزمنة. ويرى هؤلاء الخبراء أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على عمل الدول والمجتمعات بأطيافها المختلفة على توفير الموارد الغذائية بإنتاج الطعام أو للحصول عليه، وأن يكون استخدام تلك الموارد من خلال الوسائل التي تحقق أعلى النتائج، بحيث يعمل النظام الغذائي للمجموعات (الدول،الأسر/القرى) على زوال الإحساس بالخوف من عدم وجود ما يكفي من الطعام، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر حساسية نحو نقص الطعام وهي النساء، والأطفال، وفقراء الريف بشكل خاص.

ثانيا/الأمن الغذائي كمرادف للاكفاء الذاتي :

الامن الغذائي يعني تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان الغذاء؛ بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من تلبيته محليا لأكبر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموع أفراد المجتمع، دون الحاجة إلى طلب المعونة أو الاستيراد من الخارج خاصة في الأوقات الحرجة،كالمقاطعة الاقتصادية مثلا،أو حصول نقص مفاجئ في الإنتاج[1]...

إن هذا التعريف يحصر تحقيق الأمن الغذائي في الإنتاج المحلي دون اللجوء نهائيا إلى الاستيراد من الخارج.ويعرف الأمن الغذائي على أنه "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير احتياجات الغذاء، إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات".[2] أي إن توفير الأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على

[1] عبد الهادي كوت،"مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية"،المرجع السابق،ص 33.

[2] المجالس القومية المتخصصة،"حول إستراتيجية الأمن الغذائي" ، المرجع السابق،ص 9.

توفير المواد اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات، إما بإنتاجها مباشرة أو باستيرادها مقابل تصدير منتجات أخرى قد تتمتع بميزة نسبية أعلى .

ثالثا/ المفهوم الحديث للأمن الغذائي: وهو ينطوي على حالة نسبية من قدرة البلاد على تأمين الغذاء لسكانه،[1] بمواصفات تحدد الكم والنوع، والتوزيع لجميع فئات العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال خمسة أركان،[2] نلخصها على النحو التالي:

- توفير المواد الغذائية الأساسية لجميع السكان، سواء أكان توفيره من الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي، ويشمل الحبوب واللحوم والأسماك والزيوت والسكر والخضروات والفواكه والحليب.
- استقرار المعروض من المواد الغذائية على مدار السنة، أو بالإضافة إلى ذلك تأمين مخزون من المواد الأساسية القابلة للتخزين، مثل الحبوب والزيوت والسكر بحجم يكفي لمدة تتروح بين 3 و6 أشهر.
- إتاحة المواد الغذائية لجميع السكان بأسعار تتناسب مع دخلهم مع المحافظة على توازن الميزان التجاري الغذائي وتحقيق أكبر النسب له وفق الأسس التجارية.[3]
- إتاحة المواد الغذائية وفق المواصفات المعتمدة دوليا لتحقيق سلامة الغذاء.
- اتخاذ إجراءات لمساعدة المواطنين الفقراء، الذين لا يتيح لهم التأمين كفايتهم من المواد الغذائية الأساسية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي الوقائي، المتمثل في توفير المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية الاساسية.

إن مختلف تعاريف الأمن الغذائي الحديث تشترك في الجوهر وإن اختلفت في التعبير، كالتعريف الذي يرى أنه: "استغلال لكل العوامل التي تؤثر في ضمان تحسين الاستهلاك الفردي من الأغذية وبخاصة في البلدان الفقيرة، وتتضمن هذه العوامل إنتاج الغذاء، وخلق فرص كسب الدخل وتوزيعه،بالإضافة إلى القدرة على كسب العملات الأجنبية للدولة، كما تتضمن جميع تسهيلات التخزين، في الموانئ، والنقل الجوي والبري، ونظام توزيع الأغذية لتلبية الاحتياجات الموسمية والطارئة من الغذاء".[4]

[1] صبحي القاسم، "الأمن الغذائي العربي،حاضره ومستقبله"،توزيع روائع مجدلاوي عمان الاردن، الطبعة الثالثة،1998،ص 174.

[2] صبحي القاسم،"واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله"دار فارس للنشر والتوزيع،الأردن،2010.ص10.

[3] رائد محمد مفضي الخزاعلة،" الامن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي ،المرجع السابق،ص 05.

[4] المرجع نفسه،ص 06.

لقد تبنت المنظمات العربية مفهوم الأمن الغذائي باعتبار أن يقوم الوطن العربي بإنتاج الأغذية الأساسية التي تفي بمتطلبات استهلاك السكان وتوفير مخزون يكفي لسد حاجيات الغذاء في الظروف العادية بناء على النقص الذي شهدته دول الوطن العربي في الإنتاج الغذائي في سنوات سابقة.[1]

إن المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعرّف الأمن الغذائي على أنه يعني "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط الحيوي، وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتمادا على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة لإنتاج السلعة الغذائية لكل قطر، وجعل أسعار الغذاء تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين وإمكانيتهم المادية".[2]

من هذا المنطلق ينبغي على كل دولة أن تعمل على إنتاج أكبر قدر من الغذاء بطريقة اقتصادية،تراعي فيها ميزاتها النسبية في إنتاج أنواع معينة من السلعة الغذائية حسب مواردها الطبيعية، بحيث تكون منتجاتها قادرة على التنافس في الأسواق الخارجية حتى تتمكن من تصدير الفائض منها للأسواق الأجنبية، وتستورد منها ما تحتاجه من سلع غذائية.

ويعني الأمنُ الغذائي أيضا ضرورةَ توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية، خصوصا في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المتغيرة في العالم، ويعرف الأمن الغذائي بأنه توافر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كاف لحياة صحية ونشيطة أو هو ضرورة توفير المستوى الغذائي كما وكيفا.

وفي الوقت الذي يعتقد البعض أن الأمن الغذائي يجب توفيره على المستوى العالمي؛ أي أن يكون الغذاء المنتج في العالم يكفي لسد احتياجات سكان العالم، يرى البعض الآخر أن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على المستوى الإقليمي، بمعنى أن يستطيع الإقليم إنتاج ما يكفي لحاجة سكانه من الغذاء، لكن البعض قد بالغ في اعتقاده بأن تحقيق الأمن الغذائي يجب أن يكون على مستوى كل دولة على حدة، حيث تضع خططها لإنتاج حاجتها من السلع الغذائية الإستراتيجية، منعا من التأثير عليها من الدول التي تقوم بتصدير الغذاء.

ويعتقد البعض بأن الأمن الغذائي يمكن تحقيقه إذا امتلكت الدولةُ أو الإقليم مواردَ مالية تكفي لاستيراد حاجتها من الغذاء غير المنتج محليا، بغض النظر عن طبيعة السوق الاحتكارية للمتاجرة بالغذاء

[1] محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 23 ،سنة 1998، ص 70.

[2] المنظمة العربية،1996،ص29عن فدوى علي الحاج حسين العبد،" أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" ،المرجع السابق،ص 63.

والتقلبات الحادة في أسعار السلع الزراعية والغذائية في السوق الدولية، وبغض النظر عن أن تصدير الغذاء من الدول الاحتكارية التي تنتج الغذاء، وتستعمله وسيلة للضغط على القرار السياسي والاقتصادي للدول المستوردة له.

إن مفهوم الأمن الغذائي ينبني على أساس احتياجات الفرد الغذائية على مدار السنة، بالحفاظ على الموارد الباطنية المتوفرة، وكيفية استغلالها بالشكل الأفضل، والسعي بكل الطرق للبحث عن مصادر أرضية جديدة وتطويرها من أجل تأمين التوازن بين الموارد الغذائية والطلب المتزايد عليها.

والأمن الغذائي يمثل الجهود المبذولة لحماية المجتمع من المخاطر التي تهدد أمن البلاد نتيجة تعرضها للانقطاع المفاجئ لسلع الغذاء الأساسية سواء أكان هذا الانقطاع بسبب أزمات أو بسبب اضطرابات في الداخل أو الخارج وتشمل المحاصيل الزراعية الرئيسية.

من نظر هذا التعريف للأمن الغذائي فإنه يتضمن توفر الحبوب، وفي مقدمتها القمح والأرز، والبذور الزيتية، والزيوت والذرة ،السمسم، وتشمل السكر، والإنتاج الحيواني الذي يضمن الألبان واللحوم،وتدخل في الأمن الغذائي وسائل نقل المحاصيل وتخزينها وتصفيتها وتجهيزها للاستهلاك النهائي في الوقت المناسب، ويندرج التصنيع الغذائي للمحاصيل الزراعية[1]. ويتضمن هذا التعريف مختلف الجهود المبذولة لتوفير الغذاء للجميع سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد لأسباب مختلفة، كما يتضمن مختلف السلع الغذائية التي تعد أهم مقومات الأمن الغذائي لأي بلد، ويضم أيضا تهيئة أماكن التخزين المناسبة للسلع الغذائية كافة، وأن تكون جاهزة للاستهلاك النهائي البشري في الوقت المناسب، ولا بد من توفير وسائل نقل متخصصة لنقل السلع الغذائية، وقد اتعبر التعريف أن التصنيع الغذائي للسلع الغذائية جزءاً لا يتجزأ من الأمن الغذائي.

إن مفهوم الأمن الغذائي يراعي انفتاح السوق في استيراد وتصدير المنتجات الزراعية على المستوى العالمي، الذي يستند إلى اعتبارات المقدرة التنافسية والمبادلات التجارية للسلع الزراعية والغذائية تصديرا واستيرادا، وبما يحقق في محصلته المنافع الاقتصادية للمجتمع، لذا يمكن القول بأن مفهوم الأمن الغذائي يعني " اهتمام الدولة بإنتاج أكبر قدر ممكن من متطلباتها الغذائية دون الإخلال باعتبارات الكفاءة مع العمل على تنمية منتجاتها الأكثر تميزا وقدرة تنافسية وتصديرها إلى الأسواق الخارجية، وكذلك استخدام

[1] ممدانيال محسن بشار وعماد مطير خليف،"الأمن الغذائي العربي وعلاقته بالمعونة الغذائية" مداخلة بالملتقى الدولي العاشر " الأمن الغذائي الواقع والمأمول" ،المرجع السابق ، ص191 عن عباس فاضل السعدي، الأمن الغذائي في العراق الواقع والطموح،جامعة بغداد 2002، ص13

جانب من حصيلة الصادرات في استيراد المواد الغذائية التي لا تتمتع بها الدولة بالكفاءة الإنتاجية أو المقدرة التنافسية".[1]

ولقد أورد الباحث الباكستاني الدكتور أمير محمد من خلال بحثه المقدم إلى مؤتمر الأمن الغذائي في العالم الإسلامي المقام سنة 1987 تعريفا آخر للأمن الغذائي، أخذ فيه بعين الاعتبار تطورَ الحاجات الإنسانية عاما بعد عام، وفقاً لمتطلبات عملية التنمية، حيث عرفه بأنه: "تحقيق مستوى معين من الاستهلاك الضروري للسكان وزيادته من سنة لسنة".[2]

وبناءً على كل ما سبق نخلص إلى أن هناك فرقا في تحديد مفهوم الأمن الغذائي، بالنسبة إلى الأفرد أو الدول. فالفرد يرى أمنه الغذائي في قدرته الدائمة على الحصول على كل متطلباته الغذائية بغض النظر عن الجودة والكمية في الزمان والمكان الذي يريد. وأما الدولة فترى أمنها الغذائي في قدرتها على توفير كل متطلبات الشعب من احتياجات غذائية آنية ومستقبلية على فترات طويلة المدى من خلال توفر المخزون الإستراتيجي وكمية العملات التي تحول دون وقوع تذبذب في تمويلها، وتحسبا للتزايد المستمر في متطلبات الغذاء للأفراد.

إن توفر الأمن الغذائي للدولة يؤدي قطعا إلى توفر أمن الأفراد غذائيا، لكن العكس غير صحيح حيث إن توفر الغذاء لفرد من دولة أو طبقة أو شريحة معينة من المجتمع لا يعني أمنا غذائيا للدولة ككل. كما يجب على الدولة مراعاة ظروف الدول المجاورة على الأقل. فوجود أزمة غذاء في دولة حدودية مع دولة معينة يؤثر على الأمن الغذائي للدولة كالجزائر وتونس مثلا، فاضطراب الأوضاع في تونس زاد من واردات القمح الجزائرية بسبب تسربه عبر الحدود لتونس مما ضاعف الطلب على هذه المادة على مستوى الشرق الجزائري بشكل حاد. فالأمن الغذائي يكمن في قدرة الدولة على توفير الغذاء كمّا ونوعا لكل أفرادها على اختلاف قدراتهم المادية، كلٌّ حسب حاجاته بغض النظر عن الوسيلة المتبعة، سواء أكانت ذاتية أم تعاونية مع الغير، إذ إنَّ الأساس في الأمن الغذائي هو إتاحة الغذاء وضمان استقرار عرضه على مدار السنة، مع مخزون استراتيجي للمواد الأساسية تحسبا للكوارث والأزمات الطارئة في المجمل لستة أشهر.

[1] أسامة عبد الرحمن،"الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي"،المرجع السابق،ص51.

[2] فدوى علي الحاج حسين العبد،"اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل"،المرجع السابق،ص 12.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية مرتبطة بالأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي لا يزال يكتنفه بعض الغموض كما بينا في المطلب السابق، فهو واسع ومتشعب لأنه مبني على افتراضات متنوعة وذات أبعاد متعددة، الأمر الذي أوجد له مصطلحات عديدة تترافق مع مفهومه وهي:

أولا/الأمان الغذائي: عرف العالم ابتداءً من منتصف الثمانينيات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة. إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمانا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية؛ أي توفير الأمان الغذائي، وهو حسب منظمة الصحة العالمية يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة – خلال عمليات إنتاج الغذاء وتصنيعه وتخزينه وتوزيعه وإعداده، لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من الإنتاج الزراعي إلى أن يصل إلى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالأمان الغذائي – في البداية – كان منصبا على توفير الغذاء لسد الحاجة البيولوجية؛ أي الاهتمام بالكم، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، ومع التطور الحاصل حاليا، وما صاحبه من تأثيرات خطيرة على حياة الإنسان وظهور أمراض هددت حياة الإنسان بشكل كبير، أخذت الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء حيزا أكبرا من اهتمام المنتج والمستهلك على حد السواء.

ثانيا/مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي: إن المفهوم العام للاكتفاء الذاتي الغذائي هو أن يكتفي بلد ما باستهلاك ما ينتج فقط من سلع غذائية، من دون استيراد. وقد درس الاقتصادي الانجليزي "دافيد ريكاردو" [2] سنة 1823م مفهوم الاكتفاء الذاتي في الأدب الاقتصادي لأول مرة، حيث قارن بين بلدين في حالة اقتصادية مختلفة، الأولى في حالة تجارة حرة، والثانية في حالة عدم تجارة؛ أي في حالة اكتفاء ذاتي تام، وحاول من خلال قانون الميزة النسبية الذي جاء به التنبؤ بفروقات الأسعار في حالة الاكتفاء بين البلدين لمقارنة التجارة بينهما.

---

[1] داليا اسماعيل محمود ،"المياه والعلاقات الدولية"، القاهرة،مكتبة مدبولي ، ط 1 ،2006، ص 53.

[2] فدوى علي الحاج حسين العبد،" أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل"،المرجع السابق ،ص 68.

إن الدعوة إلى الاكتفاء الذاتي ظهرت بدايةً في القرن التاسع عشر في شكل حماية للصناعات الناشئة وإغلاق السوق المحلية إلى أن تتمكن هذه الصناعات من الدخول في التجارة الدولية. أما في العشرينات من القرن العشرين. فكانت الدعوة إلى الاكتفاء الذاتي عن طريق التصنيع الذي يحل محل الواردات والذي يموّل عن طريق الزراعة من خلال فرض الضرائب عليها.[1] ويعرف الاكتفاء الذاتي على أنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".[2]

إن الباحثين الاقتصاديين يعتبرون أن مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من تحرير التبادل التجاري، هو مفهوم مرفوض لأنه يؤدي إلى إيقاف العلاقات التجارية التي تختص بالمواد الغذائية مع الدول الأخرى. فاستغناء البلد عن التبادل التجاري وكفه عن الاستيراد بأي ثمن، هو من ضمن الممارسات التي أثبتت التجارب العالمية فشلها، سواء أكان ذلك في الحرب أو السلم، فالأمن الغذائي-في ظل التبادل الدولي- "يعبر عن إرادة وطنية، واستراتيجية علمية واقعية أكثر مما يعبر عن أهداف كمية محددة يسعى البلد إلى تحقيقها بمعزل عما يدور من حوله في الخارج".[3]

إن الآراء الكلاسيكية الحديثة قد أخذت منحنى آخر حين أكدت أن تحقيق المتطلبات الغذائية لأفراد المجتمع ليست بالضرورة، أن يتم إنتاجها محليا محققة إكتفاءً ذاتيا،[4]إنما يمكن أن يتوافر جزء منها من خلال استخدام الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع القابلة للمتاجرة، واستخدام حصيلتها النقدية في استيراد السلع الغذائية التي لا يتسم إنتاجها بالميزة النسبية، ويمكن من خلال ذلك تعظيم حجم الإمدادات الغذائية، وليس الناتج الزراعي المحلي فقط، على مبدأ تكاليف الفرصة البديلة.

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال توفر السلع الغذائية، يحسن من وضع الأمن الغذائي،[5]شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج، أما إذا طبع الاكتفاء

[1] فدوى علي الحاج حسين العبد،"أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل"،المرجع السابق،ص 68.

[2] منصور الراوي، "الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه"، مجلة صادرة عن شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر 1993، ص 123.

[3] صبحي القاسم، "الأمن الغذائي العربي،حاضره ومستقبله"، المرجع السابق،ص 173.

[4] النجفي،1982،ص24عن فدوى علي الحاج حسين العبد،" أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" ، المرجع السابق، ص 65.

[5] صبحي القاسم، "الأمن الغذائي العربي،حاضره ومستقبله"، المرجع السابق، ص 173.

الذاتي بإيدولوجية مقاطعة الاستيراد بأي ثمن، ووقف الصادرات الغذائية حتى لو كانت مجدية للاقتصاد الوطني، فإن ذلك يبعد عن مفهوم الأمن الغذائي الحديث.

ويمكن أن يحقق الأمن الغذائي حسب آراء بعض الاقتصاديين من خلال الاكتفاء الذاتي، لكن دون أن يتوقف الأمن الغذائي بالضرورة على الاكتفاء الذاتي. ويرجع ترادف موضوع الأمن الغذائي مع الاكتفاء الذاتي لعدة أسباب نذكر منها:

- الدول النامية التي تعاني من قصور شديد أو عجز في احتياطات النقد الأجنبي ، وبالتالي استيراد الغذاء في حد ذاته مشكلة وقد لا يتم إلا عن طريق الاقتراض من الخارج من أجل تغطية العجز،وإذن فتدفق الغذاء من الخارج أمر غير مستقر، أو أمر غير مضمون مما يجعله يتنافى مع الأمن الغذائي.[1]
- إن قيام بعض الدول المتقدمة التي تمتلك الفوائض الغذائية باستخدام سلاح الغذاء للضغط السياسي، يزيد في خطورة الاعتماد على واردات المواد الغذائية، أومعوناتها الخارجية.[2]
- إن الشعور بأن المواد الغذائية المحلية كافية لسد الاحتياجات المحلية، يضفي في حد ذاته شعورا بالأمن الاجتماعي، ويحقق الأمن السياسي الداخلي.

لذا فان معظم الدارسين يميلون إلى استخدام مفهوم الأمن الغذائي بدل الاكتفاء الغذائي الذاتي.[3]لكن هناك من يرى حصول الخلط بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي،[4] الأمر الذي أدى إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه. فالاكتفاء الذاتي الغذائي لا يعني المقاطعة التجارية مع البلدان المجاورة أو العالم الخارجي، كما أن الاكتفاء الذاتي يعني إنتاج أي سلعة غذائية على المستوى الوطني دون الأخذ بعين الاعتبار تكلفتها الاقتصادية، وهو بطبيعة الحال لا يعني إنتاج جميع ما يحتاجه السكان من السلع الغذائية إذ يتعذر على المستوى الوطني تحقيق ذلك مهما تكن البلاد غنية بالموارد الطبيعية والبيئات الزراعية.

[1] رائد محمد مفضي الخزاعلة،" الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، حالة تطبيقية الأردن"، المرجع السابق، ص 10.

[2] المرجع نفسه ، ص 11.

[3] دلال بحري وطروب بحري ، الأمن الغذائي: مفاهيم وتحدي دولي مشترك، المرجع السابق،ص48.

[4] صبحي القاسم"الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله"،المرجع السابق،ص 173.

إن العلاقة بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ترتبط ارتباطا وثيقا بحسب وفرة المواد الغذائية، والتي تفهم على أنها نسبة مشاركة الإنتاج الغذائي المحلي في تغطية الاحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين ويمكن حسابها من المعادلة التالية: (الإنتاج المحلي / المتاح للاستهلاك)×100 .[1]

ثالثا/المعونة الغذائية: عرّفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) المعونةَ الغذائيةَ على أنها: "تدابير مؤقتة للمدة التي لا تنتج فيها البلدان النامية مقدارا كافيا من الغذاء أو لا تمتلك قوة شرائية كافية للحصول عليه، ولكن لا ينبغي أن تكون المعونة سبيلا للاستمرار عليها".[2]

رابعا/الأمن الغذائي الدائم: هو محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين، يتم من خلاله تغطية الازدياد الإنتاجي لأغذية معينة للازدياد المتلاحق لاستهلاكها، إما أفقيا حسب الازدياد السكاني المتلاحق، أو رأسيا بسبب الارتفاع المتلاحق في مستويات التغذية.[3]

خامسا/الأمن الغذائي الطارئ: يعني محاولة تقليص الفجوة الغذائية في اقتصاد معين في مجال تغطية الحاجة المتزايدة للإنتاج، أو المخزون السلعي لأغذية معينة للعجز الناجم عن انكماش مصادرها أو أنواعها الاستيرادية لأسباب طارئة.[4]

سادسا/الأمن المائي: يرتبط الأمن المائي ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، حيث يجب أن تكون لدى المجتمعات إمكانيةُ الحصول على مياه كافية ونظيفة، أو أن يكون لديها الوسائل للحد من الضرر الذي يترتب عنه،[5] باعتبار أن تحقيق الأمن الغذائي يقع ضمن أولويات أي دولة لما له من علاقة ببقاء الإنسان من جهة، وعدم وجود بديل عنه من جهة أخرى، في الوقت الذي توجد فيه للطاقة بدائل أخرى، فلا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء.[6]

إن جمعية الخط الأخضر البيئية* تعرّف الأمن المائي على أساسه المتمثل في الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان، أي أنه يعني تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كمّا ونوعا مع ضمان استمرار هذه

---

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"،رسالة ماجستير،كلية الزراعة الجامعة الأردنية،2007،ص 21.

[2] فلاح سعيد جبر،"الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج العربي والجزيرة العربية واقع وآفاق،الاتحاد العربي للصناعات الغذائية"،العراق،1982 ص 192.

[3] رائد محمد مفضي الخزاعلة،" الامن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي" ،المرجع السابق، ص 4 .

[4] المرجع نفسه، ص 5.

[5] بكدي فاطمة، "اشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر "ماجستير علوم اقتصادية،اقتصاد البيئة ،المركز الجامعي بخميس مليانة ،2008 ،ص33.

[6] محمد سالمان، "مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها"، دار الفكر ،سوريا، ،ط 1 ،2001،ص 156.

* تأسست سنة 2000 تنشط في الشؤون البيئية في الخليج العربي.أسسها الناشط البيئي محمد الهاجري.

الكفاية دون تأثير، من خلال حسن استخدام المتاح منها، وتطوير أساليب هذا الاستخدام، إضافة إلى تنمية موارد المياه الحالية، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواءا أكانت تقليدية أم غير تقليدية.[1]

سابعا/اللاأمن الغذائي: وهو نوعان؛ أحدهما مزمن، والآخر مؤقت، فأما اللاأمن الغذائي المزمن فيظهر في الدول النامية وخاصة الدول العربية ودول الساحل جنوب الصحراء، نتيجة قصور الموارد الاقتصادية الزراعية عن توفير المتطلبات الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائية فضلا عن عجز موازين المدفوعات.[2] وانعدام الأمن يعني عدم الحصول باستمرار على قدر كاف من الطعام بسبب العجز المستمر عن الحصول على هذا القدر، أما النوع الثاني فهو اللاأمن الغذائي المؤقت؛ ويعني الناتج عن عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والتقلبات في الإنتاج أو الأسعار، التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والغذائية، فضلا عن الصدمات الاقتصادية الطارئة والمؤثرة في القوة الشرائية لأفراد المجتمع؛ أي حدوث نقص مؤقت في فرص الحصول على الطعام للأسرة لهذه الأسباب.

ثامنا/الفجوة الغذائية: تشير إلى تباين الاحتياجات من السلع الزراعية الغذائية في الناتج المحلي منها،خلال مدة زمنية معينة، مما يتطلب في الكثير من الأحيان تغطيةَ تلك الفجوة من خلال الواردات السلعية الزراعية.[3] ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما؛ فجوة حقيقة وأخرى ظاهرية. أما الفجوة الغذائية الحقيقة فتقاس بمقدار السعرات التي يحصل عليها الفرد من السلع الغذائية ويسمى"معدل الأيض القاعدي".[*] في حين أن الفجوة الغذائية الظاهرية هي عبارة عن مقدار الواردات من السلع الغذائية وتستخرج من المعادلة التالية:

الفجوة الظاهرية = المتاح من الاستهلاك من إجمالي المعروض – المتاح من صافي الإنتاج (تقاس بالغرام/ يوم/ الكيلوغرام/السنة)

إن الفجوة الغذائية تتعلق بالغذاء كما ونوعا، وعلى أساس ذلك فإن قياسها يجري بمحددات كمية ونوعية، فالكمية تتمثل في الكم للمستهلك من مختلف الأغذية مقاسا بالغرام في اليوم أو بالكيلوغرام في

[1] أسامة عبد الرحمن،"الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي"، المرجع السابق،ص41.

[2] النجفي،1998،ص 24 عن فدوى علي الحاج حسين العبد،" أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" ، المرجع السابق،ص 65.

[3] المرجع نفسه،ص 72.

[*] الأيض: هو نسبة البروتينات الموجودة في المنتجات الزراعية والتي تميز بين البروتين الحيواني والبروتين النباتي،كما يعبر عن عملية حرق الجسم للطاقة واستخدامها.

السنة، ويعبر عن الكمية المستهلكة من الغذاء بمقدار ما تولده من سعرات حرارية في اليوم. أما نوعية المواد الغذائية فتتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى إسهامها في إمدادات الفرد من البروتين النباتي والحيواني والسعرات الحرارية، وتعبر عن مدى حصة الفرد من البروتين وهي من أهم مقاييس المستوى الغذائي.

المطلب الرابع:مستويات وأبعاد الأمن الغذائي

إن أهمية الأمن الغذائي جعلته ذا أبعاد متعددة، وإن تفاوت درجات تحقيقه قد أدت إلى تدرج مستوياته من كفاف إلى مستوى الحد المقبول دوليا من السعرات الحرارية.

أولا/مستويات الأمن الغذائي: نقصد بالمستوى المحتمل قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لأفراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية على أكمل وجه في مستويات الأمن الغذائي كالتالي:

- **المستوى 1/ مستوى الكفاف** : يتوافق هذا المستوى مع مفهوم حد الفقر؛ أي توفير الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع من قبل الدولة، ومنه وجب توفير الحد الأدنى من الدخل الذي بإمكانه تلبية الحاجيات الضرورية للحياة ومنها الغذاء،فهذا المستوى يعبر عن البعد الاستهلاكي للأمن الغذائي.
- **المستوى 2/ المستويات الوسطى:** هو بالضرورة فوق مستوى الكفاف، يقصد بالأمن الغذائي هنا "التخلص من ظاهرة سوء التغذية؛ والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية اللازمة للجسم، ولا يعني سوء التغذية بالضرورة نقص الغذاء ".[1]
- **المستوى 3/ المستوى المحتمل:** أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصي به المعايير الدولية، فهذا المستوى يركز على جانبي معادلة الأمن الغذائي وهما:

أ) عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج والتخزين والتجارة.

ب) الطلب على الغذاء وكيفية الحصول عليه من خلال الإنتاج المنزلي له أو من خلال شرائه من السوق، أو من تحويلات الغذاء بصورها المختلفة.

حيث إن وجود الطرف الأول لا يستوجب وجود الثاني إلا أنه كلما زاد مستوى دخل الفرد المتاح ارتفع المستوى المحتمل من الغذاء وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة مما يعني بالضرورة رفع مستوى الناتج القومي والتنمية الاقتصادية.

[1] إبراهيم مصطفى احمد رمضان نعمة الله ومحمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"، المرجع السابق،ص199.

إن عوامل تحديد مستويات الأمن الغذائي:

أ) **عوامل داخلية محددة لمستويات الأمن الغذائي:** وهي مرتبطة بالظروف الداخلية للبلد منها مثلا:

- حجم السكان ومتطلبات الغذائية.
- إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية والسياسات المتبعة في ذلك.
- الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه بين السكان.

ب) **عوامل خارجية محددة لمستويات الأمن الغذائي:** وهي مجموعة الظروف المؤثرة على الاقتصاد،مثل:

- موارد النقد الأجنبي التي يمكن كسبها والقدرة على ذلك (فائض صادرات).
- السوق العالمية للغذاء ومدى توافر المعروض من الغذاء في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها.
- الفائض من المعروض العالمي للغذاء، مثل معونات الغذاء والتسهيلات الممنوحة من قبل الهيئات الدولية ومدى استقراره عبر الزمن.

وهناك من يرى أن مستويات الأمن الغذائي تتمثل في مستويين اثنين هما؛ مطلق ونسبي.[1] فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي له انتقادات كثيرة، إضافة إلى كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو عدة دول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. ويعرف أيضا بأنه قدرة إقليم أو قطر أو مجموعة من الأقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناءً على التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين .

[1] محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المرجع السابق،ص 69.

ثانيا/ أبعاد الأمن الغذائي: ومن أهمها:

- **البعد الاقتصادي:** ان العنصر الاقتصادي ذو علاقة واضحة بالأمن الغذائي من خلال تلك العلاقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية التي تستلزم ما يأتي:[1]

أ) جانب الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجمهما.

ب) المستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية.

ت) مدى استقرار أسواق السلع.

إن الانعدام الجزئي للأمن الغذائي أو الكلي يستدعي توفير الحاجات الغذائية من مصادر خارجية أي عبء مالي إضافي على ما يمكن توجيهه للتنمية الاقتصادية ،[2] ذلك ما يبرز جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية، إضافة إلى شعور الطبقات الفقيرة بالاستقرار الداخلي، الذي يسهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية عند شعورها بعدم وجود مشكلة غذائية والعكس، فتدهور مستوى التغذية يؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري .

إن الاعتماد على مصادر خارجية سيؤدي إلى استنزاف موارد العملات الأجنبية، مما يشكّل عبئا ماليا على ميزان المدفوعات، ويعيق مسيرة التطور والتنمية، لتصل في النهاية إلى التبعية الغذائية الدائمة للأسواق الخارجية والالتفات إلى ضرورة توفير الغذاء تحت أي ظرف وأي ثمن.

وإن تحديد المساحة المزروعة، واستخدام الآلات الزراعية،تربية الحيوانات والدواجن والأسماك له أثر كبير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.

- **البعد الثقافي** : يختلف البعد الثقافي عن بقية الأبعاد، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجب التنفيذ، ولا يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه، لأن القضية تتعلق –بدرجة كبيرة– بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات على آثار الأرض الزراعية، والعمل فيها،[3]وقيمة العمل الفلاحي. ومن هنا فإن البعد الثقافي للشعوب له دوره الفعال في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمد من طرف الدولة، والذي وجب على الشعب المشاركة فيها.

[1] براهيم مصطفى احمد رمضان نعمة الله ومحمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"، المرجع السابق،ص202.

[2] رائد محمد مفضي الخزاعلة" الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي ، المرجع السابق،ص 12.

[3] بلقاسم سلاطنية و مليكة عرعور،"معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، المرجع السابق،ص27.

لقد أكد علم الإنسان من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال "إدوارد تايلور" مالينوفسكي، أنطوان توماس، وقد أجريت على العديد من الشعوب، أن الثقافة دفعت الكثير من الشعوب إلى اختلاف رؤاهم حول الأرض، فثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه، وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا، لأنه يكسب حب الأرض ويعمل بها بحرية، وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية ... وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوع من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده.

كما كشف علماء الانثوبولوجية* الأركولوجية** أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي كسكان الإسكيمو الذين عرفوا التجميد.

- **البعد الاجتماعي**: يتمثل في أثر الهجرة من الريف إلى المدينة، وهذا يتطلب تشجيع التنمية الريفية وتحقيق الازدهار في الاقتصاد الزراعي لتحقيق ازدهار العاملين والمزارعين وتحسين مستواهم المعيشي.
- **البعد السياسي**:عدم توافر مستوى الكفاف من الغذاء في المجتمع وعدم عدالة توزيعه بين أفراد المجتمع يسهم حتما في عدم تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة.[1]

إن الجوع هو المسؤول عن معظم الكوارث والحروب التي تنشأ في عديد من بقاع العالم ، وبذلك لم تعد مشكلة نقص الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية، بل إنها أصبحت في المقام الأول مشكلة سياسية، فالغذاء يستخدم اليوم كسلاح للضغط السياسي، كما كان يستخدم منذ القدم كوسيلة للضغط على الأمم والشعوب حتى تذعن.[2]

- **البعد الديمغرافي**: يتكون العنصر البشري في هذه القضية من بين ثلاثة أقطاب، أولها التأمين الغذائي، الذي أوجده هو لأجله ذاته وبقاءه، لذلك فقد طور عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، والثاني أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدال على الأمن الغذائي، وأما عن القطب الثالث وهو الأهم، ففيه يعتبر الكائن البشري مقياسا للكفاية الغذائية، لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها ، ولقد بدا

* علم يقوم بدراسة الظواهر الثقافية القديمة التي تعبر عن أنماط المعيشة القديمة التي كان الإنسان يعيشها .

** فرع من علم الانسان ،يقوم بالتحديد بدراسة المصنوعات الحرفية او ما تبقى منها وكذا البيئات الماضية.

[1] إبراهيم مصطفى احمد رمضان نعمة الله و محمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"، المرجع السابق،ص203.

[2] رائد محمد مفضي الخزاعلة،" الامن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق،ص 13.

هذا واضحا في الدول العربية على سبيل المثال،إذ "يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه الوطن العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا 3 % سنويا سنة 2000م".[1] هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التزايد الكمي للسكان قد رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر ، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة ، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق مما يدل على تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو الكمية على الأمن الغذائي غير محدود.

- **البعد الديناميكي (الحركي)**: يختلف الأمن الغذائي في الماضي عن الحاضر، وذلك راجع للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة. وكذلك التطورات المتلاحقة على حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية والطرق الفنية في الإنتاج وأساليب توزيع المواد الغذائية المنتجة،[2] فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية السائدة، والتي تحدد مدى قدرة الإنسان في الحصول على المواد الغذائية في اقتصاد الندرة، فمفهوم الأمن الغذائي يختلف من فترة زمنية إلى أخرى، حسب الحالة الاقتصادية للدولة.
- **البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي**: وهو بدوره يقوم على ثلاثة أبعاد هي؛ الزمني، والكمي والنوعي، فزمنيا سواء على المدى القريب أو البعيد، فإنّ النظام الغذائي يوفر احتياجات السكان من الغذاء للبلد الذي يتمتع بأمن غذائي، أما كميا فيعني حصول المستهلك على الكمية الصحيحة من المواد والعناصر الغذائية، التي تغطي احتياجاته بالمعنى الكمي حسب المقررات من الطاقة والعناصر الغذائية المبنية على الاحتياجات الفردية للمستهلك.[3]

وأما بالنسبة للبعد النوعي فهو ناشئ عن ترابط الكم والنوع؛ أي حصول المستهلك على الغذاء بنوعية معينة المرتبطة بمصدر الغذاء، فقيمة الغذاء رغم تساوي الكميات تختلف باختلاف النوعية.

[1] عبد القادر الطرابلسي، 1998،ص380،عن بلقاسم سلاطنية ومليكة عرعور،معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده،المرجع السابق،ص25.

[2] إبراهيم مصطفى احمد رمضان نعمة الله و محمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"،المرجع السابق،ص204.

[3] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 17.

ولكن الأمن الغذائي لا يتوفر حتى لو توفر الغذاء بالنوع والكمية المطلوبة، إذا لم يتمكن أفراد المجتمع من الوصول إليه عن طريق القدرة الشرائية الناتجة عن الدخل الذي ينتج بدوره عن العمل والاستثمار وهنا يبرز تداخل البعد الاقتصادي.

المبحث الثاني: مداخل ومتطلبات توفر الأمن الغذائي

يعرف تحقيق الأمن الغذائي تحديات عديدة أحدثتها التكنولوجيا الحيوية الحديثة والغذاء المعدل وراثيا، فالسعي إلى تحقيقه يتطلب مجموعة من العناصر الإستراتيجية الواجب توفرها، إلى جانب وجود منظمات تسهر على ذلك.

المطلب الأول: العناصر الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي

هناك مجموعة من العوامل تعطي الأمن الغذائي أبعاده الاستراتيجية وتحدد دنو أو ابتعاد أي بلد من تحقيق أمنه الغذائي، وهي كالتالي:

أولا/ ركائز الأمن الغذائي: للأمن الغذائي أربعة ركائز تتمثل في الإنتاجية،التخزينية،التوصيلية والاستهلاكية.

أ) **الركيزة الإنتاجية:** هي ضمان إنتاج الكميات المناسبة من الطعام. ويمكن قياسها بدراسة العوامل المؤثرة مثل المواليد والوفيات، وهذا هو الجانب السكاني الاستهلاكي. ومن العوامل المؤثرة كذلك وسائل الإنتاج الزراعي والحيواني، وهذا الجانب يعتمد على توفير وسائل الزراعة من ري وآليات،وطريقة تخزين، فهي تضم الموارد الزراعية والإنتاج الغذائي حيث يقاس الحجم الحقيقي للأمن الغذائي بقدرة الموارد الوطنية الزراعية بالذات على تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين.[1]

ب) **الركيزة التخزينية** : يقصد بهذه الركيزة تحقيق الاستقرار في كميات المعروض من الطعام وفي معدلات انسيابها إلى الأسواق، وتأكيد أن المعروض في السوق يسد النقص والحاجة، وأن الفائض يخزن لوقت الحاجة، والتخزين لا يعني الأمن الغذائي، وإنما هو أداة هامة من أدواته، ويستوجب التخزين تحديد المواد المعنية به من الكمية ومدة ذلك.

ت) **الركيزة التوصيلية:** يقصد بها الوسيلة للحصول على الكميات المطلوبة من الطعام وتوصيلها لكل من يحتاجها.[2] وتدخل فيها عوامل أخرى مختلفة مثل وسائل النقل من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، وطرق الإنتاج، والتجارة الخارجية، مما يطرح مشكل وضع البيئة الجيوسياسية،[3] ففي حالة عجز الموارد الوطنية عن تحقيق الأمن الغذائي في بلد ما، فإنه سيضطر إلى تأمين أمنه الغذائي عن طريق الاستيراد. فإذا سمحت الظروف الإقليمية والدولية بذلك فلا خوف على الأمن

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 21.

[2] محمد البشير محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي المفاهيم القياس والأبعاد، المرجع السابق،ص 7 و8.

[3] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 27.

الغذائي حينها في ظل الظروف الطبيعية، إلا أن الخطورة تتمثل في حال غياب الجو السياسي السلمي وغياب التعاون الدولي مما يهدد الأمن الدولي للبلد المعني.

ث) **الركيزة الاستهلاكية:** تعني الاعتدال في الاستهلاك وعدم التبذير، مما يسمح بتوفير الكثير من المواد الفائضة لادّخارها إلى وقت الحاجة أو تحويلها إلى الجهات التي تحتاجها،[1] إلى جانب عناصر الدالة الاستهلاكية؛ وهي تعني علاقة المستهلك بمجموعة من المتغيرات الأساسية كالدخل والسعر،والذوق، وعدد السكان، ويمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

الاستهلاك= د (الدخل، السعر، الذوق، السكان)؛ حيث بقصد بحرف "د" دالة؛ أي أن الاستهلاك يتعلق بهذه المتغيرات، فهو يتبع ويخضع لها.

إن المنظمة العالمية للصحة تشترط نفس الركائز الأساسية لتجسيد الأمن الغذائي، انطلاقا من تحديدها لمفهوم الأمن الغذائي،[2] وأهم هذه الركائز؛ وفرة السلع الغذائية، ووجودها في السوق بشكل دائم، وأن تكون أسعارها في متناول الجميع.

ثانيا/ مؤشرات الأمن الغذائي

هناك العديد من مؤشرات الأمن الغذائي التي يمكن من خلالها معرفة مدى درجة توافر الأمن الغذائي من عدمه، ونذكر منها:

أ) **الاكتفاء الذاتي:** ترتبط أهمية الاكتفاء الذاتي ونسبته من ناحية الأمن الغذائي بأهمية السلعة التي هي موضوع التحديد، وبالأخص في نسبة إسهامها في سلة الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، إذ يعتبر القمح مثلا ومشتقاته أهمَّ سلعة غذائية وِفْقَ مفهومِ الأمن الغذائي،[3] لأنها تمثل أكبر نسبة من المواد المستهلكة يوميا من قبل الإنسان في الدول النامية على الأقل.

ب) **حجم الفجوة الغذائية:** تمثل الفجوة الغذائية الفرقَ بين الطلب على الغذاء، وما هو متوافر من المصادر المحلية، وبذلك فهي تبين مدى الاعتماد على استيراد السلع الغذائية من الخارج، لكن حجم الفجوة الغذائية يتغير من سنة إلى أخرى اعتمادا على الكميات المنتجة محليا، وتطور الطلب على الغذاء، فضلا عن تغير الأسعار في الأسواق المحلية وموازين المدفوعات، وبذلك فهي مرتبطة بالأمن الغذائي ارتباط مباشر، حيث كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية كلما تعرض الأمن الغذائي لخطر النقص أو الانعدام.

---

[1] محمد البشير محمد عبد الهادي، "الأمن الغذائي المفاهيم القياس والأبعاد"، المرجع السابق ،ص 7 و8.

[2] انظر الصفحة 24من هذه الاطروحة.

[3] فدوى علي الحاج حسين العبد،" أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" المرجع السابق، ص 68.

ت) **المخزون الاستراتيجي**: نظرا للتذبذب الذي يتعرض له الناتج الزراعي نتيجة التباين في الظروف المناخية، والتغيرات البيئية، فقد جرى العرف على الاحتفاظ ببعض الأغذية في مواسم الخصب للاستعانة بها في مواسم الشح، محافظة على قيمتها الغذائية ولأطول مدة ممكنة. إلا أن وقوع الكوارث ونشوب الحروب، واستخدام الغذاء سلاحا، دفع المجتمع الدولي من خلال المنظمات المتخصصة إلى الدعوة إلى ايجاد مخزون غذا0ئي استراتيجي يتكون من مواد غذائية معينة،[1] تعتبر ذات ضرورة ماسة في حياة الأفراد، وتمثل نمطا غذائيا سائدا في العرف الاجتماعي، ويتم الاحتفاظ بكميات منها بإشراف مباشر من قبل الحكومات بغية تأمين حاجات المواطنين من السلع الغذائية طوال السنة.

ويعرّف المخزون الاستراتيجي بأنه "الكميات التي تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص من سلعة استراتيجية من أجل مواجهة الطلب المحلي عليها، خلال فترة زمنية معينة".[2] وقد حددت المنظمة العالمية للزراعة والأغذية نسبة المخزون الاستراتيجي بما لا يقل عن 18 % من الاستهلاك السنوي لكل بلد.

كما يقصد بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء "ما يلزم خزنه من الغذاء المنتج محليا أو المستورد لتفادي آثار المتغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي"،[3] ونذكر أن هناك عدة أنواع من المخزون الغذائي في العالم منها:

1) **المخزون الموسمي**: وهو مخزون من بعض السلع الغذائية التي تحفظ عند المزارعين وأحيانا عند الدولة لغرض المواجهة الموسمية للإنتاج، وعادة ما يعتمد على فائض الإنتاج الزراعي للاستفادة من انخفاض أسعار البيع للمواد الغذائية في مواسم الوفرة.
2) **المخزون التشغيلي**: وهو المخزون الضروري من المواد الغذائية لإمداد الأسواق المحلية بمنتجات غذائية، وضمان استمرار عمل المصانع المعتمدة على المواد الأولية الزراعية بشكل منتظم.
3) **المخزون الاحتياطي**: ويعكس هذا الجزء من المخزون مواجهة المواقف السياسية،كإعلان الحرب أو التعرض للخطر الاقتصادي.
4) **مخزون الطوارئ**: وهو ذلك المخزون الذي يخصص للتوجيه إلى الحالات الاضطرارية التي تتعرض لها أي منطقة، في حدود الوفاء بالحد الأدنى للاحتياجات السكانية الغذائية، على أن

[1] رائد محمد مفضي الخزاعلة" الامن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي" ، المرجع السابق،ص06.
[2] إبراهيم مصطفى احمد رمضان نعمة الله و محمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"، المرجع السابق،ص262.
[3] المرجع نفسه ،ص 262 عن عبد الرحمان يسري احمد" أسلوب الأمن الغذائي والتنمية في العالم الاسلامي"،ص 23.

يدار بشكل مركزي، وضوابط وقيود شديدة لا تسمح بأي نوع من الهدر أو التهاون في استخدامه، حيث إنَّ هذا المخزون لا يمكن استخدامه من أجل تعويض التقلبات الاقتصادية والإنتاجية العادية التي يمكن للدولة مواجهتها بأساليبها المختلفة دون الحاجة إلى طلب المعونة من الدول الأخرى في المدى القصير.

ثالثا/مواصفات المواد الاستراتيجية المخزنة: على المادة التي ينبغي تخزينها أن تتوفر فيها عدة مواصفات، التي تمنحها صفة الإستراتيجية وهي:[1]

أ) **انتشار الاستهلاك** : أي أن غالبية أفراد المجتمع يستهلكها على اختلاف أعمارهم وثقافاتهم وجنسهم، ومستواهم المادي ... أي أنها تدخل في عادات الغذاء لغالبية أفراد المجتمع.

ب) **تكرار الاستهلاك:** أي أن المستهلك يتناولها على فترات زمنية متقاربة، وكلما تكرر الاستهلاك كان ذلك دليلا على ارتفاع أهميتها بالنسبة للمجتمع.

ت) **القيمة الغذائية العالية:** أي أن المواد الغذائية ذات المحتوى الغذائي المهم، هي المقصودة بالتخزين.

ث) **اعتدال سعرها:** حيث تخزن عادة المواد الغذائية التي تعرف تدني الأسعار فيها، لتكون في متناول جميع أفراد المجتمع على اختلاف شرائحهم، أي تلك المتميزة بمرونة طلب دخلية وسعرية متدنية.

ج) **سهولة الحصول على المواد الغذائية:** حيث تخزّن المواد الغذائية التي يمكن توفرها في الأسواق، ويسهل الحصول عليها في أوقات معينة كفترات موسمية الانتاج.

رابعا/أهداف التخزين الغذائي: من أبرز أهداف التخزين الغذائي ما يلي:[2]

أ) تثبيت أسعار السلع والمنتجات الغذائية عن طريق التحكم بالمعروض في السوق.

ب) تشجيع وجود نظام تخزين سليم للفلاحين لتحسين إنتاجهم والتقليل من آثار التذبذب السلعي السريع على دخلهم الزراعي.

ت) اشباع رغبات المستهلكين وحاجاتهم على مدار السنة، باعتبار أن طبيعة الإنتاج الزراعي موسمية أي حفظ المنتجات الفائضة.

---

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 25.

[2] ممدانيال محسن بشار وعماد مطير خليف، "الأمن الغذائي العربي وعلاقته بالمعونة الغذائية" ،ص197 عن توفيق سالم النجفي،" الأمن الغذائي العربي المحددات الراهنة واشكاليات المستقبل"،ص22.

ث) يكون المخزون أداة بيد الدولة لكسر حدة احتكارات القطاع الخاص.

لكن أهداف التخزين الاستراتيجي تختلف بين القطاع العام للدولة و بين القطاع الخاص، لأن الحكومة تهدف إلى تفادي حدوث أزمات غذائية التي يمكنها أن تحدث نتيجة للكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، أو نتيجة لاختلال قد يحصل في وارداتها لسبب ما،[1]مثل الحروب وانقطاع المواصلات، ومن أهداف الحكومة كذلك الحفاظُ قدر الإمكان على استقرار أسعار الغذاء. أما القطاع الخاص فيهدف فيه المنتجون الخواص إلى تحقيق الربح والحصول على نوعية أحسن من السلع، وطلب الاستقرار في مدخولهم عن طريق السحب من المخزون في حالة تذبذب الإنتاج، تفاديا للتغير المفاجئ لأسعار السوق.

4) **التبعية الغذائية** : وهي أحد المؤشرات المهمة التي توضح مدى توافر الأمن الغذائي في بلد معين من عدمه، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالتبعية الاقتصادية، إذ إن هناك عدة طرق لقياسها منها مدى اعتماد الدولة على غيرها في الحصول على الغذاء، ومدى التمركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد، بالنسبة إلى جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة من ميزان مدفوعات الدولة،[2] ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة، ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية، لأسباب عسكرية أو سياسية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي مع السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية...

[1] إبراهيم مصطفى احمد رمضان نعمة الله و محمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"، المرجع السابق،ص264.

[2] ممدانيال محسن بشار وعماد مطير خليف،"الأمن الغذائي العربي وعلاقته بالمعونة الغذائية"،المرجع السابق ،ص199.

المطلب الثاني : مداخل وسياسات تحقيق الأمن الغذائي

تتعدد أساليب تحقيق الامن الغذائي حسب المستوى المستهدف والسياسة المتبعة.فتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الفردي يختلف عن الأمن الغذائي المراد تحقيقه على المستوى الوطني،هذا بالإضافة الى أهمية السياسة المتبعة في ذلك.

أولا/ مداخل تحقيق الأمن الغذائي:مجموع ما تحتاجه الدولة الواحدة ككل من الغذاء تبدأ من تحديد احتياجات أصغر وحدة فيها وهو المستهلك.لذلك نجد عدة مداخل لتحقيق الأمن الغذائي ونذكر في هذه النقطة البعض منها كالتالي :

أ) **المدخل الفردي** : يشكل الفرد أبسط الوحدات الاستهلاكية حيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مطابقا أو قريبا من المتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا على هذا المستوى، وكلما ابتعد الواقع الاستهلاكي عن هذه المتطلبات كلما كان الأمن الغذائي أقربَ من نقطة الحرج، ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب عدة عوامل، نذكر منها: العمر والجنس، والمواصفات البدنية، والدخل ومنصب العمل، والمتغيرات الاجتماعية، بشرط أن تشمل هذه المسوحات عينة إحصائية طبقية عشوائية، تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة، وأن تجري مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة من السنة.

ومن خلال هذه المسوحات يمكن التعرف على العناصر الآتية :

- الأنماط الغذائية السائدة.
- مكونات العناصر الغذائية لهذه الأنماط.
- علاقة الأنماط الغذائية والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لذوي الدخل المحدود في المجتمع، حيث تشكل هذه الطبقة الاقتصادية الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من هموم المجتمع.
- الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية، لاحتساب حجم الغذاء المطلوب وفق متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح ظروف الدولة الاقتصادية بتوفيرها من جهة، وتغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية من جهة أخرى.

ب) **المدخل المحلي**: يتم في هذا المستوى دراسة العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية، وعليه فإنه يجب تحديد المتغيرات التالية:[1]

- الوضع الغذائي القائم.
- تحديد الاهداف.
- معرفة الموارد المتاحة.
- تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي.

وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات توجه إلى تطوير خطط غذائية عن الأقاليم المختلفة،تخضع للتنسيق والربط والدمج فيما بينها لتصبح بذلك خطة وطنية شاملة، وفي صدد دراسة المستوى المحلي كما هو مشار إليه سابقا، يجب دراسة العوامل التالية :

- **العوامل الديمغرافية (السكانية)**: والتي تشمل بدورها عدد السكان وتوزيعه الجغرافي،والبنية السكانية من حيث العمر والجنس، والعوامل الثقافية للمجتمع والعمالة والعادات الغذائية.
- **العوامل الجغرافية** : والتي تشمل الظروف المناخية باعتبارها تؤثر على الانتاج الغذائي،ككميات التساقط وحركة الرياح، وطوبوغرافية الأرض الزراعية المتغيرة نتيجة تغير طبيعة الانتاج وفق تلك الطبوغرافية الجبلية، أو السهلية أو الصحراوية،[2] لأن البيئة هي أحد أهم العوامل الجغرافية التي تؤثر تأثيرا كبيرا في الإنتاج الغذائي، فهي محيط الإنسان، يعيش فيها ويتنفس من هوائها، ويشرب من مائها، ويتغذى من أرضها.
- **العوامل الاقتصادية**: وهي تعكس القوة الاقتصادية للسكان وقدرتهم الشرائية، لاسيما ما تعلق بالغذاء، حيث يتحدد من خلاله مستواهم الغذائي .

ت) **المدخل الوطني**: يمثل المستوى الوطني المجالَ الشامل الذي يستوعب كل المعطيات المتعلقة بمسألة الأمن الغذائي على خارطة تشمل كلا من المستوى الفردي والمحلي، بما يتعلق بتنسيق الخبرات والإدارة واتخاذ القرار والتشريع والتنفيذ، إذ إن تطوير برنامج للأمن الغذائي على هذا المستوى يتطلب تحليل سوق الغذاء كما يلي:

- تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء.

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 31.

[2] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"،المرجع السابق،ص 32.

- تحديد الدور الأساسي للتجارة الخارجية، وتحديد البنود الغذائية في حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.
- رسم السياسة الجيوديمغرافية التي تتعلق بتوزيع السكان ما بين حضر وريف، من أجل تأمين وتنمية الموارد الإنتاجية، وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى الحضر.

ولإنجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني، لا بد من اعتماد سياسات تتعلق بالأسعار والتسويق والتصريف والإرشاد، تهيئ أفضل فرص الإنتاج والاستهلاك.

ثانيا/ سياسات تحقيق الأمن الغذائي: ترمي سياسة الأمن الغذائي إلى :

- تأمين الغذاء المطلوب للمستهلكين على مستوى كافة الشرائح الاجتماعية.
- تنمية الموارد الزراعية ورفع درجة الاكتفاء الذاتي، والحد من التبعية الغذائية للأسواق العالمية.
- دمج القطاع الزراعي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل رفع درجة الاستجابة لاحتياجات الاستهلاك.

وتحقيقا لهذه الأهداف فيمكن توظيف مجموعة من الادارات الاقتصادية والزراعية،[1] في خدمة الأمن الغذائي والوطني ومنها:

أ) **السياسات الزراعية:** تهدف الى التوزيع المناسب والعادل لمصادر الثروة والدخل، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، أو رفعها وتوسيعها، من أجل الحصول على أعلى ناتج اجتماعي بأقل جهد اجتماعي ممكن، عن طريق التوزيع الأمثل للسلع الاستهلاكية الزراعية بين المستهلكين، إلى جانب التوزيع الأمثل للموارد الانتاجية ما بين الاستعمالات البديلة.

ب) **التسويق الزراعي:** وذلك بتوظيف التسويق في الانتاج أولا، والاستهلاك ثانيا، والوسيط ثالثا،مع العمل على التقليل من عدد الحلقات التسويقية لتخفيض التكاليف ما أمكن.

ت) **سياسة الأسعار والدعم:** حيث تتحمل الدولة الفرق بين السعر العالمي والسعر المحلي، الذي يدفعه المستهلك، وذلك من أجل إعانة الفقراء والرفع من قدرتهم الشرائية.

ث) **سياسة التجارة الخارجية:** تتمثل سياسة التجارة الخارجية في التصدير و الاستيراد، ولها دورها الهام من خلال إحداث التوازن بين قوى العرض والطلب، فهي تعتبر صمام الأمان لسوق الغذاء.

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق ،ص 57.

ج) **سياسة التخزين والتصنيع:** حيث يقوم النظام الخاص بالأمن الغذائي بالاحتفاظ بمخزون غذائي استراتيجي، يتضمن موادا غذائية ذات قيمة استراتيجية لمدة من الزمن قبل الإفراج عن هذا المخزون في الأسواق، بما لا يقل عن حاجة المجتمع؛ أي بما يعادل 10 % من احتياجاته السنوية، ويكون ذلك باستغلال أمثل لمزايا التصنيع، الذي يتوفر على قدرة عالية في إطالة مدة التخزين ومرونته في توصيل المنتجات للمكان والزمان المناسبين.

ح) **الإرشاد:** يتمثل الإرشاد في تقديم النصائح الفنية للمنتجين عن كيفية العملية الزراعية وإدارتها من أجل الإنتاج الجيد والمناسب، وأما بالنسبة للاستهلاك فيتمثل في في تقديم النصائح المتلعقة بكيفية تحديد المواد الغذائية التي يمكن اقتناؤها بجودة وتكلفة معقولة.

خ) **سياسة الاستثمار:** تتمثل سياسة الاستثمار في إعطاء القطاع الزراعي أولوية واضحة في الاستثمار، خاصة في حالة توفر طلب قادر على استنفاذ العرض من المواد الغذائية في حالة نمو الإنتاج الزراعي، ولتشجيع الاستثمار يجب في الوقت نفسه تشجيعُ القطاعات الصناعية ذات العلاقة في القطاع الزراعي خاصة الصناعة الغذائية.[1]

ويمكن إدراج سياسات أخرى إلى جانب السياسات التي ذكرناها سابقا، ومن بينها سياسة التعاون والإقراض الزراعي، بدعم صغار المزارعين نتيجةَ حاجتهم إلى التعاون بينهم، لتفادي مشكلة التمويل وتفتت الملكية، حيث إنَّ منحهم قروضا خاصة من دون ضمانات،سيساعد حتما في محاربة الهجرة من الريف، وبالتالي دعم التنمية الريفية ومنه الأمن الغذائي.

إن تفاعل السياسات الصحية المتبعة مع توفير الغذاء ضروري جدا، فلا فائدة ترجى من غذاء لا يتمتع الإنسان من خلاله بصحة جيدة، لذلك يجب إسناد جهود الأمن الغذائي بالخدمات الصحية للحفاظ على المستهلك بصفته منتجا ومستهلكا معا، عن طريق تطوير برامج غذائية، وتوظيف البحث العلمي لخدمة هذا الجانب ، تشمل بالدرجة الأولى الأطفالَ، والشرائح الاجتماعية المهددة بسوء التغذية، وهذا يتطلب سياسات أخرى كالتشريع القانوني المتعلق بسياسة الغذاء والصحة، وبذل الجهود في إطار الحيازة الزراعية، والتسويق، وإنشاء المصانع، والمراقبة التجارية ...

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"،المرجع السابق،ص 63.

المطلب الثالث: المنظمات الساعية لتحقيق الأمن الغذائي إقليميا ودوليا

إن حل مشكلة الغذاء يتطلب وضع برامج مختلفة تقوم على الاحتفاظ بالمواد الغذائية المتوفرة لأطول فترة ممكنة، بحالة جيدة وصالحة للاستهلاك.وإنشاء صناعات غذائية حديثة تستوعب الإنتاج الزراعي الفائض وتحويله إلى منتجات، يجعل تداولها ممكنا، وحفظها سهلا في حالات نقص الإنتاج.[1]

ولقد حاولت الكثير من المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية للتصدي لمشكلة الغذاء، ومحاولة وضع أسس عملية ناجحة في حلها، ونذكر من أهم هذه المنظمات:

أولا/ المنظمات الساعية لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى الدولي

- **منظمة الصحة العالمية:** وتهتم بالبحث عن المقررات الغذائية اليومية، وعلاقة الغذاء بالصحة،والعمل على نشر الوعي الصحي الغذائي، وتوفير إنتاج غذاء صحي.
- **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)**: تم تأسيس هذه المنظمة سنة 1945م،في العاصمة الايطالية روما، وهي تهتم بتحسين وتطوير الإنتاج الزراعي[2]، وتوفير الغذاء المناسب كما وكيفا، من أجل تحسين الوضع الغذائي للمجتمعات الفقيرة بشكل خاص، كما تهدف إلى إيجاد السبل والوسائل الممكنة للتقليل من وطأة الجوع والفقر،معتمدة في ذلك على هياكلها وأجهزتها المتخصصة، إذ إن من مهام هذه المنظمة ما يلي:

1. تحديد سياسة المنظمة .
2. إقرار الميزانية.
3. التقدم بتوصيات إلى الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بأغراض المنظمة.

وقد تسهر المنظمة على مجموعة من الإصلاحات، تتمثل فيما يلي :

- تعزيز الاهتمام بالأمن الغذائي من خلال مكافحة سوء التغذية والجوع.
- نقل الموظفين من المقر الرئيسي إلى الميدان.
- التوسع في استخدام الخبراء من أبناء البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول.
- توثيق الصلات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.
- دعم الإنتاج الزراعي في الدول النامية.

[1] أيمن سليمان مزاهرة،"الصناعات الغذائية"،المرجع السابق،ص 18.

[2] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 37.

- **برنامج الغذاء العالمي**: وهو برنامج تابع لهيئة الأمم المتحدة، انطلق سنة 1962م،و يهدف إلى استعمال الفائض في الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة، لمساعدة الدول النامية ومنع انتشار أمراض سوء التغذية، ورفع مستوى المجتمعات الفقيرة.
- **مجلس الغذاء العالمي**: تأسس سنة 1974م بدعم من الدول المصدرة للنفط؛ الأوبك،وهو مجلس تابع للأمم المتحدة؛ وهو يمثل وجهة النظر القائلة بعدم الأخذ بمبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب،[1]ويهدف إلى زيادة إنتاجية المزارع في الدول النامية،بدعمها اقتصاديا لتطوير آليات الزراعة وطرقها، من أجل توفير إنتاج غذائي يكفي الجميع.
- **الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي**: صادقت لجنة الأمن الغذائي العالمي في دورتها الخاصة الثامنة والثلاثين في مايو/ أيار لسنة 2012 على الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحيازة .وهي توفر مرجعاً وتوجيهات لتحسين حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات لتحقيق الأمن الغذائي للجميع، ودعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني.[2]

وقد وضع فريق مهام رفيع المستوى تابع لمنظومة الأمم المتحدة ومعني بالأمن الغذائي العالمي أول اطار عمل شامل في يوليو 2008 ،تم تحديثه سنة 2010 واستكماله في سنة 2011 بالنسخة الموجزة.

ويقدم موجز إطار العمل الشامل عشرة مبادئ رئيسية للعمل هي:[3]

- مسارات مزدوجة إزاء الأمن الغذائي والتغذوي.
- الحاجة إلى نهج شامل.
- وجود أصحاب الحيازات الصغيرة وبخاصة النساء في صميم هذه التدابير.
- زيادة التركيز على قدرة تكيف سبل المعيشة الأسرية.
- ومزيد من الاستثمارات الأفضل في الأمن الغذائي والتغذوي.
- وأهمية وجود أسواق وتجارة مفتوحة وحسنة الأداء.
- قيمة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة والمتعددة القطاعات.
- الالتزام السياسي المستدام والحوكمة الجيدة.
- الاستراتيجيات القطرية و المتمتعة بدعم إقليمي.
- المساءلة عن النتائج.

[1] محمد رفيق أمين الحمدان،"الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق"، المرجع السابق،ص 39.

[2] لجنة الأمن الغذائي العالمي،"الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية"،2013النسخة الثالثة،ص 13.

[3] المرجع نفسه،ص 14.

ثانيا/الجهود الساعية لتحقيق الأمن الغذائي عربيا:على مستوى الدول العربية يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية المتمثلة في الأرض والموارد البشرية، إلا أن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية فأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

وقد ازداد اهتمام الدول العربية بتوفير احتياجاتها من الأغذية في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية الحادة التي بلغت ذروتها في عام 2008م، وتمثلت في مضاعفة أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وتقلص الواردات منها، مما دعا الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات استثنائية مثل دعم أسعار الأغذية وتقنين تصدير السلع الغذائية، وإلغاء الضرائب على الواردات وزيادة أجور العاملين، وقد قامت جامعة الدول العربية ومنظماتها بتحضير برنامج ومشروعات لتحقيق الأمن الغذائي العربي على أسس من التخصص القطري والقومي.[1]

أ) **جهود جامعة الدول العربية**:عرضت جامعة الدول العربية على القمة العربية التي عقدت في عمان الأردن سنة 1980م،برنامجها التحضيري المتعلق بالأمن الغذائي ومشروعاته؛ حيث أقر مؤتمر القمة ما أسماه "عقد التنمية"، كما تمّ إقرار برنامج التنمية المتكاملة للأمن الغذائي وفق استراتيجية مؤلفة من خمسة برامج رئيسية؛ تمثلت في الحبوب، والبذور الزيتية والسكر والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي، إضافة إلى برنامج قومي للمخزون الاحتياطي.

وتضمنت هذه البرامج 153 مشروعا موزعةً على الأقطار العربية وفق الميزة النسبية للإنتاج في كل قطر،وحددت استثماراتها بـ 33,25 مليار دولار، وقدرت عائداتها السنوية بـ 8,25 مليار، وقد حددت مدة تنفيذ هذه المشروعات بعشرين عاما (1980م-2000م).

وقد كلفت القمةُ كلاًّ من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ هذه البرامج والمشروعات، وتم تكوين فريق عمل لمتابعة هذا التنفيذ، وبدأ التحضير لدراسات المشروعات الاقتصادية وجدواها الفني، وتحديد سبل التمويل من المصادر العربية والأجنبية، وبدأ بالفعل اعتماد 25 مشروعا بتكلفة 2.44 مليار دولار، إلا أن التنفيذ عرف عقبات عديدة، من أهمها تردد الدول العربية في الإيفاء بالتزاماتها المالية،[2]والاختلافات السياسية العربية، والأوضاع الإقليمية والدولية المتوترة، مما أفقد هذه الجهود التكاملية جدواها، فذهبت البرامج، وبقيت مشكلات الأمن الغذائي.

[1] http://www.arabfund.org/Data/site1/pdf/jaer/jaer2009/93.pdf

[2] عدنان شوكت شومان،" تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي استراتيجيات وسياسات"، المرجع السابق،ص 141.

وقد تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة، من أجل دراسة مشكلات الأمن الغذائي والزراعي،ووضع الحلول لها، وتطبيق المشاريع المناسبة، ومنها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والاتحاد العربي للأسماك، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية .وقد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة الفنية، وإجراء البحوث العلمية لتطوير الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وتطوير كفاءة الأراضي، وترشيد استخدام المياه، وتنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية، وأنشطة التدريب، كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي في عام 1986م، بالتعاون بين كلّ من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتم تكليف الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بإعداد تصور عن برنامج متكامل لتحقيق الأمن الغذائي على المستوى القطري والقومي بالاستناد إلى الأوضاع الزراعية في الدول العربية، بناءً على مشروع العمل الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية في عشرين يناير في دولة الكويت سنة 2009 الذي برنامج عمل يتطلب لتحقيق الأمن الغذائي العربي ما يلي:[1]

- تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية، لاسيما الحبوب، وعلى نحو خاص في الدول العربية "ذات المزايا النسبية والتنافسية" في الإنتاج الزراعي، والمشروعات المرتبطة بها.
- تطوير السياسات الزراعية والغذائية للأقطار العربية، والتنسيق فيما بينها على نحو يعزز التنمية الزراعية والتكامل الاقتصادي العربي.
- تعزيز البحوث الزراعية والهندسة الحيوية للوصول لنوعيات وفيرة المحصول، وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتوثيق الصلة بين مؤسسات البحوث العربية، وربطها بالمؤسسات البحثية العالمية.

كما قامت جامعة الدول العربية من خلال القمة المنعقدة بمدينة شرم الشيخ بمصر بتاريخ 19 جانفي2011 بمطالبة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي.[2]

ب) **جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية:** قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة المنظمة،وعضوية كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة،والبنك الإسلامي للتنمية، والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي؛ حيث تم إعداد تقرير حول التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، ويتكون هذا البرنامج للأمن الغذائي العربي من ستة برامج رئيسية هي؛

[1] جامعة الدول العربية،"برنامج العمل الصادر عن قمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية "، الكويت،20جانفي2009،ص2.

[2] جامعة الدول العربية،"تقرير القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية "، شرم الشيخ بمصر،19جانفي2011،ص6.

برنامج الحبوب، وبرنامج محاصيل البذور الزيتية، وبرنامج إنتاج السكر، وبرنامج الإنتاج الحيواني والداجن، وبرنامج الإنتاج السمكي، وبرنامج المخزون الاستراتيجي القومي.

وتقسم هذه البرامج إلى مشروعات لها صفة التخصيص، وتضم 145 مشروعا موزعة على ثلاثة عشر دولة عربية، ويتم تنفيذ هذه المشاريع في مختلف الدول العربية، أما المشاريع المشتركة بين الدول العربية،فقد بلغ عددها ثمانية مشروعات، منها أربعة مشروعات، للإنتاج السمكي، وثلاثة مشروعات للإنتاج الحيواني، ومشروع واحد للمخزون الغذائي الاستراتيجي القومي.[1]

وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وحققت فائضا تصديريا في بعض السلع الغذائية كالخضروات والأسماك، نتيجةً لتنفيذ عددٍ من الأنشطة لتطوير كفاءة الأراضي، إذ بلغت نسبة الفائض لمجموعة الخضر ككل 69.5 بالمائة سنة 2012 ومجموعة الأسماك بنسبة 20.2 بالمائة.[2]

ورغم تحقيق الزيادة في إنتاج الحبوب والمحاصيل الأخرى، إلا أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية قد استمرت في الارتفاع، واستمرّ العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، حيث تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب،حيث شكل القمح والدقيق فقط سنة 2012 نحو 23.13 بالمائة من قيمة الفجوة الغذائية لتحتل مجموعة الزيوت النباتية المرتبة الثانية بنسبة 10.05 بالمائة.[3]

[1] مصطفى العبد الله الكفري،"اقتصاديات الدول العربية والعمل العربي المشترك"، المرجع السابق،ص424.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012"،ص 40.

[3] المرجع نفسه،ص40.

خلاصة الفصل :

إن مختلف دول العالم على اختلاف توجهات حكوماتها تسعى إلى توفير الأمن الغذائي لأفرادها بشتى الطرق،اذ يتجلى ذلك من خلال المنظمات الدولية التي تعقد اجتماعات دورية، التي جمعت فيها تعهدات أغلب دول العالم، لمحاربة الفقر، واستدامة الغذاء للأجيال القادمة، وبالتالي تحقيق أمن غذائي.

ورغم صعوبة تحديد مفهوم الأمن الغذائي والاختلاف في ضبطه، إلا أن مفاهيمه المختلفة تتمحور حول الحاجة البيولوجية للإنسان؛ وهي الغذاء والحاجة المعنوية المتمثلة في الأمن بكل معانيه وجوانبه.

ويعرف الأمن الغذائي عدة أبعاد تمس مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية وغيرها،ويحاول من خلال هذه الأبعاد أن يدخل عهدا جديدا يكون فيه حفظ الغذاء عن طريق التصنيع.

تمهيد:

أصبح موضوع تصنيع الغذاء عنوانا للعديد من الدراسات والأبحاث والمؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية، ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق مشكلة الغذاء دوليا وبروزها على الساحة العالمية المعاصرة بشكل لم يسبق له مثيل، نتيجة لعدم مواكبة الإنتاج الزراعي للطلب المتزايد على الغذاء في معظم الدول النامية، لذلك تسعى مختلف المنظمات الدولية كمنظمة الامم المتحدة ومنظمة التغذية والزراعة للمساهمة في التخفيف من حدة هذه المشكلة من خلال تعهدها بتعزيز قاعدة إنتاج الأغذية .

ونحاول من خلال هذا الفصل إبراز مفهوم الصناعة الغذائية والمدخلات الأساسية التي تقوم عليها؛ وإبراز أهم التحديات التي يعرفها تصنيع الغذاء منذ انطلاقه بالشرح والتحليل، من خلال ثلاثة مباحث؛ هي :

- المبحث الأول :مفهوم الصناعة الغذائية،نتطرق من خلاله إلى تطور مفهوم التصنيع الغذائي والحاجة الملحة لهذا التصنيع، وأهم مدخلات الصناعة الغذائية.
- المبحث الثاني:الغذاء ومشكلته،نتناول فيه الغذاء ومشكلته من خلال أساس الحق في الغذاء وأهم مصادره.
- المبحث الثالث :أثر الصناعة الغذائية على النظام الغذائي،نتناول فيه مفهوم النظام الغذائي والعلاقة الموجودة بين الصناعة الغذائية والأمن الغذائي.

المبحث الأول: مفهوم الصناعات الغذائية

عرف ميدان العلوم تقدما كبيرا كان له أثره الواضح على العلوم الزراعية عامة والصناعات الغذائية بصورة خاصة لعدة أسباب، ينسب بعضها إلى علوم الأحياء والوراثة، والتغذية، والبعض الآخر إلى علم الكيمياء، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا.

المطلب الأول: نشأة علم التصنيع الغذائي

بدأ التصنيع الغذائي على شكل محاولات شخصية بهدف حفظ الغذاء في وقت غزارة إنتاجه، لاستعمالها في وقت نقص إنتاجه. هذا العلم جاء نتيجة تطور العادات الغذائية للإنسان عبر العصور التي تعاقبت على ثلاث مراحل عرفت[1] بـ"العصور الغذائية الثلاثة"، وهي كالتالي:

أولا/العصر ما قبل الزراعي: يرجع إلى ظهور الإنسان على الأرض، حسب علماء الاثنولوجيا والحفريات، إلى ثلاث ملايين سنة مضت. وكانت البشرية الأولى تعتمد على الجني وعلى الصيد البري للحصول على الغذاء، لكن الاعتماد على الأغذية الحيوانية المصدر، كان الأكبر، ومرّ في حد ذاته بثلاث مراحل هي؛ صيد السلالات الصغيرة، والتقوت من الحيوانات الميتة، وأخيرا اصطياد السلالات الحيوانية الكبيرة.

لقد جرب الإنسان القديم كل ما كان في متناوله من أعشاب ونباتات. فالوجبات الغذائية كانت مركبة من نباتات (فواكه ، وجذور النبات وسيقانه...)، ومن نواتج الصيد، لكن التغيرات المناخية مع بداية هجرة الإنسان والحيوانات من إفريقيا إلى آسيا قد تسببت في تغير الأنماط الغذائية .

والعامل الأكثر تأثيرا على ذلك كان اكتشافَ النار والتحكم فيها، مما سمح بالانتقال من الغذاء النيّئ إلى الغذاء المطبوخ، ومع الوقت فقد تنوعت طرق استعمال النار في تحضير الغذاء، ويبدو كذلك بأن ابتكار الأواني الفخارية كان نتيجة مباشرة لما يسميه" جورج ملاسي" بـ "الثورة الطبخية" التي سمحت بها النار.

ثانيا/العصر الزراعي: بعد أن كان الإنسان كائنا نهابا طيلة مئات الآلاف السنين ، أصبح بإمكانه ومن خلال تجاربه أن يخير بين النباتات وان ينتقي منها ما ينفعه وان يدجنها،[2] مما مكنه من خلق "أنظمة بيئية اصطناعية" أو ما يسمى بـ " الزراعة".

[1] طافر زهير" النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته وعلاقته بالتبعية الغذائية"،مجلة الحقيقة ،جامعة أدرار العدد 16، جويلية 2010 ،ص127.
[2] المرجع نفسه،ص 128.

ثالثا/العصر الزراعي الصناعي: إن الابتكارات والاكتشافات التي حدثت خلال الثورة الصناعية قد أثرت كثيرا على الزراعة وعلى الأنماط الغذائية، فقد تطور علم تصنيع الأغذية على يد مجموعة من العلماء الرواد، ومنهم :[1]

- "سلباني" الذي اتبع أسلوبا علميا لحفظ الأغذية في سنة 1765م .
- "نيكولا ايبرت"الذي طور المعاملة الحرارية للأغذية وتعليبها باستخدام مبدأ التجربة والخطأ، في سنة 1809م.
- "لويس باستور" الذي اكتشف البسترة في سنة 1850م، إلى جانب التخمر والتعقيم.
- وظهرت أبحاث في مجال التبريد عام 1875م، وعمليات تجميد الأغذية في عام 1890م،واستخدمت طريقة التجميد السريع للأسماك عام 1924م، والتي استخدمها لاحقا "كلارنس ياروس" في كثير من الأغذية سنة 1934م، ثم استخدمت الإشعاعات لحفظ الأغذية 1930م، التي توسع بها العلماء" بروكتور، قان دي جرف، فارم" سنة 1934م.
- اختراع آلة كسر البيض وفصل محتويات البيض على يد "Topika-Kansas" سنة 1950م،وأول ماكينة ذات طاقة 15-20 عبوة/للساعة سنة 1963م، التي وصل بها طاقة الكسر ما يقارب 40 بالمائة من انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من البيض.[2]

كل هذا طور الصناعات الغذائية وأدى إلى انتشار الاقتصاد الغذائي التجاري، كما أن الحاجة إلى رفع إنتاج وإنتاجية الحبوب (التي كانت تشكل أساس الغذاء في غالبية بلدان حوض الأبيض المتوسط وأمريكا الشمالية وآسيا)، والرغبة قي تنويع المنتوجات الزراعية، هي عوامل دفعت بالمنتجين والمزارعين إلى تعميم زراعة الذرة والبطاطا والعمل وفق مبدأ "المزيد من العلف= المزيد من الماشية = المزيد من السماد العضوي= المزيد من الحبوب".[3] كما أن للثورة الزراعية أثرا مباشرا على الأنماط الغذائية، حيث تنامت "الآلات الصناعية"، وازدياد الطلب على العمل في المصانع، مما خفّض من اليد العاملة الناشطة في الزراعة، وتحول الزراعة من "معاشية" أو "قوتية" إلى "صناعية متخصصة". ولم يتوقف تأثير الثورة الصناعية على الزراعة، كتقسيم العمل، والإنتاجية المرتفعة والمردودية السلمية. وساهم كل هذا في انخفاض أسعار المنتوجات الزراعية منذ مطلع القرن التاسع عشر مما أمكن من إدماج

[1] أيمن سليمان مزاهرة،الصناعات الغذائية، المرجع السابق،ص 14.

[2] علي زين الدين حسن فراج، معتز محمد فتحي أحمد، "إنتاج الدواجن" ،دار الكتب والوثائق القومية،مصر،2007 ،158.

[3] طافر زهير،" النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته وعلاقته بالتبعية الغذائية"، المرجع السابق،ص 132.

اللحوم،والحليب،والبيض في الوجبات اليومية للأفراد، ومع الوقت فقد بلغت الدول الأوروبية وأمريكا ما يسمى بـ"اقتصاد الوفرة الغذائية"؛ أي تجاوز الاستهلاك الطاقوي الفردي للاحتياجات، مما أفضى بدوره إلى "الاستهلاك الجماهيري".

ويفسر ويلخص "مالاسي"بلوغ" الاستهلاك الجماهيري للغذاء" بالربط بين ثلاثة قوانين رئيسية هي:

- القانون الأول الخاص بالإنفاق الغذائي "لانقل".
- القانون الثاني(قانون الاستهلاك الطاقوي).
- القانون الثالث (قانون الإحلال لـ "ميشال سيبيد").

حيث يقول مالاسي "عندما يرتفع الناتج الداخلي الخام للفرد، يزداد عدد الحريرات النهائية المستهلكة،لكن بشكل نسبي،[1] ويستمر الأمر كذلك حتى الإشباع مما يؤدي إلى حدوث تغيير في هيكل الاستهلاك أما الإنفاق الغذائي للمستهلك فهو يتزايد من حيث الحجم لكن يتناقص من حيث النسبة،وما يهمنا أكثر في مقولة "مالاسي"، وقانون الإحلال لـ"ميشال سيبيد" أن التغير في هيكل الاستهلاك يعني :

- تزايد في نسبة البروتينات المستهلكة من طرف الأفراد.
- إحلال الغلوسيدات (السكريات) بدل الليبديات (الدسم) في الغذاء.

إن بلدانا عديدة قد بلغت هذا المستوى المعيشي، لكن البعض الآخر تجاوزه ليبلغ مستوى آخر هو الإشباع الغذائي العام؛ أي أن الاستهلاك المتوسط للفرد في هذه البلدان لم يعد متزايدا، بل أصبح يميل إلى الثبات، والإحلال "الحيواني-النباتي" فقد بلغ ذروته، لكن رغم هذا، فالإنفاق الغذائي يستمر في الارتفاع، بحسب ما ذهب إليه "ميشال سيبيد" ، وهذا راجع إلى ما يلي :

- الإحلال النوعي من جهة، أي استهلاك خضر "بيو" مكان خضر "عادية" استعملت خلال إنتاجها أسمدة ومبيدات حشرية، وتفضيل دجاج "المزرعة" على دجاج "عنابر التربية"...
- تزايد اللجوء إلى "الإطعام السريع" والمطاعم العادية؛ أي تناقص وتيرة الغذاء داخل المنزل.

وتفيد الدراسات التاريخية أن الرومان والإغريق والمصريين استطاعوا حفظ بعض أصناف من الغذاء،بوضعها إما في الخل أو المحلول الملحي أو في العسل، وتمكنوا من تجفيف بعض الأغذية، وأنتجوا الجبن والخمور.فالمصريون أول من أدرك انتفاخ العجينة منذ 2600ق.م، ومارسو طريقة معينة في انتاج

[1] طافر زهير،" النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته وعلاقته بالتبعية الغذائية"، المرجع السابق،ص 127.

الخبز .اما قدماء الصينيون فقد انتجو المعكرونة قبل عدة قرون من بدء الحضارة في منطقة البحر المتوسط.[1]

وقد استمرت عمليات تصنيع الأغذية تنتقل من جيل إلى آخر رغم تطورها البطيء حتى نهاية القرن الثامن العشر، إذ بدأ التطور العلمي، وأصبح يعتمد على الأسس العلمية الصحيحة في الاكتشاف في مختلف المجالات العلمية، ومنها علم الكيمياء و الميكرو بيولوجيا، ونتيجة لذلك ظهرت الصناعات الغذائية المتطورة.

ومن أقدم الطرق المستعملة في التصنيع الغذائي؛ طريقة التجفيف الشمسي للمواد الغذائية التي تطورت عنها طريقة صناعة البرغل، وكذلك استعمال الملح لتجفيف وحفظ اللحوم، ثم ظهرت بعد ذلك صناعة الخمور، فصناعة الخبز والفطائر والمخللات وزيت الزيتون، وتجفيف الفاكهة وطحن الحبوب اذ يعتبر قدماء المصريون أول من استعمل وسائل طحن الحبوب ،ثم ادخل الرومانيون تحسينات عليها باستخدام الحجارة مما أدى لظهور الرحى التي لا تزال تستعمل إلى يومنا هذا.[2]

وقد تطور التجفيف من الطرق البدائية إلى الطرق الآلية بالأسطوانات والألواح، والرذاذ، ومن ثم التجفيف، اذ تعتبر الحرب العالمية الاولى دافعا مهما في تطوير وتقدم صناعة التجفيف.فالغذاء المجفف يمتاز بقيمته الغذائية المرتفعة وبخفة وزنه وصغر المساحة التي يحتلها،مما يسهل عملية نقله وتوزيعه على الجيوش المقاتلة بعيدا عن وطنها.[3]

وتطورت عمليات التعليب والتبريد والتعقيم والتجميد لتصبح أتوماتيكية بشكل كامل، وقد أجريت كثير من الدراسات والأبحاث للوصول إلى طرق حفظ وتصنيع غذائي للحصول على منتجات ذات جودة غذائية عالية، لها مظهر جذاب، وبأساليب اقتصادية.

وبدأت تظهر وسائل لاستعمال المواد الحافظة مثل ثاني أكسيد الكبريت ونبات الخردل لحفظ عصير العنب، ثم اكتشف العالم الفرنسي " لويس باستور" طريقة البسترة، وأعقبها عمليات التعليب البسيطة مثل اللحوم، وبخاصة بعد استعمال عمليات التعقيم، ثم ظهرت عمليات حفظ الأغذية بالتبريد والتجميد ثم عملية التجفيف، ثم الحفظ بالتنقيع.

---

[1] حامد عبد الله جاسم ،الصناعات الغذائية ،الجزء الاول ،الطبعة الاولى ،مطبعة جامعة بغداد ،1975،ص 16.

[2] فوزي عبد الرزاق ،الاهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقاتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2007،ص 36.

[3] عبد الوهاب عبدات،واقع الصناعة الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)،دكتراه علوم اقتصادية،جامعة الجزائر3،2011،ص 81.

ونتيجة لهذا التطور نجد في الوقت الحاضر أصنافا لا تعد ولا تحصى من المواد المعلبة، والمجمدة والمجففة،والمحفوظة بالمواد الكيميائية على المخازن الكبرى والسوبارماركت.

ولم تنجُ إلا بعضُ الجوانب للصناعة الأغذية من التغيرات الكاسحة التي مرت بها وبخاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة،[1] فالتحول الذي شهدته هذه الصناعة قد أثّر في العمليات ومفاهيم تصميم المنتجات والتغليف، وشبكات التسويق، وطرق الإدارة وحتى في طبيعة بعض موادها الأولية.

وقد كان الدافع وراء هذه التغيرات التي حصلت لهذه الصناعة عوامل عدة، نذكر منها:

1) الاهتمام الكبير بالصحة والسلامة العامة، في ظل ضغط من الحكومات ومجموعات حماية المستهلك.
2) المنافسة والحاجة إلى أسواق أوسع في العديد من قطاعات الصناعة، مما فرض ضرورة استخدام تقنيات تعقيم وبسترة أكثر فعالية، وكذلك عمليات تعليب وتغليف أكثر فعالية.
3) الحاجة إلى الالتزام بأنظمة متزايدة الصرامة تتحكم بالآثار البيئية وبجودة المنتجات.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا،التكنولوجيات السليمة بيئيا في الصناعة الغذائية،الأمم المتحدة ،ص1.

المطلب الثاني: تعريف الصناعة الغذائية

الصناعة الغذائية نشاط صناعي بالدرجة الاولى تخص كل ما له علاقة بالغذاء البشري والحيواني حيث عرفت في السنوات الاخيرة تغيرات جذيرية جاءت نتيجة للتطور الصناعي الذي عرفه الاقتصاد العالمي خاصة في مجال الصناعات الهندسية والكيميائية وكذا الالكترونية.

أولا/الأسباب الدافعة للتصنيع: إن معنى التصنيع أعم وأشمل من الصناعة، فكلمة الصناعة لغويا لها معاني متعددة، إذ عرفّها قاموس المنجد بأنها "العلم الحاصل بمزاولة العمل كالحياكة والخياطة، أو العلم المتعلق بكيفية العمل كالمنطق".

أما في قاموس المحيط فهي"الصناعة التي تعني حرفة الصانع وعمله"، وقد اختصر "محمد سعيد القاسمي" في كتابه "قاموس الصناعات الشامية"[1] المعنى الواسع للصناعة بكلمتين وهما؛ **العلم بالعمل** وبالتالي يمكن القول بأن الصناعة هي جميع النشاطات الموجهة لتحويل المواد الخام من حالة إلى حالة باستخدام عنصري العمل والتكنولوجيا،

وقد عرف مفهوم التصنيع اجتهادات كثيرة ، إذ يمكن تعريفه على أنه عملية تطبيق التقنية الحديثة لإنتاج السلع،[2] وخاصة الآلات واستخدام وسائل الإنتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية؛ أي أنه يعتبر البلد أكثر تصنيعا كلما قل اعتماده على الخبرة الأجنبية في صنع الآلات وقطع الغيار ...

ويمكن تعريفه على أنه "عملية بناء الهيكل الاقتصادي عن طريق استخدام نظام للمكينة في إطار مرسوم، من خلال العمل على تحقيق زيادة تراكمية، وبانخفاض التكلفة في صورة مجهود فردي في مقدرة مجموعة إنسانية لتحقيق الأهداف التي تعتبر نافعة لها".[3]

ويمكن إحصاء عدة أسباب اقتصادية وغير اقتصادية، تفسر رغبة المجتمعات واندفاعها نحو التصنيع من أهمها :

أ) **السعي للثراء المادي:** حيث تعتمد الغالبية العظمى من السكان في المجتمعات غير الصناعية على الزراعة كوسيلة للعيش، وتتسم الزراعة بانخفاض الإنتاجية، وبالتالي انخفاض مستوى

[1] محمد عمار محسن،"الصناعات الغذائية في سوريا في القطاعين العام والخاص واقعها وآفاق تطويرها"ماجستير اقتصاد،جامعة دمشق،2000،ص 04.

[2] عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية،دار حافظ للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،سنة 2000، غير مرقم .

[3] احمد فريد مصطفى، " الموارد الاقتصادية" مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2006 ،ص 62.

المعيشة للسكان وانتشار الفقر والأمراض، واستغلال المزارعين من قبل ملاك الأراضي، وغير ذلك من مظاهر التخلف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن مظاهر الثراء الذي يرافق التصنيع، نجد اتساع رقعة المناطق الحضرية، وإنشاء شبكة الطرق الحديثة، وزيادة الطلب على الأجهزة الكهربائية المنزلية، إضافة إلى استعمال السيارات الخاصة، وغير ذلك من مظاهر ارتفاع مستوى المعيشة.

ب) **اتساع مجال الاختيار**: يؤدي التصنيع الى تغير الأنماط الاستهلاكية من خلال إنتاج العديد من السلع والخدمات، كما تتنافس الشركات من خلال حملات الدعاية والإعلان لزيادة حصتها النسبية في السوق من خلال تقديم أفضل المنتجات وخدمات الصيانة لكسب ثقة جمهور المستهلكين...

ت) **تقليل الاعتماد الاقتصادي على الخارج**: يؤدي التصنيع إلى تراكم المعرفة والمهارات الفنية، مما يدعم الثقة لانتاج المزيد من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وذلك بهدف التحرر من التبعية للخارج والتخلف.

ث) **زيادة القدرة على الإنتاج العسكري وحماية الأمن الوطني**: إن التصنيع ليس مجرد وسيلة للقوة الاقتصادية، بل يعتبر مصدرا للقوة العسكرية الكامنة،كما يسهم أيضا في زيادة نفوذ البلد في علاقاته الإقليمية والدولية .

ثانيا/متطلبات التصنيع: إن هذا التصنيع يرتكز على مجموعة من المتطلبات تتمحور حول الموارد الاقتصادية سواء أكانت طبيعية أم كانت عبارة عن مواد أولية معدنية، أو موارد بشرية؛ أي عبارة عن أيادي عاملة وخبرات فنية،إضافة إلى توفر رؤوس الأموال،[1] ويمكن تعداد هذه المتطلبات على النحو التالي :

- المواد الأولية ومصادر الطاقة.
- رأس المال.
- الأيدي العاملة المدربة.
- التكنولوجيا والتقدم العلمي.
- مدى اتساع السوق القادر على استيعاب الإنتاج المصنع.

[1] احمد فريد مصطفى، " الموارد الاقتصادية"، المرجع السابق،ص 62.

وهكذا يكون التصنيع عملية إنشاء الصناعة وتطويرها مع الزمن، وهو أشمل لأنه يضم إعادة تكوين قطاعات الاقتصاد الوطني كلها، وفق أحدث المنجزات العلمية كما يؤكده الاقتصادي "س. اي. تولبانوف :" غير أن التصنيع لا يقتصر على إقامة مجموعة كبيرة أو صغيرة من المؤسسات الصناعية فحسب، ولكنه ذو صفة مميزة تتحدد بتنوع المسائل التي يجب على التصنيع حلها موضوعيا ".[1]

ثالثا/علم الصناعات الغذائية: تعرف الصناعة الغذائية بأنها إحدى مجالات العلوم التطبيقية الحديثة، التي تبحث في المعاملات أو التغيرات. والتي تجري على الخامات الزراعية من أجل تحقيق الأغراض التالية: [2]

أ) إطالة فترة صلاحيتها للاستهلاك الآدمي أطول مدة ممكنة، مع عدم الإضرار قدر الإمكان بقيمتها الغذائية والحيوية، ودرجة جودتها.

ب) استخلاص واستنباط منتجات جديدة منها، مثل صناعة السكر والزيوت الغذائية والخل وصناعة المربى والأشربة ...

ت) تغيير الخامات الزراعية من حالتها الخام الى حالة صالحة للاستهلاك الآدمي،[3] مثل صناعة ضرب الأرز، وصناعة طحن الحبوب، وصناعة الخبز...

فقد انبثقت المقاربة الفرعية لها عن تطور الاقتصاد الزراعي الغذائي كفرع من العلوم الاقتصادية مع نهاية الخمسينات انطلاقات من أعمال"Devis و"Goldeng" من جامعة هارفارد الذيْن استعملا لأول مرة مصطلح "الأعمال الفلاحية"، وأشارا لأول مرة على خلاف التحليل الكلاسيكي الذي يتوقف عند الزراعة فقط، إلى أن فهم ديناميكية القطاع الفلاحي لن يتأتي إلا في إطار تحليل شامل لمجمل أنشطة السلسلة من قبل الصناعة التجهيزية للفلاحة إلى قطاع الفلاحة نفسه فإلى أنشطة التحويل والتوزيع.[4]

وتهدف هذه المقاربة إلى تحديد وفهم كل الأنشطة التي تتقاطع في دورة حياة المنتوج الفلاحي الغذائي،انطلاقا من التقسيم العمودي لها، ومن التأكيد على العلاقات بين القطاعات لفهم مدى تجانس وتوافق تشغيل الكل، إلى درجة أن البعض يرى أن هذه المقاربة في حد ذاتها هي نتاج التحولات التي مست الصناعات الفلاحية الغذائية، حيث اقترحت للفرع عدة قراءات منها :

[1] محمد عمار محسن،"الصناعات الغذائية في سوريا في القطاعين العام والخاص واقعها وآفاق تطويرها"،المرجع السابق،ص 04.

[2] يحي محمد محسن،مبادئ الصناعة الغذائية،عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض ،المملكة العربية السعودية،سنة 1979،ص7.

[3] المرجع نفسه،ص7.

[4] عبد المليك مزهودة ،"واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة"، المرجع السابق،ص 113.

- الفرع كمجموعة من العمليات التقنية.
- الفرع كمجموعة من العمليات الاقتصادية، ومنها التعاملات، والتدفقات النقدية والتقييم.
- الفرع كمجموعة منظمات.

وبفعل هذه المقاربة درست الصناعة الفلاحية الغذائية بمنطق شمولي لتفسير ظواهر التكامل وشبه التكامل التي حدثت ولا تزال تحدث في القطاع، لهذا فقد عرفت الدراسات المبنية على هذه المقاربة في سنوات الستينيات والسبعينيات انتشارا واسعا في الدول الصناعية سعيا لتطوير الاستراتيجيات الخاصة بتحولات الفرع، وفي هذا الإطار درست إشكالات عديدة، كتحول الفروع والمركبات الغذائية في اقتصاد السوق، واستراتيجيات النمو للمؤسسات الفلاحية، وتجميع أنشطة المتعاملين الرأسماليين في اقتصاد السوق، والتركيز على السياسات الهيكلية الصناعية، خاصة ما تعلق منها بالأسعار وغيرها...[1]

ويعرّف علم الصناعات الغذائية على أنه التطبيق العملي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية وله عدة فروع،[2] أهمها؛ علم الصناعات الغذائية، وعلم الميكروبيوجيا الغذائي، وعلم كيمياء الأغذية، وعلم تغذية الإنسان. ويسعى هذا العلم إلى حفظ الأغذية من عوامل الفساد، وتقديمها إلى المستهلك بصفات عالية الجودة.

إن الصناعة الغذائية هي نشاط اقتصادي يقوم بتحويل المواد الخام، المتمثلة في الغذاء باعتباره الحاجة البيولوجية الأولى للإنسان، إلى غذاء مصنّع قابل للاستهلاك البشري، إلا أنه يتميز بطول فترة تخزينه،وسهولة استهلاكه المباشر، بعد اختصار مختلف مراحل تحويله الطويلة، إلى جانب استحضار أغذية في غير موسمها الزمني، مما يجعلها كنشاط اقتصادي تصب مباشرة في تنمية اقتصادية قوية عبر مختلف تداخلاتها مع بقية القطاعات .

رابعا/مراحل تطور الصناعة الغذائية: يمكن تلخيص أهم مراحل تطور الصناعة الغذائية حسب ما قدمها راستون (Rastoin) كالتالي:[3]

[1] عبد المليك مزهودة ،"واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة"، المرجع السابق،ص 113.

[2] أيمن سليمان مزاهرة،الصناعات الغذائية، المرجع السابق،ص 13.

[3] عبد المليك مزهودة ،"واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة"،جامعة بسكرة،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، علمية سداسية محكمة،العدد02 ،ديسمبر 2007،ص 114.

1. **مرحلة الفلاحة** : وهي التي ترتكز فيها أنشطة الفرع على إنتاج واستهلاك المواد الغذائية الناتجة عن الاستغلال الفلاحي المباشر، وتوجد في هذه المرحلة فروع الصناعات الفلاحية الغذائية للدول التي لا يتجاوز فيها دخل الفرد الواحد 2 دولار يوميا، وتضم 50 دولة مصنفة في قاموس الأمم المتحدة باسم الدول الأقل نموا .
2. **مرحلة الانتقال نحو الصناعة (المرحلة الحرفية)**: وهي المرحلة التي توصف بالتقليدية وتتميز بنوع من تقسيم العمل عن طريق مؤسسات صغيرة لتحويل المواد الفلاحية، كما أن التوجه الحضري للمجتمع فيها يسمح ببروز القطاع التجاري، الذي يتكفل بنقل وتوزيع المنتوج للمستهلك.
3. **مرحلة الصناعات الغذائية** : تتميز بأهمية قطاع الصناعات الغذائية الفلاحية الذي يقارب أو يفوق قطاع الفلاحة نفسه، من حيث القيمة المضافة والعمالة، كما تتميز بتعدد الأنشطة الجانبية المحيطة بالنواة، التي توصف بمركز الإنتاج الفلاحي الغذائي، الذي يضم سلسلة كاملة من صناعات التزويد الغذائي إلى الخدمات.

مرحلة القمة: وهي السائدة حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وتسمى أيضا بمرحلة الصناعات الفلاحية الخدماتية، نظرا لحجم ووزن الخدمات في السعر النهائي للمنتوج الغذائي.

المطلب الثالث:الموارد الأساسية المستخدمة في صناعة الأغذية

عدم توفر الانتاج الزراعي بالقدر الكافي يؤدي حتما لعدم قيام الصناعة الغذائية بدورها في تحقيق الامن الغذائي حتى مع توفر الطاقات التصنيعية اللازمة،لكن في وقتنا الحالي لا يعني توفر الانتاج الزراعي لوحده قيام صناعة غذائية قوية.

أولا/عوامل نجاح التصنيع الغذائي:يعتمد نجاح التصنيع على عدة عوامل نذكر من أهمها :

أ) **توفر المواد الخام والموارد البشرية والطبيعية**: تعتمد جميع الصناعات على مدى توفر المواد الخام والموارد الطبيعية، وتكاليف نقل هذه المواد إلى مواقع العمل.ويعتمد نجاح التصنيع على مدى توفر الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات العلمية العالية في مختلف التخصصات، والتي يمكن من خلالها استيعاب المعرفة الفنية ومن ثمة تطويعها لتحقيق أهداف التصنيع.

ب) **توفر البنى التحتية للاقتصاد الوطني**: وفي مقدمتها توفير الخدمات الأساسية للسكان المتمثلة في إيصال المياه الصالحة للشرب، والكهرباء، والخدمات الصحية والتعليمية، إلى جميع المناطق الحضرية والريفية[1] وكذلك بناء شبكة الطرق والسكك الحديدية لربط المناطق الريفية بمراكز المدن باعتبارها من أهم مستلزمات التنمية الزراعية اللازمة لتدعيم برامج التصنيع، إضافة إلى نظام الاتصالات الحديثة وإنشاء الموانئ والمطارات، وإنشاء المعاهد الفنية لتوفير اليد العاملة الماهرة، وتأسيس الجامعات ومراكز البحث العلمي،وإقامة نظام كفؤ للإدارة المدنية، وتوفير الخدمات المصرفية المتقدمة على قطاع واسع، وإنشاء الأسواق المالية، وتشجيع تأسيس المكاتب الاستشارية المحلية لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية.

ت) **السياسات الاقتصادية والحكومية المناسبة**: تتمثل في الخطط الاقتصادية ذات المدى البعيد اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة، إذ يجب ترجمتها إلى سياسات اقتصادية من شأنها خلق بيئة ملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة، واتخاذ جميع القرارات اللازمة لحماية وتطوير الصناعة المحلية.

ث) **الاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي**: إن البلدان ذات الاستقرار السياسي هي الأكثر تأهيلا لتحقيق الأهداف الاقتصادية من نظيرتها التي تعرف انقلابات وصراعات داخلية.

[1] عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، المرجع السابق،غير مرقم.

ثانيا/الموارد المستخدمة في تصنيع الأغذية:تشمل الموارد المستخدمة في تصنيع الأغذية أنواعا مختلفة من المواد الزراعية الأولية لأصناف متنوعة،بالإضافة إلى المياه والطاقة في أشكال متعددة. وفضلا عن ذلك تستخدم مجموعة من المواد غير العضوية في مجالات متعددة في مختلف فروع الصناعة، كمواد حافظة مضافة ومواد مساعدة على الترسب ومعالجة النفايات، ومواد مطهرة للتنظيف، وفيما يلي ملخص لبعض القضايا التي تتعلق بهذه المدخلات.

أ) **المواد الأولية**: تؤثر المواد الزراعية التي تستخدمها الصناعة بصورة مباشرة على مدى كثافة التلوث...

ب) **المياه**: تستخدم صناعة الأغذية كميات كبيرة من الموارد المائية، والمياه الوفيرة والرخيصة باعتبار أن الماء شرط أساسي لقيام هذه الصناعة.

ت) **استخدام الطاقة**: لا تحتاج صناعة الأغذية إلى طاقة مكثفة، بالمقارنة مع الأنشطة الصناعية الأخرى مثل تصنيع الحديد وإنتاج عجينة الورق،[1] فهي تستخدم الكهرباء بشكل عام لتحريك آلات تصنيع الأغذية،كما تستخدم الغاز والوقود .

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا،"التكنولوجيات السليمة بيئيا في الصناعة الغذائية"، المرجع السابق، ص3 ،4.

المبحث الثاني: الغذاء ومشكلته

لقد أصبحت مسألة توفير الغذاء للشعوب،مسألة تشغل فكر جميع حكومات دول العالم، فلا مجال لصحة جيدة، ولا لتقدم اقتصادي أو استقرار أمني، من دون تأمين الغذاء الكافي لأفراد المجتمع، إلا أنه نتيجة للانفجار السكاني، والهجرة من الريف إلى المدينة، والهجرة القسرية بسبب الحروب والجفاف وسوء المحاصيل، وغير ذلك من الأسباب، أصبحت مسألة الأمن الغذائي، مشكلة تعرفها أغلب المجتمعات،وتتطلب حلا عاجلا .

المطلب الأول: مفهوم الغذاء

أثارت المسألة الغذائية اهتمام الانسان منذ القدم كما حدث في عهد ملك مصر "الوليد بن ريان" أين عرفت مصر قحطا دام سبع سنوات متتالية بدون امطار وتم العمل بنصيحة النبي يوسف عليه السلام لتفاديها بترك القمح المحصود في سنبله لكي لا يفسد.إلا أن المفكر "تقي الدين أحمد بن علي المقريزي" ذكر في كتابه "اغاثة الأمة لكشف الغمة " أن أول مجاعة تعرض لها شعب مصر غي عهد الملك السابع العشر "افروس بن مناوش " الذي كان طوفان النبي نوح عليه السلام في عهده.[1]

كما اهتم العديد من المفكرين لايجاد حل للاختلال الحاصل بين كمية الطعام وعدد السكان مثل "توماس روبرت مالثوس"، الذي توصل لصياغة قانون تناقص الغلة في اقتصاد الغذاء، وأن العلاقة السكانية الغذائية سوف تؤخذ حينها بالتوازن عند مستوى الكفاف،لأن معدل نمو السكان سوف يقترب من الصفر،[2]ومنذ ذلك الوقت وحتى العصر الحديث فإن هذه المشكلة تمثل المراتب الأولى والمتقدمة من اعتمادات واتجاهات العالم بوصفها أحد أهم المكونات الرئيسية للحاجات الأساسية .

أولا/نظريات الحاجة للغذاء: ناقش العالم الأمريكي"ابرهام ماسلو" ترتيب حاجات الإنسان على غرار عدد من النظريات الأخرى التي تحدثت عن علاقة الأمن الاقتصادي بالحاجات الأساسية للإنسان، وهي ما يعرف بنظريات الحاجات الأساسية، التي تتمثل في نظرية ماسلو ونظرية موري ونظرية هيرزبرج.[3]

[1] موسوعة ويكيبيديا من خلال الموقع الالكتروني (http://ar.wikipedia.org/wiki)

[2] فدوى علي الحاج حسين العبد،" اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل" رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي،جامعة الموصل،كلية الزراعة والغابات،2005 ص 65.

[3] أسامة عبد الرحمن،"الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي"،دار الكتب والوثائق القومية ،مصر،2011،ص 46.

لقد أشارت نظرية ماسلو إلى أن الحاجات الأساسية للإنسان تكون في شكل هرم، وتبدأ من الأسفل إلى الأعلى؛ أي أن الإنسان يبدأ في إشباع حاجاته تدريجيا من الأسفل إلى الأعلى إلا أن القليل من الناس يصل إلى قمة الهرم، فالإنسان في نظر"ماسلو" يبدأ بإشباع الحاجات الطبيعية مثل الغذاء،والسكن ... ثم الحاجات الأمنية التي تليها الحاجات الاجتماعية ثم الحاجات النفسية وأخيرا تحقيق الذات .

وحسب نظرية "ماسلو" فإن إشباع الحاجات الأمنية للإنسان تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية. بعد الحاجات الفسيولوجية .فالأفراد الذين يشعرون بالجوع لا يفكرون في إشباع أي حاجات أخرى قبل أن يشبعوا حاجاتهم من الطعام والشراب.[1]

أما نظرية "هنري موريه" فقد اهتمت اهتماما كبيرا بتحليل الحاجات، حيث تم تصنيفها إلى أنماط أولية المنشأ وثانوية أو نفسية المنشأ. فقد أشارت إلى الحاجات الأساسية للإنسان من منظور الدوافع الأساسية التي تحرك الإنسان، ومن بينها الجوع، والجنس وحب الاستطلاع. وبالتالي فإن هذه النظرية حاولت الربط بين الآثار المترتبة على انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي وأسبابه.[2]

وأما نظرية "فريديرك هيرزبرج" فقد أشارت إلى أهمية الحاجات الأساسية للإنسان، التي تتمثل في الماء والهواء والغذاء. ويرى هيرزبرج أن هذه الحاجات هي التي تدفع الإنسان لإظهار سلوك معين ، ويمكن القول بأن انعدام كلّ من الماء والغذاء والهواء يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصاد والاجتماعي للمجتمع الإنساني.[3]

إنّ حاجات الأمان تظهر بعد إشباع الحاجات الفسيولوجية؛ وهي تشمل السلامة الجسدية من العنف والاعتداء، والأمن الوظيفي، وأمن الإيرادات والموارد، والأمن المعنوي والنفسي، والأمن الأسري،والأمن الصحي، وأمن الممتلكات الشخصية ضد الجريمة.[4]

[1] محمد ابراهيم عبيدات، "سلوك المستهلك"دار وائل للنشر ،الأردن،الطبعة الرابعة 2004،ص 93.

[2] عبد المحسن بن بن رشيد المبدل،" المكونات الايجابية للبيئة الوصفية–في ضوء نظرية موراي–وعلاقتها بمهارات التفكير الناقد"،رسالة دكتوراه في علم النفس،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،المملكة العربية السعودية،جويلية 2010،ص 50.

[3] حسين عبد المطلب الأسرج،" تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي"،مجلة العلوم الاجتماعية الالكترونية تم الاطلاع يوم 2012/03/13 من خلال الموقع (www.swmsa.net).

[4] أسامة عبد الرحمن،"الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي"،المرجع السابق،ص47.

ثانيا/ تعاريف مختلفة للغذاء

إن ظهور مصطلح الأمن الغذائي تزامن مع بداية إشكالية توزيع الغذاء. وتعتبر حلقة الوصل التي تربط تواجد الأمن الغذائي ووجود الغذاء الكافي لكل فرد في العالم، فمصطلح الأمن الغذائي طرح بشكل متكرر وبقوة مع بداية النقص في المواد الغذائية في بداية السبعينيات[1]، حيث بدا الاختلال جليا في تأمين الحاجات الغذائية محليا، الأمر الذي استدعى طلب ذلك من خارج حدود الدول لتأمين الحاجات المحلية الملحة، إلا أن ذلك الاختلال تفاقم بشكل تدريجي، وبدأ يهدد الملايين من البشر بالجوع، والمرض والموت.

واختلفت مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف محددات مشكلة الأمن الغذائي، فتبعا للمكان هناك من اعتبرها:

- مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم.
- مشكلة إقليمية يتحدد علاجها بقدرة مجموعة من الدول التي توجد في إقليم واحد، ويعاني بعضها من عجز غذائي، على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عام بعد عام.
- مشكلة وطنية، ويتم علاجها بـ "حصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة".[2]

لقد عرّفت منظمة الأغذية والزراعة مشكلة الأمن الغذائي بأنها مشكلة ضمان القدرة الاقتصادية والبدنية لكل الناس وفي كل الأوقات، في الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الغذاء، ومعنى ذلك فإن الأمن الغذائي هو عملية تقوم على ثلاثة محاور أساسية هي:[3]

أ) ضمان إنتاج الكميات المناسبة من الطعام.

ب)تحقيق الاستقرار في كميات المعروض من الطعام وفي معدلات انسيابها إلى الأسواق.

ج)ضمان الوسيلة للحصول على الكميات المطلوبة من الطعام لكل من يحتاجه.

ويعرف الطعام، الذي يصطلح عليه بالغذاء، على أنه كل ما يأكله أو يمضغه أو يشربه الانسان، ما لم يكن قد استعمله الإنسان للعلاج أو احتوى مادة سامة أو مخدرة.[1] وهناك من يعرفه على أنه "كل ما يتغذى عليه الإنسان من طعام وشراب".[2]

---

[1] عبد الهادي كوت،مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية، معهد الإنماء العربي،لبنان،1984 ص 34.

[2] إبراهيم مصطفى أحمد رمضان نعمة الله ومحمد احمد السريتي،"اقتصاديات الموارد والبيئة"، المرجع السابق ،ص 189.

[3] صالح الأمين الأرباح،الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته،دار الكتب الوطنية بنغازي،ليبيا،الطبعة الأولى ،الجزء الأول،1996،ص23.

ويعرف الغذاء أيضا بأنه "عبارة عن مجموعة من عناصر التغذية، تشتمل على البروتينات والدهون والنشويات والمعادن والأملاح والفيتامينات. ويشكل تناول المواد الغذائية التي تحتوي هذه العناصر مع بعضها البعض الغذاء السليم للإنسان، كما يمثل استهلاكها بالكفاية المطلوبة والكيفية الملائمة أساسا للتغذية السليمة. ويجب أن يكون الغذاء خاليا من كافة أنواع الملوثات الكيميائية والبيئية. فالبيئة المحيطة بالغذاء تنتج أنواعا عديدة من العناصر الملوثة التي قد تصل إلى الغذاء في مختلف مراحل تداوله، نحو الاستعمال غير الرشيد للمبيدات الكيماوية، واستخدام المواد الملونة ومواد الحفظ وغيرها.[3]

من خلال التعاريف السابقة للغذاء نخلص إلى أن الغذاء هو كل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب،يحتوي على عناصر مقوية لجسمه، وتساعده على ممارسة نشاطاته اليومية في أعلى مستوى.

إن الغذاء بوصفه سلعة استراتجية، لا ينبغي أن يخضع إنتاجه وتوزيعه بصفة كاملة إلى مقتضيات وآليات العرض والطلب بالمفهوم الاقتصادي الضيق،[4] فالأهم هو "استهلاك الغذاء" أكثر من " الطلب على الغذاء"، حيث تحكم هذا الطلبَ اعتباراتُ "القوة الشرائية"؛ أي الدخل والأسعار والدخل المخصص للإنفاق على الغذاء، بالمفهوم التقليدي لميزانية الأسرة.

أما "استهلاك الغذاء" أو ما يصطلح عليه أحيانا سيادة الغذاء"، يعني ضرورة الحصول على الغذاء من طرف كل من يحتاجه وينقصه، بصرف النظر عن قدرته على دفع ثمن الغذاء، علما أن ثمن الغذاء في هذه الحالة هو "ثمن اجتماعي".

إن إنتاج الغذاء الضروري؛ سواء أكان زراعيا أو غير زراعي لا يجب أن تحكمه على الإطلاق اعتبارات التكلفة والربح، بمعنى أن على الدولة بسياستها الزراعية والاقتصادية الكلية أن تعمل على إنتاج الغذاء داخليا،أي محليا، ولو بتكلفة أعلى بكثير من تكلفة استيراده من الخارج، ولا يجب أن يخضع إنتاج الغذاء لمبررات التخصص والميزة النسبية أو التنافسية.[5]

---

[1] محمد دباغ،"وسائل تحقيق الأمن الغذائي" مداخلة بالملتقى الدولي العاشر"الأمن الغذائي الواقع والمأمول" ،المرجع السابق،ص55.

[2] برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية،حفظ وتصنيع الأغذية،جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين،مقرر رقم 3217،ص8

[3] مصطفى العبد الله الكفري،"اقتصاديات الدول العربية والعمل العربي المشترك"،منشورات جامعة دمشق مطبعة الروضة،2009، ص407.

[4] السيدة إبراهيم مصطفى واحمد رمضان نعمة الله ولآخرون2،"اقتصاديات الموارد والبيئة"،الدار الجامعية مصر2007 ،ص 227.

[5] المرجع نفسه،ص 227.

ثالثا/مصادر الغذاء : بالرغم من التنوع الكبير للأغذية إلا أن مصادرها تنحصر في نوعين رئيسين هما تقليدية وغير تقليدية.[1]

أ) **المصادر التقليدية:** يمكن تقسيمها إلى المصادر التالية:

1- **المصادر النباتية:** تضم غالبية الأغذية وتشمل مختلف أجزاء النباتات كالجذور والقشور والأوراق والزهور والبتلاء والبراعم والبذور والثمار والإفرازات. وأهمها :

- **الحبوب:** وهي نباتات سنوية غالبا ما يتم تحويلها للحصول على منتوجات مخصصة للاستهلاك البشري أو الحيواني . وتزرع الحبوب في شتى أنحاء العالم وخاصة في نصف الكرة الشمالي، حيث تم سنة 2012 إنتاج 2299.8 مليون طن من مجموعة الحبوب عامة على المستوى العالمي. ونجد فيها القمح بنوعين؛ لين وصلب،والشعير، والذرة، والأرز ...،هذا الاخير الذي بلغ انتاجه عالميا سنة 2012 ما يقارب 490.1مليون طن.[2]
- **الجذور والدرنات النشوية** : تتشكل من مادتين هما البطاطا الغنية جدا بالسكريات والمانيوك.
- **الحبوب الجافة** : هي المحاصيل الناتجة عن نباتات سنوية، تنشأ داخل ما يسمى بالقرن على عكس الحبوب الأخرى التي تنشأ في سنابل مثل البزلاء،العدس...
- **السكر والمواد المحلية:** تشمل أنواع عديدة منها المستخلصة من قصب السكر والشمندر السكري اللذان نحصل من خلالهما على السكر الأبيض؛ أي السكروز. وأما بالنسبة للمحليات فنجد منها الطبيعي والمصنع وتستعمل كبديل للسكر وأهمها الأسبرتان؛ وهو أكثر 20 مرة حلاوة من السكر، السوربيتول والمانيتول كما يجب عدم إغفال أن السكر يتناول مباشرة أو بإدماجه في أغذية أخرى.
- **الزيوت النباتية** : وتشمل الزيوت الخام والزيوت المكررة من مصدر نباتي؛ وهي غنية جدا بالأحماض الدسمة غير المشبعة والمفيدة للصحة.
- **الخضروات** : وهي غذاء مهم جدا للإنسان يمدّه بالأملاح المعدنية، وكثير من الفيتامينات، كما أنها مصدر ثانوي للبروتينات،[3]إلى جانب دورها العام في تسهيل هضم الطعام، حيث

[1] برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية، حفظ وتصنيع الأغذية،المرجع السابق،ص 8.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،"موجز امدادات الحبوب والطلب عليها"،2013.

[3] محمد البشير محمد عبد الهادي، "الأمن الغذائي المفاهيم، القياس والأبعاد"مداخلة بالملتقى الدولي العاشر" الأمن الغذائي الواقع والمأمول"،المرجع السابق،ص 13.

تضاف أليافها لتسهيل مرور الطعام إلى الجهاز الهضمي. ومن أهم هذه الخضروات؛ التي تزرع شتاءً؛ البطاطا والبصل والجزر، والكوسة (القرع)، والخيار والخس، والسبانخ ... أما التي تزرع صيفا فمنها الملوخية والباذنجان، والجرجير والبامية، وأما التي تزرع بفصل الأمطار فهي الطماطم؛ وهي أكثر الخضر زراعة في العالم[1]، وكذلك البصل، واللوبياء...

- **الفواكه** : وهي النباتات والأشجار التي تعطي محاصيل حلوة المذاق، ومنها التي تحتوي على علف مثل التفاح، والبرتقال، والعنب، وأخرى تحتوي على لوز كالخوخ والمشمش، إلى جانب الفواكه القشرية كجوز الهند والبطيخ بأنواعه. وتكمن أهميتها في كونها مصدرا للأملاح المعدنية وبعض الفيتامينات وسكر الفاكهة.

2- **المصادر الحيوانية**: تشمل المصادر الحيوانيةُ اللحومَ بنوعيها؛ الحمراء والبيضاء. فأما اللحوم الحمراءُ فيقصد بها لحوم الماشية والماعز والأبقار والإبل وما إليها، وأما اللحوم البيضاءُ فيقصدُ بها لحوم الطيور والدجاج وحيوانات البحر وأهمها الأسماك بكل أنواعها، أضف إلى ذلك مصادر مشتقة من هذه الحيوانات، نحو البيض والألبان والدهون.

3- **المصادر المعدنية أو غير العضوية**: يشمل هذا المصدر ماء الشرب وملح الطعام، وكذلك بعض الأملاح أو المركبات الأخرى مثل بيكاربونات الصوديوم وبيكاربونات الألمنيوم المستعملة كمادة نافخة في صناعة البسكويت، والخبز.

ب)المصادر غير التقليدية: وتشمل مصادر الأغذية المستحدثة، مثل منتوجات الأحياء الدقيقة،[2] أو ما يسمى بالكتلة الحيوية، إذ تستعمل كتلة الأحياء كالخميرة بعد معالجتها، أو ما يستخلص من الأحياء من مواد مختلفة كمصدر للغذاء،كما تضم هذه المجموعة المصادرَ البحرية غير التقليدية كالنباتات والحيوانات البحرية، وما يستخلص منها من مواد، وكذلك المواد الاصطناعية.

إن توفر الغذاء وتنوعه هو السبيل الأساسي لتحقيق الأمن الغذائي؛ لذلك كان السعي دائما من طرف الإنسان إلى تأمين أكبر عدد من مصادر الغذاء بشقيه التقليدي وغير التقليدي.

[1] بودي عبد القادر، طافر زوهير، بوسهمين أحمد،" اقتراح منهجية لتقييم التبعية الغذائية في الجزائر"، المرجع السابق، ص78.

[2] برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية ،"حفظ وتصنيع الأغذية"،المرجع السابق، ص 9.

المطلب الثاني:الحق في الغذاء

تدعو كل من منظمة الأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان، والمنظمة العالمية للزراعة والأغذية،ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وغيرها من المنظمات العالمية المهتمة بحقوق الإنسان،إلى ضرورة توفير الغذاء للإنسان، بما يضمن له العيش، ويحقق له الكرامة. فالحصول على الغذاء هو حق لكل فرد في العالم.

وقد نال الحق في الغذاء الاعتراف به لأول مرة في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك أصبح يحظى بالاعتراف في العديد من الصكوك الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يمثل أهم معاهدة تعنى بالحق في الغذاء. فقد أصبح للعهد (الذي صدّقت عليه حتى الآن 162 دولة) أهمية حيوية في صياغة وبلورة الإطار المعياري للحق في الغذاء. وهو يعرّف الحق في الغذاء بوصفه حقاً مستقلاً وأساسياً في التحرر من الجوع والحصول المستدام على الغذاء (المادة 11). ويبين العهد الالتزامات المحددة لجميع الدول الأطراف باتخاذ تدابير تدريجية من أجل الإعمال الكامل للحق في الغذاء.[1]

أولا/ حاجة الإنسان للغذاء : إن حاجة الإنسان البيولوجية إلى الأكل، تعطيه الحق في الغذاء،فالإنسان يحتاج حسب تقديرات خبراء التغذية من 2000- 2500 حريرة يوميا.[2]ويختلف هذا المعدل زيادة أو نقصانا من بلد إلى آخر تبعا للعادات الغذائية المنتشرة في المجتمع، وتوفرها في السوق،من حيث وفرة الإنتاج وكثرة الاستيراد، ومستويات الدخل الفردي وعمر الإنسان وجنسه ونوع عمله،واختلاف درجات الحرارة والظروف المناخية المختلفة. ففي المناطق الباردة يحتاج الإنسان إلى حريرات أكثر، بينما يحتاج في المناطق الحارة إلى سوائل وفيتامينات معينة وحريرات أقل. ثم إن نوع العمل يتطلب أغذية وحريرات مناسبة. فالعامل الذي يستخدم عضلاته يحتاج إلى سكريات وبروتينات بمعدلات تختلف عن الإداري الذي يستخدم فكره، كما تختلف السعرات الحرارية بين أهل الحضر وأهل الريف بسبب توفر وتنوع السلع الزراعية الغذائية التي ينتجونها.

ثانيا/ الأساس القانوني للحق في الغذاء :بدأت لائحة حقوق الإنسان الحديثة مع قدوم الرئيس الأمريكي " فرنكلين ديلانو روزفلت" الذي نادى بمبادئ الحرية الأربعة في سنة 1941م، وفي سنة

---

[1] مجلس حقوق الإنسان ،"تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"،الدورة الثامنة والعشرون،البند 3 من جدول الأعمال،الجمعية العامة للأمم المتحدة،2014،ص3.

[2] المنضمة العالمية للصحة من خلال موقعها على الانترنت(http://www.who.int/bulletin/releases/NFM0214/ar/).

1948 اعتمد التصريح العالمي لحقوق الإنسان المبدأ الثالث الخاص بالحرية، وفي سنة 1966 امتد مفهوم الحقوق الاقتصادية – الاجتماعية – الثقافية العالمي ليشمل الحق في الغذاء، وينص على أن " لكل فرد الحق في الحصول على مستوى معيشة مناسب، بحيث يشمل هذا المستوى؛ الغذاء المناسب والملابس والسكن".[1]

وانطلاقا من الحق الأكيد لكل فرد في الغذاء، ظهرت اجتهادات قانونية تدعم هذا الحق، محاولة إلى جانب ذلك ضمان هذا الحق لكل فرد بشري بغض النظر عن انتماءه أو عرقه، أو حتى دخله.

وتقر تلك الاجتهادات القانونية بالحق الأساسي لكل فرد في أن يكون متحررا من الجوع، ولضمان هذا الحق، على الدول العالمية أن تعمل على ما يأتي :

أ- تحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية وذلك عن طريق الانتفاع الكلي من المعرفة التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية وتنمية النظم الزراعية أو إصلاحها، بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة في التنمية والانتفاع من الموارد الطبيعية.

ب- تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعا للحاجة، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الأقطار المستوردة للأغذية والمصدرة لها.

وقد دافع المؤتمر العالمي الأول حول السيادة الغذائية المنعقد في مالي، 23-27 فيفري 2007م،عن ضرورة الاعتراف بالسيادة الغذائية كحق قائم بذاته، له خصوصياته وتضمنه الأمم المتحدة[2]، وبيّن في الوقت ذاته أن هذا الحق يقع على عاتق الدول المعنية أولا وقبل كل شيء، ولكن نتيجة لعدم كفاية الجهود المنفردة في معظم الأحوال، فإن المجتمع الدولي يصير بأكمله مسؤولا عن حل معضلة الأمن الغذائي.

اضافة إلى ذلك، ورد ذكر الحق في الغذاء في شتى المعايير الدولية، وأهمها الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن القُطري الغذائي (الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الغذاء). وقد وُضعت هذه الخطوط التوجيهية في شكل أداة عملية لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها على الصعيد المحلي بموجب المادة 11 من العهد. وحلت الذكرى العاشرة لاعتماد الخطوط التوجيهية في عام 2014، فكانت فرصة سانحة لتقييم أثرها على التنفيذ الوطني.[3]

---

[1] محمود الأشرم،"اقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء"،المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر،دمشق،2003،ص 309.

[2] « Souveraineté alimentaire :un nouveau droit à imposer»,in Compagnes solidaires,n°214, janvier 2007 ,p9.

[3] مجلس حقوق الإنسان ،"تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"، مرجع سابق،ص4.

ومازال النقاش بشأن هذا الحق يثير الجدل على المستوى الدولي ،غير أن بروتوكولا اختياريا للعهد اعتمد أخيرا في سنة 2008 ،بالرغم من المعارضة القوية التي ابداها عدد من الدول، ونصّ على إجراء تظلم فردي بشأن هذه الحقوق. وقد رُحّب بدخوله حيز النفاذ في أيار/مايو 2013، باعتباره "أحد أهم التطورات في حماية حقوق الإنسان على صعيد منظومة الأمم المتحدة منذ جيل".[1]

ثالثا/ الحق المناسب في الغذاء: تم توضيح معناه سنة 1999م بأنه :" لكل فرد الحق في أن يتبع الطريقة الفيزيقية والاقتصادية للوصول للغذاء وبشكل يكون مقبولا تغذويا وثقافيا".[2]

ويشمل تطبيق حق الغذاء المناسب توفر ثلاث نقاط[3]؛ هي:

- توفر رغبة سياسية فمن دون القبول السياسي لحق الغذاء لا يمكن للائحة حقوق الإنسان متابعة مسيرتها.
- يجب أن تتوفر للدولة القدرة التنظيمية والإدارية وعلى جميع المستويات بحيث تتمكن من العمل وفقا للرغبات السياسية.
- إنه من الضروري توزيع استعمال الموارد بشكل متناسب لضمان تحقيق أو تنفيذ لائحة الحقوق.

[1] مجلس حقوق الإنسان،"تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"، المرجع السابق ،ص 5.

[2] محمود الأشرم، "اقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء"،المرجع السابق،ص 310.

[3] " المرجع نفسه، ص 311.

المطلب الثالث: أسباب وخصائص مشكلة الغذاء

تتعدد أسباب عدم تحقق الأمن الغذائي؛ أي مشكلة الغذاء، على المستوى المحلي والعالمي بدرجة كبيرة ومتفاوتة. كما تعرف عدة خصائص تختلف من منطقة اخرى.

أولا/أسباب المشكلة الغذائية: من أبرز هذه الأسباب ما يلي :

أ) أسباب محلية وقومية ترجع إلى فشل الحكومات في وضع سياسات، وتحديد آليات اقتصادية واجتماعية ملائمة تتناسب مع خطورة المشكلة.

ب) مجموعة عوامل وأسباب ترتبط بطبيعة وكيفية عمل نظام تقسيم العمل الدولي الجديد (العولمة).

ت) مجموعة عوامل بشرية وطبيعية مثل زيادة النمو السكاني والتقلبات المناخية، قد يصعب التحكم فيها في الأجل القصير.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن إنتاج الدول المتطورة يفوق إنتاج الدول النامية، وخصوصا في مجال الحبوب واللحوم والحليب والبيض، مع العلم أن سكان الدول النامية عندهم الزيادة السكانية أكثر من ضعف سكان الدول المتطورة،[1] كما أن غذاء الدول النامية يرتكز على المواد النشوية، ويفتقر إلى المنتجات الحيوانية ذات القيمة البروتينية الحيوية المرتفعة، لذلك فإن سكان الدول النامية يعانون من نقص في كمية المواد الغذائية، وفي نوعية المواد الغذائية المنتجة، نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي، مما يعني ظهور أمراض سوء التغذية المختلفة، ، وترجع تلك المعاناة إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم استخدام الأساليب الحديثة في الحراثة والري والحصاد، وعدم القدرة على استغلال مساحات زراعية واسعة.
- أصبحت الأراضي الزراعية غير صالحة أو ذات إنتاجية منخفضة نتيجة استعمال طرق غير علمية في الزراعة.
- انخفاض المستوى الاقتصادي للفرد، وفساد نظام الملكية وتفتت الأراضي الزراعية.
- الجهل والحروب، الكوارث والظروف المناخية غير المناسبة أحيانا.

إن مشكلة الأمن الغذائي تتمثل في استمرار تزايد الاحتياجات الغذائية بمعدلات أسرع من معدلات الزيادة في الإنتاج، سواء أكانت تلك الاحتياجات من السلع الغذائية أو من سلع التصدير،[2] ويترتب على ذلك ما يلي :

[1] أيمن سليمان مزاهرة،الصناعات الغذائية،دار الشروق،الاردن،2000،ص 18.

[2] المجالس القومية المتخصصة،"حول إستراتيجية الأمن الغذائي"،سلسلة دراسات،الجزء الأول،1982 ص 10.

- زيادة حجم ومعدل الواردات الغذائية.
- استنفاذ الجانب الأعظم من حصيلة الصادرات للوفاء بمتطلبات هذه الواردات.
- صعوبة توفير الكميات المستوردة في السوق العالمي .
- حجم ومعدل نمو الواردات الغذائية يزيد عن حجم ومعدل الصادرات الإجمالية.[1]
- إن حجم الواردات من السلع الغذائية المختلفة بالإضافة إلى الإنتاج المحلي منها لا يمثل في الواقع حجم الطلب على هذه السلع، وإنما يمثل حجم ما أتيح منها للاستهلاك في قنوات التوزيع المختلفة.

ثانيا/خصائص المشكلة الغذائية: ويمكن تلخيص أهم خصائص المشكلة الغذائية فيما يلي:

1- تتحكم الدول الكبرى في الفائض العالمي من الحبوب واللحوم والمعلبات، وأهم تلك الدول؛ الولايات المتحدة وكندا واستراليا، بالإضافة إلى دول المجموعة الأوربية التي تتحكم في فائض الحليب ومشتقاته، حيث تنتهج هذه الدول سياسات من شأنها أن تحرم العالم من الاستفادة من وفرة ثرواتها، لتحتكر لنفسها هذه الاستفادة.

2- لم يتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى نظام عالمي للأمن الغذائي، ولا يوجد اتفاق حقيقي للتوصل إلى حجم الاحتياطي العالمي الذي توجب المحافظة عليه.[2]

3- تتفق أغلب التوقعات على أن مشكلة الغذاء سوف تعرف تفاقما بالنسبة للدول النامية، بل ستبلغ أبعادا أكبر مما وصلت إليه، وذلك راجع إلى أسباب عديدة، نذكر منها؛ تخلف وسائل الإنتاج والتخزين، والانفجار السكاني، واستمرار الهجرة من الريف إلى المدن التي ينتج عنها آثار سلبية على إنتاج الغذاء واستهلاكه، بالإضافة إلى أثر التحولات الاجتماعية في تغير أنماط الاستهلاك في البلدان النامية، إضافة إلى تغير أنماط الاستهلاك الحيواني.

ثالثا/ مظاهر الأزمة الغذائية في الدول النامية: إن مشكلة الغذاء تخص الدول النامية بالدرجة الأولى، أكثر مما هي مشكلة عالمية، ويمكن تحديد مظاهرها في الدول النامية في النقاط الآتية :

1- تتركز المشكلة الغذائية في الحبوب بصفة خاصة، حيث تشكّل قوام الوجبة الأساسية الرخيصة لسكان البلدان النامية مما يجعل نسبة الاكتفاء الذاتي بها ضعيفة.

2- انخفاض معدل السعرات الحرارية للأفراد في معظم الدول العربية دون المستوى العالمي.[1]

[1] المجالس القومية المتخصصة،"حول إستراتيجية الأمن الغذائي"،المرجع السابق، ص 11.

[2] صالح الأمين الأرباح ،الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته،المرجع السابق، ص32.

3- تعتبر مشكلة الغذاء انعكاسا لأزمة التوزيع غير العادلة بين الدول الغنية والدول النامية، جعلت الفارق المعيشي واسعا بين الدول الغنية والدول النامية ، حيث بدأت تتعاظم منذ سنة 1973م أزمة الجوع في بعض بلدان الساحل الإفريقي التي تعاني من الجفاف، وترتفع فيها الوفيات بسبب نقص الأغذية.

4- تتعقد مشكلة الغذاء بسبب اتساع الهوة بين الواردات والصادرات من السلع والمنتجات الغذائية للدول النامية، مما أدى إلى بروز الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، إضافة إلى أن التطورات التي تشهدها بعض مواقع الانتاج والتجارة في المواد الغذائية غالبا ما تكون لصالح الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية،[2] في حين يزيد المشكلة تعقيدا، سرعةُ تقلبات العرض والطلب في السوق العالمي، خاصة بعد توقف الولايات المتحدة عن تكوين مخزون احتياطي للحبوب، الذي كان يعتبر ضمانا للسوق العالمية ضد التقلبات الكبيرة في الأسعار.

5- إن مشكلة الغذاء تجسد بالفعل معضلة التنمية في البلدان النامية، المتمثلة في قصور الإنتاج عن مقابلة الزيادة السكانية، بل إن هذه المشكلة تعتبر تعبيراً واقعيا عن فشل سياسات التنمية.

6- اعتماد الزراعة بشكل كبير على مياه الأمطار، وانخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية، وعدم تطور الإنتاج الحيواني مما أدى إلى العجز.

[1] مصطفى العبد الله الكفري،"اقتصاديات الدول العربية والعمل العربي المشترك" ، المرجع السابق، ص408.

[2] صالح الأمين الأرباح ،الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته،المرجع السابق، ص32.

المبحث الثالث: الصناعة الغذائية و النظام الغذائي

أسهم تطور التكنولوجيا الزراعية وتصنيع المواد الغذائية إلى جانب التطورات الواسعة في أساليب الحياة لمدة خمسين سنة تقريبا، في تغيير كبير في عاداتنا الخاصة بتناول الغذاء.

ففي العصر الحالي، أصبح للمستهلك علاقة جديدة مع الغذاء، فمع انتشار المحلات الضخمة، قد أصبح الإنفاق على الغذاء يمثل حصة متزايدة من دخله، تقوده لاقتناء مشترياته من المواد الغذائية بشكل أكبر، من هذه المتاجر الكبرى.

الحال نفسه بالنسبة للمستهلك الجزائري الذي تأثر بدوره نظامه الغذائي بكل هذه التغيرات وأصبح يعتمد بقوة على ما تنتجه الصناعة الغذائية المحلية والعالمية.

المطلب الأول: مفهوم النظام الغذائي

تعبر العادات الغذائية عن مظاهر السلوك الجماعي المتكرر في إعداد وتناول الطعام؛ وتعتمد على مزيج من العوامل النفسية والاجتماعية، وتختلف من حيث مدى شيوعها وانتشارها، فبعضها خاص يسود مناطق معينة أو مجموعات سكانية محددة، وبعضها عام يسود المجتمع كله، فلكل مجتمع عاداته الغذائية التي تنسجم مع قيمه ومبادئه من ناحية الخير والشر والحلال والحرام والصح والخطأ.

إن العادات ما هي إلاّ سلوكيات تعلمناها ومارسناها طويلا حتى صارت كطبيعة ثانية، ونحن نشعر بأنها جزء منا، لأننا مارسناها على المدى الطويل وتكيفنا مع وجودها،[1] والعادة هي مثل كثير من المهارات التي تعلمناها أثناء مراحل النمو، كالكلام والأكل والمشي

ويعتبر السلوك الاستهلاكي تصرفا يبرزه المستهلك في البحث عن شراء واستخدام السلع والخدمات والأفكار التي يتوقع أنها ستشبع رغباته أو حاجاته حسب إمكانياته الشرائية المتاحة، كما أنها تعرف "جميع الأفعال والتصرفات المباشرة وغير المباشرة التي يقوم بها المستهلكون في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة في مكان معين وفي وقت محدد".[2]

كما يمكن أن يصنف على النحو التالي:

---

[1] ماريا طالب الزهراوي،"العادات الغذائية واثرها على السلوك الغذائي"،قسم التغذية والإطعام،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية،2007،ص 03 من خلال الموقع الالكتروني تصح يوم 2011/08/24.
http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4281346/Dietary%20habits.doc

[2] محمد محمود كمال شراقي" تاثير أساليب تنشيط المبيعات على العادات الشرائية للمستهلك"،كلية التجارة جامعة عين شمس، 2011،ص79.

- السلوك الاستهلاك الأساسي لإشباع الحاجات الضرورية، كالغذاء والسكن والشؤون المنزلية والخدمات العامة والترفيه.

- السلوك الاستهلاكي الإتلافي وهو أخطر أنواع الاستهلاك حيث تسيء الأسرة استخدام كافة المجالات التي تقع تحت محيط احتياجاتها أو غيرها من موارد الدولة، كالاستهلاك المفرط في استعمال الماء والكهرباء، وفي شراء المواد الغذائية وفي تناول الأطعمة. [1]

- السلوك الاستهلاكي بهدف التقليد والمحاكاة؛ ويعني اندفاع الفرد إلى تقليد غيره من ذوي الدخل الأعلى في نمط استهلاكه، رغبة في الظهور. وعادة ما يكون هذا النوع من الاستهلاك من أهم أسباب اختلال ميزانية الأسرة، نتيجة لزيادة استهلاك كافة أنواع السلع والأجهزة، مما يضطرها إلى استهلاك مدخراتها واللجوء إلى الدين.

وتعرّف العادات الغذائية على أنها" مجموعة الأنشطة الذهنية والعضلية المرتبطة بعملية التقييم والمفاضلة والحصول على السلع والخدمات والأفكار وكيفية استخدامها"[2].

ولأن النظام الغذائي قد أصبح يتطور باتجاه مساهمته الفعالة في نقل التنمية الإقليمية من خلال خلقه لديناميكية وتجديد للدورات القصيرة المدى، فإن الصناعات الغذائية قد أصبحت بذات الأهمية، لأي نظام غذائي، بسبب دورها الفعال في الربط بين ممولي المنتجات الحيوانية والنباتية، مثل المزارعين ومربي الماشية وسلسلة وخطوط التحويل.

ويتكون النظام الغذائي من أربعة حلقات مهمة، تتمثل فيما يلي:[3]

1- التوريد :أو ما يسمى بالصناعة الزراعية ، التي تشكل تكاملا خلفيا للزراعة(بما فيها منتجات الصيد البحري)؛ فهي تمثل مصدرا لمختلف متطلبات الزراعة من خلال بيع الآلات للمزارعين والصيادين، ومنتجات معالجة البذور والأسمدة ...

2- **الزراعة**؛ وهي النشاط الرئيسي للإنتاج، ومصدر مدخلات الصناعة والتحويلات الغذائية.

[1] ماريا طالب الزهراوي،"العادات الغذائية وأثرها على السلوك الغذائي"،المرجع السابق،ص 19.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux", août 2009,P68.

3- **الصناعة الغذائية**: وهي التي تجمع المنتجات وتخزنها وتحولها وتحفظها وتغلفها، وتوسم المنتجات البيولوجية بالإضافة إلى منتجات الصيد، والأملاح والمياه المعدنية والغازية ...

4- **التوزيع والاستهلاك**: من جهة عن طريق المساحات الصغيرة والكبيرة للتوزيع ومن جهة أخرى عن طريق المعارض والنوادي والمطاعم (المدارس،المستشفيات ،الجامعات،الثكنات العسكرية..) وهي آخر حلقة، والمخطط التالي يبين هيكل النظام الغذائي وفق ما سبق:

الشكل رقم (2-1):هيكل النظام الغذائي

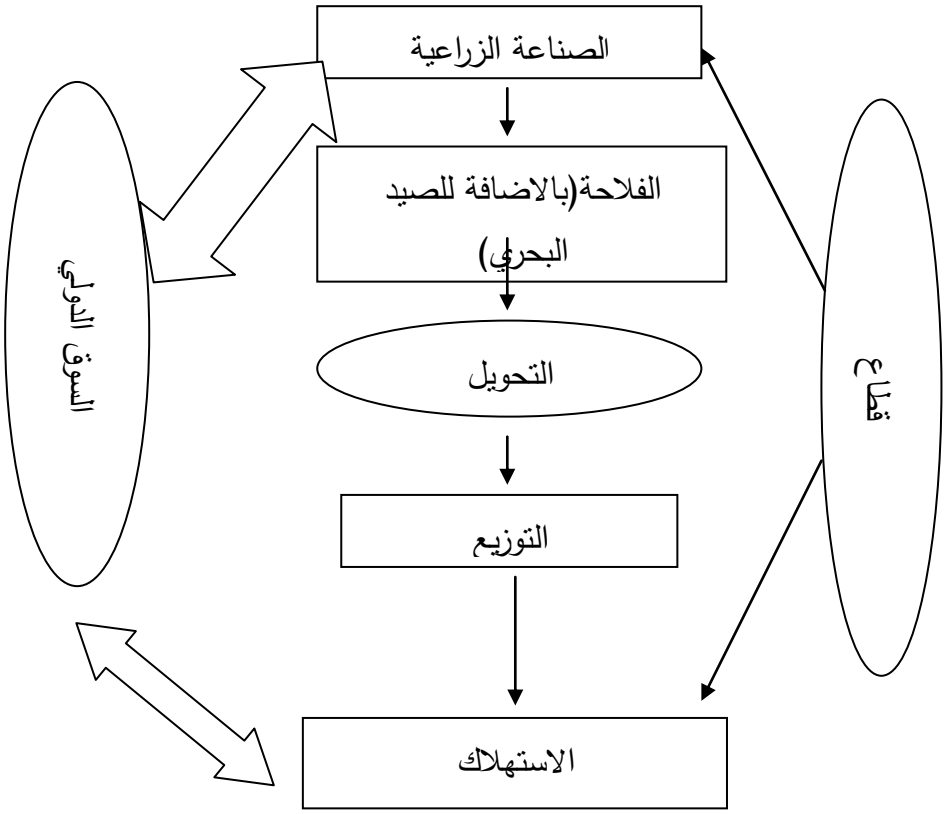

Source: MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P68.

إن النمط أو النموذج الغذائي يعرف نوعين اثنين هما؛ الاستهلاكي الغذائي، والزراعي التغذوي.

أ)النمط الاستهلاكي – الغذائي: ويسمى كذلك "النموذج"، ويشير بالنسبة لجماعة بشرية معينة إلى الطريقة التي تنظم فيها المجموعة طريقة استهلاكها، وعاداتها وسلوكياتها الغذائية، وحجم وهيكل ما تستهلكه، وما تخصصه للإنفاق على الغذاء.[1]

[1] طافر زهير، النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته وعلاقته بالتبعية الغذائية،المرجع السابق، ص 141.

ب) النمط الزراعي التغذوي: يمثل النمط الزراعي الكميات المتوفرة من الغذاء لكل فرد، ويتم وضعه بالاستعانة بالموازين الغذائية، وبالتصنيف الزراعي –التغذوي– لمختلف الأغذية (12 عائلة زراعية غذائية تشكل أساس الطاقة التي يحصلها الفرد من غذائه اليومي) [1].

ويمثل النمط الغذائي في هيئة منحنيات عنكبوتية الشكل، تدعى بالرادار، توضع فيها الكميات المتوسطة المستهلكة، من كل عائلة زراعية غذائية بالغرام، ويمكن تحويل هذه الكميات إلى ما يوافقها من طاقة (بالكيلو حريرية)، وكثيرا ما يتعمق أصحاب هذا النظام في تحليلها بوضع بعض المنحنيات المكملة، تمثل فيها الحريرات الطاقة الحيوانية والنباتية المصدرَ، ويحصل عليها الفرد من غذائه أو بالكميات التي توفرها البروتينات، والدسم والسكريات، والأملاح المعدنية، والفيتامينات...وهنا تتجلى أهمية هذا النمط من حيث إظهاره إن كان المجتمع المدروس يعاني من سوء التغذية.[2]

إن كل نظام غذائي يمكنه ضمان الأمن، ويتصف بما يلي:

- القدرة على إنتاج وتخزين واستيراد المواد الغذائية.
- استقلالية القرار وقدرة أكبر لاتخاذه بشكل أمثل (دون الوصول للاكتفاء الذاتي)، للحد من التعرض لتقلبات الأسواق الدولية والضغوط السياسية .
- دعم تفادي الاختلالات في الحصول على المواد الغذائية الموسمية، والدورية إلى ما ذلك.
- تسليم المدخلات والإنتاج التام الصنع في الوقت والمكان المطلوب، سواء أكان ذلك للمنتجات الموجهة للاستهلاك المحلي أم لتلك المخصصة للتجارة الخارجية.
- الديمومة لضمان حماية النظام البيئي وتحسينه مع الوقت .
- عدالة توزيع وتوفير الغذاء الكافي لجميع فئات وشرائح المجتمع.

[1] التغذوي وليس الغذائي لان الترجمة من الفرنسية للعربية لكلمة "Nutritionnel" هي التغذوي وليس الغذائي الذي تقابله بالفرنسية كلمة "Alimentaire ".

[2] طافر زهير،" النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته وعلاقته بالتبعية الغذائية"،المرجع السابق،ص142.

المطلب الثاني: النمط الغذائي الجزائري

إن السلوك الغذائي بالجزائر (بحكم الموقع ضمن دول البحر الأبيض المتوسط) يعكس الهرم الغذائى لدول البحر المتوسط، فهو يغطى الأطعمة والأنظمة الغذائية المتبعة في دول البحر المتوسط، مثل اليونان وجنوب إيطاليا، مع وجود اختلافات لبعض سمات هذا الهرم الغذائى في أجزاء من إيطاليا وأجزاء من أسبانيا والبرتغال، وجنوب فرنسا، وأجزاء من إفريقيا الشمالية (وخاصة المغرب وتونس)، وأجزاء من تركيا، وأجزاء أخرى من منطقة البلقان، وبالمثل أجزاء من المشرق العربي (لبنان وسوريا).

ويرتبط هذا النظام الغذائي بمناطق زراعة الزيتون في منطقة البحر المتوسط، إذ أن الهرم آنذاك لم يكن يعتمد على الوزن أو نسبة السعرات الحرارية (الطاقة) الموجودة في كل مادة غذائية بقدر ما كان يعكس الكم من الأطعمة التي يحتاجها الفرد وبالمثل أنواعها، لترسخ النظام الغذائي الصحي له،بالإضافة إلى استخدام التقييم الذاتي لهذه الحصص أو الكميات.

وكان هرم البحر المتوسطي يصف النظام الغذائي للبالغين الأصحاء فقط، ولم يلتفت إلى الاحتياجات الغذائية المطلوبة للفئات الأخرى من الأطفال أو السيدات.

وقد اعتبر الكثيرون أن هذا الهرم هو بمثابة الإطار الصحي، أو النواة التي يسيرون عليها، مع ضرورة وجود محاولات التغيير الذاتية، لكي يحصل كل فرد على احتياجاته الملائمة منه.

أولا/ الهرم الغذائى لدول البحر المتوسط: تميز هذا الهرم بانخفاض معدلات الأمراض المزمنة،وطول أعمار سكان البلدان التي عملت به،حيث كان يعتمد على:

- وفرة الأطعمة من المصادر النباتية بما فيها الخضراوات والفاكهة، البطاطس،الخبز والحبوب الفول،والمكسرات ...
- التأكيد من خلال هذا الهرم على تناول الحد الأدنى من الأطعمة المعالجة، وتناول الأطعمة الطازجة والمزروعة في مواسمها الطبيعية كلما أمكن ذلك. [1]
- تناول زيت الزيتون، الذي يتم التعامل معه على أنه المصدر الدهنى الرئيسي، ويحل محل الدهون والزيوت الأخرى، مثل الزبدة والسمن النباتي .
- إجمالي الدهون المسموح بتناولها فيه أقل من 25-35 %من إجمالي المستهلك في الطاقة، كما أن نسبة الدهون المشبعة ليست أكثر من 7-8% من إجمالي السعرات الحرارية للطاقة.[1]

[1] www.feedo.net/nutrition/NutritionForHealthyPeople/KindsOfFoodPyramids.htm

- الاستهلاك اليومي لكميات قليلة أو معتدلة من:الجبن، والزبادى (يُفضل الأنواع القليلة في دهونها أو المنزوعة الدسم كلية).
- الاستهلاك الأسبوعي لحصص قليلة أو معتدلة من الأسماك والطيور الداجنة (ويُفضل الأسماك أكثر من الدواجن)، وتناول البيض من [0 إلى 4] بيضات في الأسبوع، ويدخل ضمن هذا العدد البيض المستخدم في عمليات الطهي أو الخبز.
- استخدام الفاكهة الطازجة كنوع من أنواع الحلوى النمطية اليومية، والعسل من أنواع الحلوى التي توجد بها سكريات، أما الدهون المشبعة فلا ينبغي استهلاكها مرات كثيرة في الأسبوع.
- استهلاك اللحوم بضع مرات في الشهر (340 إلى 450 غرام شهرياً)، والأفضل هو تناول الأنواع منزوعة الدهون.[2]

إن أهم الأطعمة الشائعة في الهرم الغذائي لدول البحر المتوسط، تتمثل في المواد الغذائية الآتية:[3]

أ- الخبز، المعكرونة، الحبوب عامة، الأرز والبطاطس.

ب- الفاكهة: الأفوكادو والعنب والزيتون.

ج- الخضراوات: ومنها السبانخ، الباذنجان والطماطم،القرنبيط الأخضر، الفلفل، فطر عش الغراب (المشروم)، الثوم، البقوليات، المكسرات، الصنوبر، اللوز، الحمص والفاصوليا البيضاء.

د- الجبن والزبادي.

هـ- الأسماك والسردين وفواكه البحر.

و- الدواجن، المتمثلة في الدجاج

ز- البيض.

ح- الحلوى، كالمثلجات، والفطائر والمعجنات.

ط- اللحوم الحمراء، مثل لحم الغزال ولحم الضأن.

ثانيا/ النظام الغذائي بالجزائر:

لقد ارتبط النظام الغذائي في الجزائر بمجموعة من الظواهر نذكر منها:

- **الظواهر الاقتصادية:** من خلال العلاقة مع القدرة الشرائية وتوفر المنتجات المطلوبة.

---

[1] هو وحدة الطاقة في المواد الغذائية، وتم اشتقاق هذه الكلمة من كلمة = "Kilo calorie" السعر الألفي (وهو مقدار الحرارة الضروري لرفع حرارة كيلو جرام من الماء درجة مئوية واحدة). وهو مصطلح علمي دقيق ويتم استخدام كلمة "Calorie" السعر الحراري فقط في مجال التغذية .
www.feedo.net/nutrition/NutritionForHealthyPeople/KindsOfFoodPyramids.htm

[2] www.feedo.net/nutrition/NutritionForHealthyPeople/KindsOfFoodPyramids.htm

[3] http://www.feedo.net/nutrition/NutritionForHealthyPeople/KindsOfFoodPyramids.htm

- **الظواهر الاجتماعية والثقافية:** والتي تعكس عادات الاستهلاك والقواعد الاجتماعية، حيث يمكن في بعض الحالات أن نجد السلوك العقلاني يتلاءم والتوجه الاقتصادي.

- **العلاقة بعلم التغذية** : يسعى علم التغذية دائما من أجل العمل على الحد من المشاكل الصحية والسلامة الغذائية (النظافة، وتفادي السموم ...).

إن الحكومات ذاتها تؤثر بشكل مباشر على المستهلك، تبعا لنظام المراقبة المتبع (دعم الأسعار، القروض الاستثمار والواردات ...).

إن التغيرات الاقتصادية والديمغرافية، والاجتماعية والثقافية، قد شاركت في تطور الأرياف وتحضرها بالاتجاه نحو التصنيع وإدماج أعداد هائلة من النساء في العمل مما أسهم في تغييرات عميقة في هيكل الاستهلاك الغذائي الجزائري خلال العقود الماضية.

وقد جاء تطور هيكل الإنفاق للمجتمع نتيجة تغير عادات الاستهلاك الناتجة عن التحولات الاجتماعية–الاقتصادية، إذ إن تطوره بالنسبة للأشخاص في العقود الأخيرة، يعكس تغييرا كبيرا في الوزن النسبي لبعض بنود الإنفاق حيث إنَّ الإنفاق على الطعام قد مسّ الفئة التي عرفت التغيير الأكبر والجوهري، وبالرغم من أن هذه النفقات قد زادت من حيث النسب المطلقة، إلا أن حصتها قد انخفضت من مجموع النفقات بشكل كبير، تبعا لنفس الاتجاه الذي عرفته بقية الدول المتقدمة.

لقد تغيرت التركيبة الداخلية لقسم المواد الغذائية بشكل كبير، تبعا للتغيرات الكمية لمختلف المنتجات المستهلكة، وحركة الإحلال والتكامل بين المنتجات أو مجموعاتها.

إن معرفة الاحتياجات من الطاقة والمواد الغذائية للسكان ضرورية من أجل إجراء تقييم شامل لتوافر المواد الغذائية والاحتياجات الغذائية، وبالتالي تعمل على تمكين الحكومات من رصد وتتبع أنشطة وبرامج التغذية وخطط التنمية.

ونجد النفقات الغذائية للأسر تستحوذ على 40 إلى 45% من ميزانيتها، بعدها تأتي الإقامة (بين 13 و14%)، لكن الملابس لم تدرج إلا في المرتبة الرابعة، متقدمة على الصحة والتعليم.[1]

[1] MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux"op cit,P69.

المطلب الثالث: دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر الصناعات الغذائية قطاعا مهما في اقتصاديات معظم دول العالم، لأنها توفر فرص عمل لقطاع واسع يشمل الكثير من السكان، كما أنها تعتبر مكمّلة لدور قطاع الإنتاج الزراعي، نتيجة ما تقدمه من خدمات ترتكز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة، تلبي حاجات المستهلك الغذائية. فصناعة الغذاء تحتل مكانة مرموقة بين جميع الصناعات، فهي تعد من أكبر الصناعات في الولايات المتحدة،حيث تعتبر مهنة ما يقارب 14 مليون شخص.[1]هذا ما نحاول ابرازه في هذا المطلب من خلال تبيان الدور الفعال الذي تمارسه الصناعة الغذائية على المستوى الكلي وبالاخص على مستوى الأمن الغذائي.

أولا/دور الصناعات الغذائية في خطط التنمية

1- تنويع القاعدة الصناعية لتحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي.

2- زيادة الإنتاجية عن طريق الوصول إلى الحد الأمثل لحجم المصنع.

3- العمل على ضمان التوازن في التنمية الصناعية بين مختلف مناطق البلد الواحد مع مراعاة اقتصاديات اختيار المكان.

4- تحقيق أقصى انتفاع ممكن من المواد الخام المتوفرة محليا.

5- رفع المستوى المعيشي وازدياد القدرة الاستهلاكية والقوة الشرائية للأفراد والمجتمع ككل، وتشجيع الاستثمار للوصول الى الاكتفاء الذاتي ما أمكن ذلك لتوفير العملة الصعبة.

ثانيا/ علاقة الصناعات الغذائية بالأمن الغذائي: يؤدي قطاع الصناعات الغذائية دورا بارزا في تحقيق الأمن الغذائي من خلال ما يلي:

أ) **حفظ وتصنيع المنتجات الغذائية الموسمية، وتقليل الفاقد منها:** لقد دلت الدراسات الإحصائية التي أجريت في كثير من بلاد العالم أن جزءا كبيرا من المحصولات الزراعية يفقد أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتداول، وخصوصا تلك المنتجات سريعة التلف، مثل اللحوم والأسماك والدواجن والخضر والفواكه. وهنا يبرز الدور المهم الذي تقوم به الصناعات الغذائية في تقليل الفاقد وتحقيق أكبر عائد ممكن من الموارد الزراعية المختلفة، إضافة إلى ما تمتاز به السلع الغذائية المصنعة من ميزات نسبية

[1] أيمن سليمان مزاهرة،"الصناعات الغذائية"، المرجع السابق،ص 15.

مثل سهولة النقل والتداول والتوزيع، مما يسهل وصولها واستهلاكها على نطاق عالمي،[1] في غير مواقع إنتاجها.

ب) **نشر المعرفة والوعي الغذائي** : تساهم الصناعات الغذائية في نشر المعرفة والوعي الغذائي بين فئات المجتمع المختلفة وذلك عن طريق إقامة المعارض والندوات والنشرات.

ت) **توفير الغذاء المتوازن والمتنوع**: توفر الصناعات الغذائية غذاءا متوازنا للمستهلك، يحتوي على المغذيات المطلوبة اللازمة لتوفير عناصر الغذاء الأساسية، كالبروتينات والأملاح المعدنية والفيتامينات[2]... إضافة إلى مصادر الطاقة الحرارية بشكل يمكّن المستهلكَ من الحصول على حاجته من هذه المغذيات، دون اضطراره إلى الإفراط في تناول إحداها، مثل تدعيم حليب الأطفال السائل بالفيتامينات. كما يساهم التصنيع الغذائي في توفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية، وبذلك يستطيع الإنسان على سبيل المثال استهلاك البرتقال طازجا، أو شرابا، أو مربى، وغير ذلك . كما يوفر التصنيع الغذائي أغذية سريعة التحضير لتمكين ربات البيوت العاملات من تحضير الأطعمة بسهولة ويسر.

ث) **الحماية الصحية والاقتصادية** : توفر الصناعات الغذائية الحماية الصحية والاقتصادية للمستهلك، حيث تنص أبجديات الصناعة الغذائية على الحد من تلوث الأغذية بالأحياء الدقيقة بشكل عام، ومنع تلوثها بالأحياء الدقيقة المصابة بمرض، أو تلك التي تتوفر على سموم. كما تهدف الصناعات الغذائية إلى تقليل فرص تلوث الأغذية وتسممها بالعناصر المعدنية الثقيلة والمبيدات بمختلف أنواعها،[3] وذلك من خلال التطبيق المستمر للمواصفات القياسية الخاصة بكل مادة غذائية، والتي يتم بموجبها تحديد الحدود القصوى المسموح بها، بما يتناسب وطبيعة كل مادة غذائية، ومنه ضمان سلامة المستهلك على المدى القريب وكذا البعيد، كما تتضمن المواصفات الخاصة، والمتعلقة بالأحجام والأوزان والمحتويات والتعبئة،حصول المستهلك على كميات مناسبة من الغذاء مقابل ما يدفعه.

ج)**الحد من مشكلات الغذاء**: تساهم الصناعات الغذائية في تقديم الحلول المناسبة لمشكلات الغذاء والتغذية عن طريق ما يلي :

أ- توفير غذاء جاهز للاستهلاك، من أجل الفئات الخاصة بالمدارس والمعسكرات ونزلاء المستشفيات، كما تساهم في حل المشكلات الخاصة بتغذية المناطق ذات الكثافة السكانية

[1] أيمن سليمان مزاهرة،"الصناعات الغذائية"، المرجع السابق،ص 15.

[2] صالح الامين الارباح ،"الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته"،المرجع السابق،ص 334.

[3] أيمن سليمان مزاهرة،"الصناعات الغذائية"، المرجع السابق،ص 15.

العالية،إضافة إلى مرضى السكري، وضغط الدم، وغيرها من الأمراض، وذلك بتقديم أغذية منزوعة الدسم على سبيل المثال. [1]

ب- تحسين جودة الأغذية بصفة عامة وإضافة بعض الأغذية الجديدة، من مصادر غير تقليدية،مثل الاستفادة من مخلّفات الصناعة الغذائية، أو المنتجات والمشتقات النفطية في إنتاج بروتين وحيد الخلية.[2]

ت- تطبيق ما يتوفر من معلومات وتقنيات حديثة للرفع من كفاءة إنتاج وتصنيع الأغذية، وتحسين خواصها وقيمتها الغذائية، وخصوصا في مجال التقنية الحيوية التي تعتبر بداية عصر جديد في تاريخ الإنسان، وتبشر بآفاق لا محدودة في مجال إنتاج وتصنيع الغذاء.

[1] أيمن سليمان مزاهرة،الصناعات الغذائية، المرجع السابق،ص 15.

[2] صالح الأمين الأرباح ،الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته، المرجع السابق،ص 335.

خلاصة الفصل :

إن الغذاء بمعنى الطعام هو محور حياة الإنسان ووجوده، ففي أزمنة خلت لم يعرف الإنسان مشكلةً في تأمين الغذاء، لكن مع تعاقب الأجيال وتكاثر البشر ، أصبحت هناك ندرة في بعض الموارد، مما طرح إشكالية توزيعها؛ وهي مشكلة فرضت نفسها.

وقد فسح الأمن الغذائي المجالَ لظهور مدخل جديد يعمل على تحقيقه والتخفيف من مشكلة توزيع الموارد النادرة، وهو الصناعة الغذائية؛ التي تعتبر نشاطا إنتاجيا يحول الغذاء من حالته الخام إلى الحالة النهائية، التي تسمح باستهلاكه بشكل أسرع من قبل، وبذلك تطيل هذه الحالة في عمر الأغذية، وخاصة الأغذية سريعة التلف، عن طريق حفظها،مما أدى إلى ظهور نشاط واسع جدا في اقتصادنا، يتمثل في خدمات الإطعام بشتى أنواعه.

تمهيد :

إن الصناعة الغذائية هي صناعة خفيفة، تنتمي لفرع الصناعة التحويلية، وتتطلب من أجل قيامها شروطا أهمها؛ وفرة المياه بكثرة، إضافة إلى المدخلات من المادة الأولية، المتمثلة في المنتوج الزراعي والصيدي.

والشائع أن الجزائر منطقة فلاحية، كونها تملك مساحة شاسعة ، بالإضافة إلى شريطها الساحلي الذي يمتد على أكثر من 1200 كلم ، مما يعنى توفر مادة جميع مدخلات الصناعة الغذائية بالجزائر،بالرغم من خصائص مناخها الذي يعرف كمية تساقط ضعيفة بحكم الموقع.

لذلك سنعالج في هذا الفصل توفر هذه المدخلات من عدمها، ومدى استغلال ذلك وانعكاسه على مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر من خلال مطلبين،نتناول في المطلب الأول قطاع الفلاحة من حيث الإمكانيات (محاصيل،أراضي..)، وفي المطلب الثاني؛ مكانةَ القطاع في الاقتصاد الوطني.
- المبحث الثاني: نتناول فيه قطاع الصيد البحري، من خلال تبيان الإنتاج ومقوماته.
- المبحث الثالث: واقع قطاع الموارد المائية بالجزائر، حيث نخصص مطلبا للإمكانيات التقليدية ومطلبا آخر للإمكانيات غير التقليدية.
- المبحث الرابع: مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي بالجزائر

إن القطاع الفلاحي يحتل مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري وقد عرف عدة تحولات على المستوى المحلي،حيث أحدثت القطيعة مع الماضي، وكانت هذه التحولات مبادرة لارصاد منهجية جديدة من أجل التكفل بالنشاطات الفلاحية، عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في المرحلة الأولى، ثم مخطط التنمية الفلاحية والريفية كمرحلة موالية.

إن لهذه النشاطات الفلاحية المكثفة دورا أساسيا على مستوى الوطن في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال التشغيل، إذ ساهمت في رفع حجم الإنتاج الفلاحي، وعملت على الاكتفاء بحجم الاحتياجات الغذائية، مع تسجيل فائض في بعض المنتوجات الفلاحية، واستقرار السكان النشطون في القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: إمكانيات القطاع الفلاحي بالجزائر

تتنوع امكانيات القطاع الفلاحي بين الأراضي الزراعية المتاحة من جهة وبين مردوديتها من جهة أخرى.بالإضافة الى تنوع الانتاج الزراعي ونوعيته وكذا تعدد مواسم انتاجه.

أولا/ المساحات الصالحة للفلاحة :

المساحة الكلية للجزائر تبلغ **238 174 100**هكتار ،تتربع الصحراء منها على مساحات شاسعة الى جانب الغابات،الجبال والمناطق السكنية، لكن المساحات الصالحة للزارعة موجودة كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3-1): تطور نسب الأراضي الزراعية بالجزائر

%من مساحة الأرض الاجمالية

السنوات	2010	2011	2012
الأراضي الزراعة	17.4	17.4	17.4
الأراضي القابلة للزراعة	3.1	3.2	3.2
أراضي المحاصيل الدائمة	0.4	0.4	0.4

المصدر:احصائيات البنك الدولي من خلال الموقع الالكتروني(http://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.CROP.ZS/countries) ،تصفح يوم 2014/06/30.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة تمثل فقط 3.2 بالمائة من المساحة الكلية للجزائر، والجدير بالذكر أنه دائما هناك أراضي فلاحية مستريحة.

ثانيا/ انتاج المحاصيل الزراعية :

حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر فان الانتاج الغذائي قد تضاعف الى 8 مرات بين سنتي 1962 وسنة 2012.مع التفاوت الموجود بين فرع وآخر،فالإنتاج الفلاحي الجزائري يمثل حتى سنة 2012 ما يقارب 70 بالمائة من الوفرة الغذائية،بلغت نسبة نمو متوسطة بين سنة 2001 وسنة 2011 حدود 7.3 بالمائة.[1]

[1] رشيد بن عيسى،مسار التجديد الفلاحي والريفي ،عرض وافاق، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية،ماي 2012،ص01.

جدول رقم (3-2): تطور كمية إنتاج المحاصيل الزراعية بالجزائر

المساحة:ألف هكتار الإنتاج:ألف طن

السنوات	2010		2011		2012	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
الحبوب						
القمح	1755.73	2952.70	1672.43	2554.93	1945.78	3432.23
الشعير	1018.79	1503.90	852.38	1104.21	1030.48	1591.72
الذرة	0.14	0.36	0.25	0.58	0.69	1.75
الذرة الرفيعة	0.04	0.11	0.09	0.94	0.85	1.75
الدرنات والجذور						
البطاطس	121.99	3300.31	131.90	3862.19	138.67	4219.48
البذور الزيتية						
الفول السوداني	2.52	3.38	2.56	3.04	2.29	2.78
الزيتون	294.20	175.31	311.93	417.99	328.88	248.01
البقوليات						
الفول الجاف	34.21	36.62	37.09	37.98	36.84	40.51
العدس	4.23	4.59	11.09	8.22	6.24	5.74
الحمص	25.52	23.47	27.73	24.05	30.56	27.68
الفاصولياء الجافة	1.21	0.84	1.22	0.95	1.57	1.02
البازلاء الجافة	8.86	6.61	9.94	7.44	9.89	9.18
الخضر						
الطماطم	21.35	718.24	20.58	771.61	21.54	796.96
البصل	42.45	1001.30	46.01	1144.17	46.27	1183.27
البطيخ والشمام	49.45	1223.77	50.76	1285.13	54.63	1495.08
الباذنجان	4.58	90.68	4.43	94.81	4.25	91.83
البازلاء الخضراء	31.11	125.12	32.64	127.68	34.11	140.59
القرنبيط	5.26	87.93	6.17	105.83	6.25	119.22
الكرنب	2.96	50.98	3.26	59.05	4.12	83.37
الخيار والقثاء	4.35	115.54	3.96	109.99	4.08	115.16

فاصولياء خضراء	9.59	53.48	9.20	54.58	10.71	60.79
جزر	17.50	323.86	17.89	342.18	18.09	354.10
الثوم	10.57	64.49	9.50	53.98	9.06	77.65
الفول الأخضر	27.78	248.34	27.94	248.74	29.57	257.70

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد رقم33 ،الخرطوم 2013،ص ص 30-65.

يهيمن محصول القمح على المحاصيل الأخرى من حيث المساحة وكمية الانتاج ،يأتي بعده الشعير في المرتبة الثانية كنتيجة للمجهودات والتشجيعات التي خصت بها الدولة هذه المنتوجات ومجموعة الحبوب ككل للتخفيف من فاتورة استيرادها ،حتى الذرة بنوعيها لم تهمشها الدولة وان كانت المساحات المخصصة لها لا تكاد تذكر مقارنة بباقي المحاصيل.

بالنسبة لمجموعة الخضروات ،ركزت الدولة عنايتها على منتوج البطاطا الذي كان في مقدمة الخضر التي تعرف تذبذب شديد في أسعارها نتيجة المضاربة التي تتعرض لها بالسوق المحلي،سعيا منها لمواجهة ندرتها والتحكم في أسعارها.

المطلب الثاني:مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

اتجه وضع الزراعة في الاقتصاد الوطني منذ بداية تطبيق المخططات التنموية للعشرية 1977-1967 نحو احتلال مرتبة ثانوية، ويرجع ذلك إلى طبيعة السياسة الاقتصادية لتلك المرحلة التي همّشت القطاع الزراعي، وقد بدأت الزراعة تحتل مكانة أفضل مما كانت عليه في الاقتصاد الوطني، بسبب التعديلات الهيكلية التي أدخلت على القطاع الزراعي، وتدعيمها بمختلف المخططات الوطنية للتنمية الزراعية التي تعد وسيلة هامة في دعم هذا القطاع من الناحية المالية، ومن خلال تحسين مساهمته في الناتج الداخلي الخام، وفي توظيف اليد العاملة وفي الميزان التجاري، وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.كما أن أعداد القوى العاملة في القطاع الزراعي (بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك) قد تطورت كما يلي:

جدول رقم (3-3):تطور القوى العاملة الزراعية من مجموع القوى العاملة الكلية بالجزائر

السنوات	2009	2010	2011
القوى العاملة الكلية (1000نسمة)	14638	14968	15285
القوى العاملة الزراعية (1000نسمة)	3157	3175	3188

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية"،مجلد رقم 32،الخرطوم،2012،ص 04.

تتراوح نسبة القوة العاملة الزراعية من مجموع القوة العاملة ككل في الاقتصاد الجزائري ما بين 20 و22 %، وهي نسبة يمكن قبولها إذا ما قورنت بقطاعات أخرى.

أما تطور السكان النشطين اقتصاديا في القطاع الزراعي فنبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4): نسبة السكان النشطون اقتصاديا في القطاع الزراعي الجزائري

السنوات	2008	2009	2010	2011
النسبة من مجموع السكان الناشطين اقتصاديا%	22	22	21	20.8

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مختلفة للمنظمة العالمية للزراعة والتغذية2012.

إن عدد الناشطين الاقتصاديين في قطاع الفلاحة سنة 2011 عرف انخفاضا على عكس المجموع الكلي للقوة العاملة لهذه السنة، كما يميزها الانخفاض التدريجي من سنة لأخرى، ويمكن أن نفسّر ذلك بأنه بسبب الهجرة الريفية التي عرفت وتيرة متسارعة نتيجة للظروف الأمنية التي عرفتها البلاد.

بالنسبة لحصة الزراعة في القيمة المضافة فإن دراسة خصائص الزراعة تبين توفر الكفاءات والمؤهلات التي يتمتع بها القطاع الزراعي، والمجهودات التي بذلت في سبيل حيازة القطاع الزراعي على مكانة لائقة في التنمية الاقتصادية، وقد خصت هذه المجهودات الجانب الكمي لعوامل الإنتاج[1].

وقد عرفت القيمة المضافة خلال الفترة 2000-2011 نموا متزايدا لقطاع الفلاحة كما هو مبين بالجدول التالي:

[1] كمال روابنية،الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي،جامعة باجي مختار بعنابة، 2010 ص8.

جدول رقم (3-5):تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي للفترة:2000-2011

الوحدة:مليون دج

السنوات	القيمة المضافة
2000	346171,4
2001	412119,5
2002	417225,2
2003	515281,7
2004	580505,6
2005	581615,8
2006	641285,0
2007	704200,7
2008	711754,0
2009	926372,0
2010	1015258,8
2011	1173713,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات "ons"،الحسابات الاقتصادية 2011/2000

ويبين الجدول أن القيمة المضافة لقطاع الفلاحة قد انتقلت من 346171,4 مليون دج سنة 2000م إلى 1173713,9 مليون دج سنة 2011م؛ أي أنها تضاعفت تقريبا ثلاث مرات، فالمهمة الأساسية للزراعة تتمثل في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان؛ وبالتالي فإن نمو الإنتاج الزراعي لا بدَّ أن يساير معدل النمو الديموغرافي.

إن أحسن نتيجة مسجلة خلال الفترة 2000-2011م ، قد تحققت في سنة 2011م، باعتبار أنها كانت في نمو مستمر نتيجة لكل الاصلاحات التي يحظى بها القطاع، والانخفاض المسجل سنة 2008م في القيمة المضافة بنسبة -5,6%، يرجع أساسا إلى المحصول الضعيف في حقل الحبوب سنتي 2008/2007م، ويخص أيضا التراجع الدوري في الإنتاج الزراعي لمحصول البطاطا ومشتقات الحليب،إلا أن قطاع الفلاحة قد احتل المرتبة الثالثة وأحيانا الرابعة خلال هذه الفترة، من حيث خلق قيمة مضافة خارج المحروقات،كما سنعرضه في الجدول التالي:

جدول رقم (3-6):هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات النسبة%

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	خدمات البضائع	خدمات غير البضائع	المجموع
2000	15,5	13,0	15,0	37,5	19,0	100
2001	16,6	12,7	14,5	37,2	19,0	100
2002	15,6	12,7	15,4	37,6	18,7	100
2003	17,3	11,9	14,9	37,4	18,5	100
2004	17,2	11,5	15,0	38,5	17,8	100
2005	15,7	11,3	15,2	40,9	17,0	100
2006	15,5	10,9	16,3	41,0	16,4	100
2007	14,9	10,1	17,4	40,8	16,8	100
2008	13,4	9,6	17,6	39,6	19,8	100
2009	15,1	9,3	17,7	38,5	19,4	100
2010	14,3	8,7	17,7	37,0	22,3	100
2011	13,9	7,9	15,8	34,3	28,1	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات "ons"،الحسابات الاقتصادية 2011/2000 .

ويبقى قطاع الفلاحة متفوقا على قطاع الصناعة خارج المحروقات خلال طول الفترة، إذ أصبحت الزراعة تساهم بشكل أفضل في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على القطاعين.

فخلال الفترة 2011/2000 ، قد سجلت الفلاحة أحسن قيمة من حيث القيمة المضافة في سنة 2003 وباقي الفترة تعرف تذبذبا.وبالقيمة المطلقة نجد أن القطاع الزراعي قد عرف أعلى زيادة، سجل معدل زيادة سنوية متوسطة 4.95%، وهي تعبر عن تحسن ملحوظ في أداء القطاع الزراعي مقارنة بأداء القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الثاني:واقع قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بالجزائر

تمتلك الجزائر قدرات كبيرة فيما يخص الصيد البحري، إذ تمتلك واجهة بحرية تطل على البحر الأبيض المتوسط تقدر بـ:1200 كلم، ومساحة بحرية تقارب 9.5 مليون هكتار،[1] وقد بقيت هذه الثروات غير مستغلة مدة طويلة، بسبب قلة عدد سفن الصيد بما قدره 2500 زورقا صغيرا،إضافة إلى عدم كفاية البنية التحتية البحرية، وكذا نقص إمكانيات التخزين، وإنتاج الثلج،والتعليب التي لم تستفد منها المنتوجات البحرية بشكل جيد.

لكن منذ بداية سنة 2003م، قد تم إمضاء العديد من برتوكولات الصيد، والتصبير، والتجهيزات البحرية بين متعاملين اقتصاديين جزائريين ومؤسسات أجنبية، [2]بالإضافة إلى مشروع بـ: 08 مليون أورو يتعلق بإنجاز مزارع بحرية، بإشراف الديوان الوطني لتنمية الزراعة البحرية، وبدعم من المنظمة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية،كما أن البنك الخاص "Union Bank" قد قام بإنشاء الفرع المتخصص"Union Pêche" من أجل تطوير الصيد بهدف التصنيع.

المطلب الأول:امكانيات الإنتاج الصيدي

إن العامل الذي ساعد على توفر و تطور إمكانيات الجزائر في الموارد الصيدية هو توفر القطاع على 57 سدا في الجزائر[3]، حيث تتوفر هذه السدود على أنواع مختلفة من الأسماك، التي عرف إنتاجها وتيرة متذبذبة كالتالي:

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

[2] سدي علي"الميزة التنافسية وتنافسية الدول-حالة الجزائر-"ماجستير اقتصاد دولي،جامعة الجزائر،2006،ص 135.

[3] وزارة الموارد المائية الجزائرية.

جدول رقم (3-7):التطور السنوي لإنتاج الصيد الوحدة:طن

السنوات	الإنتاج الكلي
2000	113157
2001	133623
2002	134320
2003	141528
2004	137108
2005	139459
2006	157021
2007	148842
2008	142035
2009	130120
2010*	127960
2011	93410
2012	101800

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية الجزائر 2011و المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المرجع السابق،ص107.

يبرز الجدول أن سنة 2006م قد عرفت أعلى إنتاج بقيمة بلغت 157021 طن،كما أن أقل إنتاج قد سجل سنة 1999م، بسبب ضعف الاقتصاد الجزائري ككل، وعدم انطلاق المشاريع بعد التي عرفها القطاع في هذه الفترة.

* احصائيات السنوات(2011،2010 و2012)من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المرجع السابق،ص107.

شكل رقم (3-1): التطور السنوي للإنتاج الصيدي بالجزائر

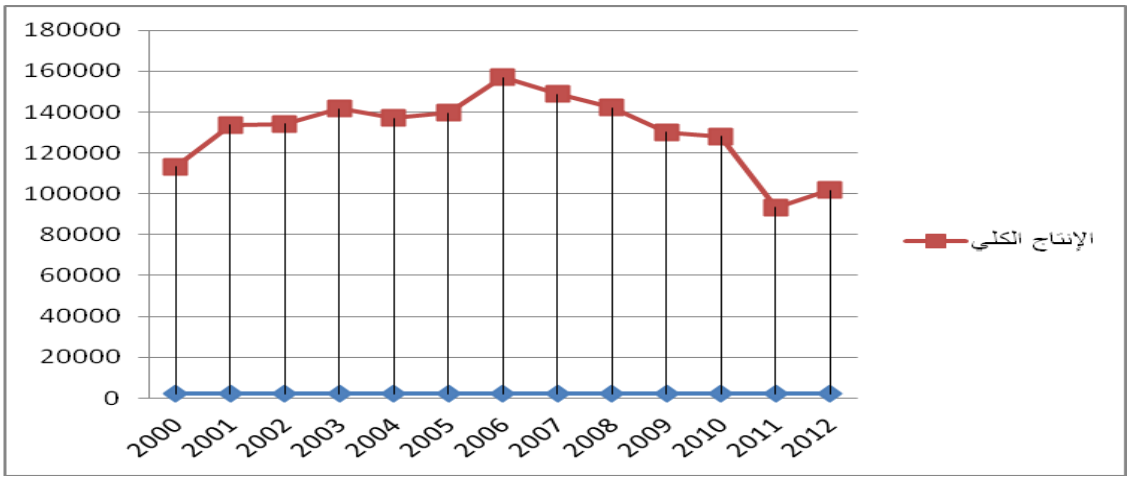

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول رقم (3-7)

وقد اهتم مسؤولو القطاع بتطويره، وتطوير الإنتاج، لذلك فقد تم الاهتمام بالأخص بالبنى القاعدية ووسائل الإنتاج، حيث دُعّم هذا الإنتاج بأسطول بحري عرف بدوره تطورا ملموسا.

جدول رقم (3-8): تطور الأسطول البحري للصيد حسب المهن

السنوات	جياب	سفن صيد المرجان	سردينيات	المهن الصغيرة	سفينة صيد التونة	المجموع
1999	305	40	635	1484	/	2464
2000	318	46	643	5451	/	2552
2001	338	31	660	6631	/	2692
2002	352	18	692	8361	/	2898
2003	354	16	712	2102	/	3292
2004	358	14	747	2524	/	3643
2005	403	14	836	2731	/	3984
2006	435	12	906	2825	1	4179
2007	476	11	972	2972	9	4442
2008	487	11	1039	2897	11	4445
2009	494	11	1077	2935	15	4532
2010	502	11	1102	2561	15	4191
2011	512	11	1143	2646	15	4327

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية2012.

لقد تمَّ تحديد أسطول الصيد الوطني اعتبارا من نهاية عام 2011 بـ4327 وحدة منها 512 جياب، 1143 سردينية، 2646 المهن الصغيرة و15 سفينة صيد التونة، هذه الأخيرة التي عززت امكانيات قطاع الصيد البحري بالجزائر ابتداءا من سنة 2006 فقط.

ويمكن إرجاع سبب هذا النمو إلى ظهور نتائج البرامج المسطرة للنهوض بقطاع الصيد ككل، منها اتفاقية التعاون الموقعة بين وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية ووزارة التضامن الوطني ،فبرنامج اقتناء زوارق الصيد الخاصة بالحرف الصغيرة لفائدة المعوزين أدى إلى زيادة 12475 وحدة ضمن العتاد الوطني.[1]

شكل رقم (3-2):تطور أسطول الصيد البحري(1999-2011)

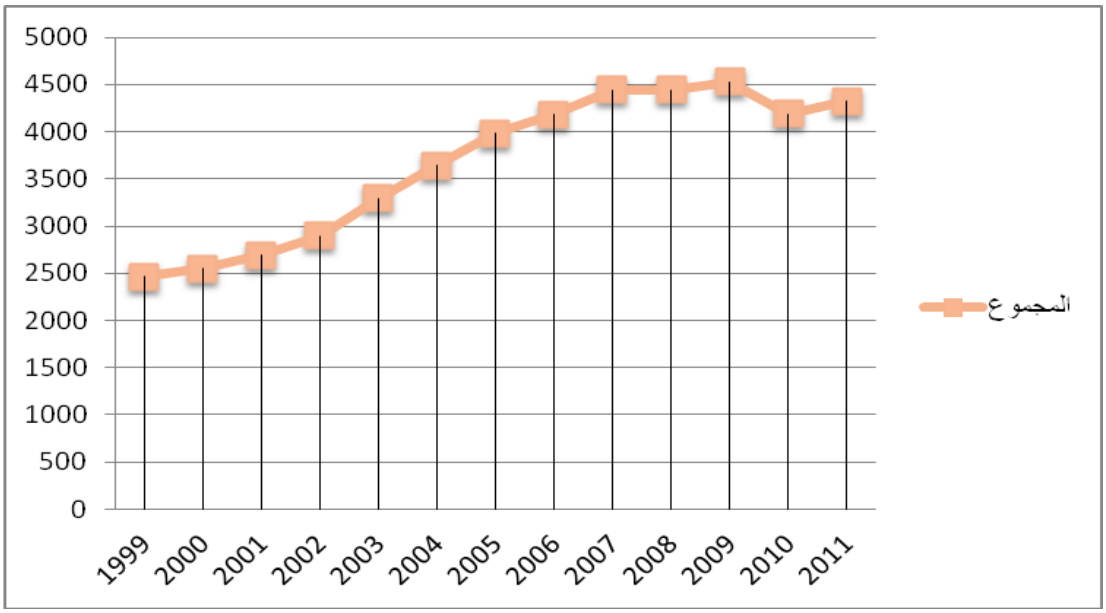

المصدر:وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،احصائيات الصيد البحري 2000-2005،جويلية 2006،ص08.

المطلب الثاني :امكانيات تربية المائيات والصيد القاري بالجزائر

بالنسبة لإنتاج تربية المائيات والصيد القاري،الذي يعتبر نشاط حديث مقارنة بالصيد البحري. فقد كان له نصيبه من التطور، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3-9):تطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري بالجزائر الوحدة:الطن

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الإنتاج الصيدي	225	641	368	288	404	2780	2154	2160	1760	1760

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات مختلفة لوزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

وسجل إنتاج تربية المائيات والصيد القاري انخفاضا يقدر بحوالي 22 % سنة 2009م مقارنة بسنة 2008م، غير أنه تم تسجيل زيادة قدرها 300 % مقارنة مع متوسط الإنتاج السنوي المحقق خلال الفترة 2000-2008م.

شكل رقم (3-3):تطور إنتاج تربية المائيات والصيد القاري بالجزائر

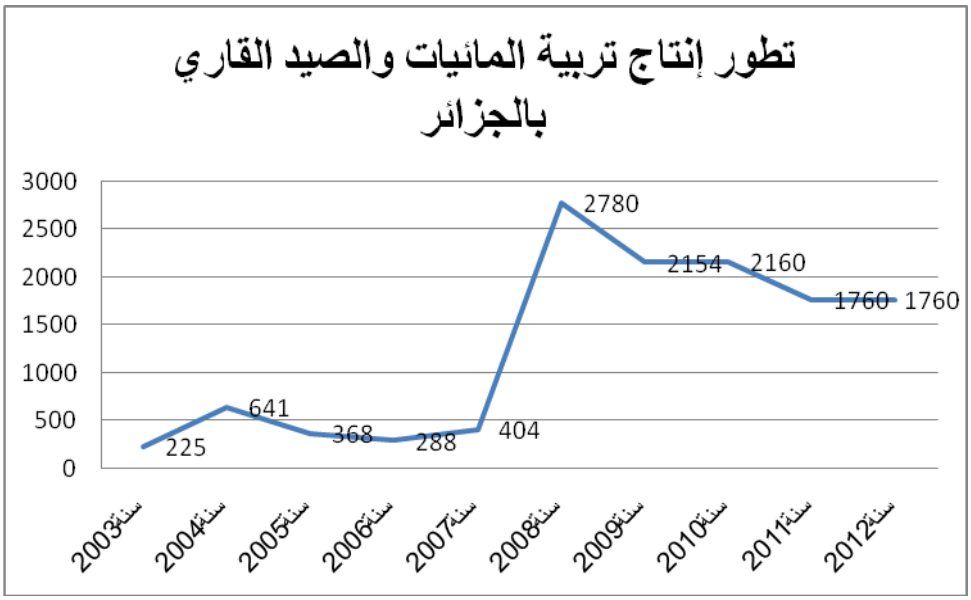

المصدر: المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول رقم (3-9)

يظهر هذا المخطط أن سنة 2008م قد عرفت نموا معتبرا للإنتاج مقارنة بالسنوات السابقة،حيث إن باقي السنوات قد عرفت تذبذبا من حيث النمو، ويمكن ارجاع ذلك إلى أثر مقومات الانتاج التي تتباين وتيرة تطورها كما يلي:

أولا/ الموارد البشرية لقطاع الصيد البحري :نتناول من خلال هذا الجزء أهم الموارد البشرية التي يتوفر عليها قطاع الصيد البحري، والتي تدعم مساهمته في تطوير وتنمية الصناعة الغذائية عموما، حيث نتطرق لها من خلال مجموع البحارة العاملين بالقطاع، وكذا من خلال أهم مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة المنشأة من طرف النشاط الصيدي عموما.

جدول رقم(3-10):تعداد البحارة المسجلين بقطاع الصيد البحري

السنوات	المجموع
2000	25066
2001	26857
2002	27380
2003	29802
2004	29219
2005	29661
2006	32246
2007	37157
2008	38419
2009	40783
2010[1]	70000
2011	74000

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية2012.

عدد البحارة المسجلين في ارتفاع من سنة الى أخرى ذلك راجع إلى وضع وحدات جديدة للصيد عموما، وقد تم تسجيل زيادة قوية في السنوات الأخيرة راجعة لظهور نتائج دعمُ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشغيل الشباب.

[1] احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات،سنة 2012.

ثانيا/ التجارة الخارجية : وقد سجلت وتيرة متذبذة كنتيجة لتطور شقيها من الواردات والصادرات اللذين قد تباينا من حيث النمو كما يبينه الشكلين (3-4) و(3-5)، إذ عرفت واردات المنتجات الصيدية انخفاضا سنة 2001م و2005 و2007، ثم عادت إلى الارتفاع سنة 2008م،حيث عرفت أعلى مستوى لها سنة 2012م،وهي السنة التي سجلت فيها الصادرات الصيدية انخفاضا مقارنة بسنة 2008م ،أخفضَ قيمة لها، منذ سنة 2003 .

1) واردات الجزائر الغذائية من المنتوجات الصيدية:تستورد الجزائر مختلف أنواع الأسماك والمنتجات الصيدية،غالبيتها معلبة ومحفوظة.

جدول رقم (3-11): تطور واردات الجزائر من المنتوجات الصيدية الغذائية

السنوات	الكمية (طن)
2001	7893.62
2002	11242.23
2003	21797.73
2004	22902.58
2005	20500.64
2006	19445.61
2007	18040.562
2008	18200.939
2009	28054.44
2010*	25550.00
2011	29170.00
2012	36090.00

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية سنة 2010.بتصرف والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المرجع السابق،ص182.

* ابتداءا من سنة 2010 ،الاحصائيات مأخوذة من المرجع: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،المجلد رقم33 ،الخرطوم 2013،ص182.

يظهر الجدول أن الواردات الغذائية للجزائر من المنتوجات الصيدية من حيث الكمية تعرف تذبذبا مستمرا،لكنها تبقى في العموم كميات ضعيفة مقارنة بكميات الأغذية المستوردة الاخرى،وذلك راجع إلى النمط الغذائي للمستهلك الجزائري، الذي يميل للغذاء الطازج من جهة،ونقص الوعي بالأهمية الصحية للمنتجات الصيدية من جهة أخرى. وقد سجلت سنة 2009 اتفاعا كبيرا جدا للواردات مقارنة بسنة 2008 تصل الى نصف الكمية، وذلك راجع للارتفاع الكبير لأسعار منتجات الصيد الطازجة بالسوق المحلية.

شكل رقم (3-4):تطور الواردات الصيدية بالجزائر

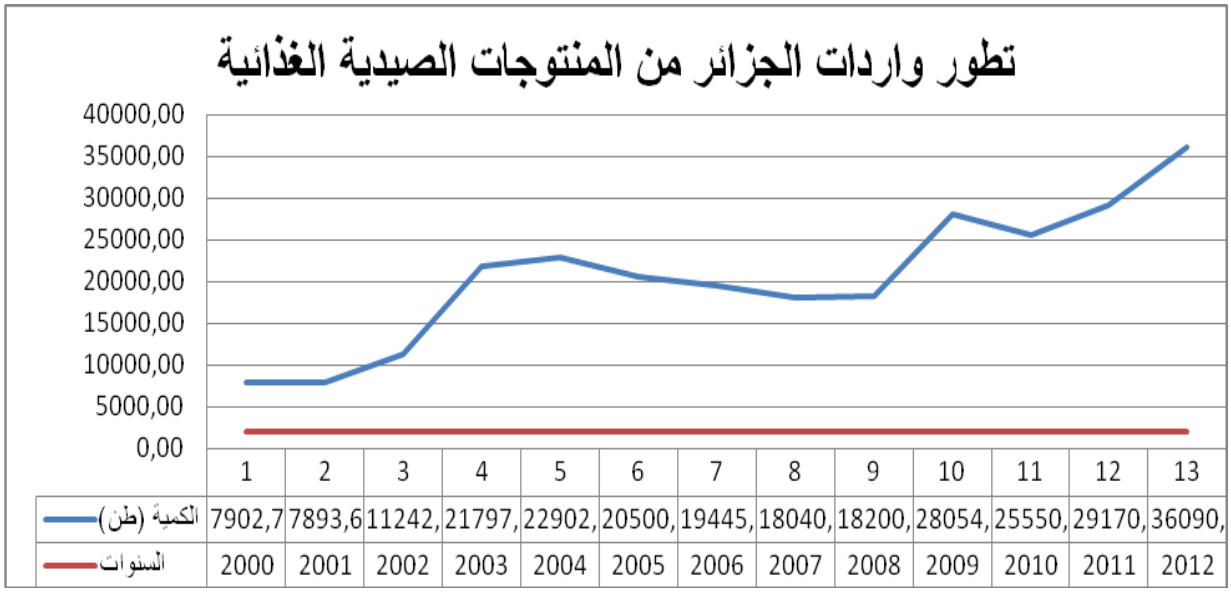

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
الكمية (طن)	7902,7	7893,6	11242,	21797,	22902,	20500,	19445,	18040,	18200,	28054,	25550,	29170,	36090,
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:(3-11)

2) صادرات المنتجات الصيدية باجزائر/رغم عدم اكتفاء المستهلك الجزائري من المنتجات الصيدية إلا هناك هامش يتم تصديره.

الجدول رقم (3-12): تطور صادرات الجزائر من المنتوجات الصيدية الغذائية

السنوات	الكمية (طن)
1999	905.42
2000	1452.6
2001	1647.04
2002	2478.67
2003	1851.86
2004	2357.95
2005	2248.74
2006	2109.21
2007	2186.15
2008	3121.60
2009	2124.04
2010	1696.399
2011	1494.019

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية2012 بتصرف والديوان الوطني للاحصائيات الجزائرية 2013.

شكل رقم (3-5):تطور الصادرات الصيدية بالجزائر

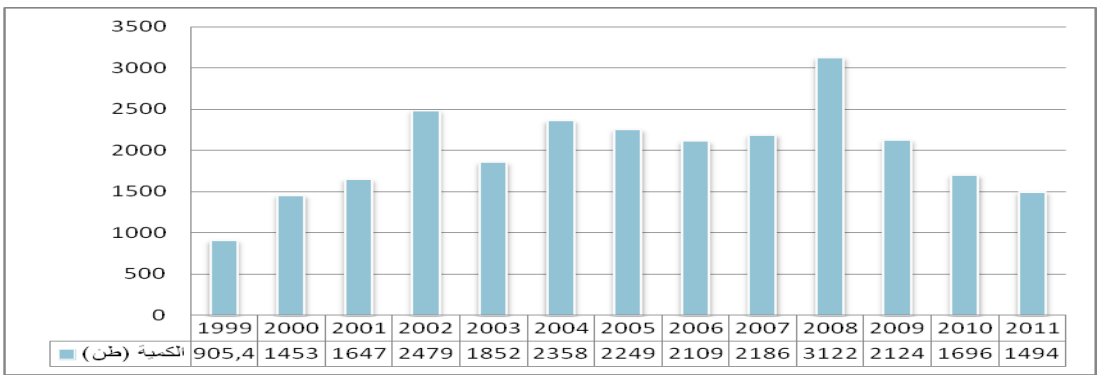

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:(3-12)

إن صادرات الجزائر من المنتجات الصيدية تعرف تذبذبا، لكنه لا ينقص من الفرق الحاصل على امتداد هذه الفترة، وقد كانت النتيجة المسجلة سنة 2008 أحسن نتيجة أين يمكن ارجاع هذا النمو البسيط لصادرات الجزائر من منتجات الصيد الغذائية لبداية ظهور نتائج مختلف الجهود المبذولة لتنمية قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية ككل.

المبحث الثالث: واقع قطاع الموارد المائية بالجزائر

يبلغ حجم الماء بالكرة الأرضية حوالي 1400 مليون كم مكعب[1]، وتقدر الموارد الحقيقة للمياه في الجزائر بـ19.4 مليار م^3/السنة[2]، والتي تعرف تطورا مستمرا، حيث تمّ تشييد عدة منشآت مثل السدود، ومحطات تحلية مياه البحر، ومحطات تصفية المياه القذرة، وكذا أنظمة سقي السهوب ومشروعات تحويل أخرى، وقد انتقل عدد السدود المستغلة على مستوى الوطن من 61 سدّا في نهاية 2008 إلى 69 سدّا سنة 2011م، وتأهيل 09 وحدات بسعة إضافية تقدر بـ1,3 مليار م مكعب.[3]

وتؤمن حاجات الماء عموما من مصادر مختلفة، وتصنف إلى نوعين مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية.

المطلب الأول: الإمكانيات المائية التقليدية بالجزائر

تتوزع الموارد المائية التقليدية بين الأمطار التي تعتبر المصدر الأساسي للموارد السطحية الجوفية،والمياه الجوفية هي إما مياه عميقة وضحلة، أو مياه سطحية تضم السدود والمحاجز المائية.

1- **مياه الأمطار**: وهي المصدر الأساسي للماء لكثير من مناطق العالم، وتعتمد المصادر التقليدية الأخرى على المياه الجوفية والسطحية، إذ إن ارتفاع هطول الأمطار في منطقة ما يعني ارتفاع منسوب المياه الجوفية والأنهار، وتتذبذب كميات الأمطار التي تسقط من منطقة إلى أخرى بحسب الظروف المناخية، ويمكن الاستفادة منها إما مباشرة بعد هطولها من خلال ريّها للمزروعات والمسطحات الخضراء، أو بعد مدة من الزمن من خلال احتجازها خلف السدود أو في الخزانات.

والجزائر من دول شمال إفريقيا التي تعرف انخفاضا شديدا في التساقط، وتعرف كمية الأمطار الناتجة عن الأمطار تذبذبا حادا إلى جانب قلتها، على النحو التالي :

[1] عبد المنعم بلبع"الماء ودوره في التنمية"،الإسكندرية،دار المطبوعات الجديدة ،ص 56.

[2] فراح رشيد"واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر"مجلة الاقتصاد الجديد ن العدد 05 جانفي 2012 ، جامعة خميس مليانة،ص 10.

[3] وزير الموارد المائية"نشرة الأخبار الجزائرية"،التلفزيون الجزائري،22 مارس 2012 .الثامنة مساءا.

جدول رقم (3-13): كمية التساقط بالجزائر للسنة2012/2011

السنوات	2011	2012
التساقط(ملم/السنة)	19298.1	11253.8

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية"،مرجع سابق،ص 18.

يعرف حجم التساقط عموما في الجزائر تذبذبا كبيرا، وهذا راجع إلى نوعية المناخ الذي يسود الجزائر، وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط إلى جانب التغيرات المناخية الخطيرة التي يعرفها العالم حاليا.

2- **المياه الجوفية** : يبلغ حجمها في الطبيعة 23400 × 10^3 كلم^2؛ أي ما يمثل 1.68 % من مجموع المياه الكلي[1]، وهي كتلة المياه الجوية والأحفورية[2] والمغماتية[3]...وغيرها[4]، وهي موجودة في باطن الأرض، وهي بحسب عمقها، والعمر الزمني تقسم كالتالي :

أ) **المياه الجوفية العميقة**: وهي مختزنة في باطن الأرض منذ آلاف السنين على أعماق بعيدة قد تصل إلى آلاف الأمتار، ويتراوح عمقها ما بين 100 و2500م، حيث يصل عمقها في الصحراء الجزائرية إلى 2000 متر باستثناء أدرار[5] فعمق المياه فيها يتروح من 200 الى 300 متر، وتحتوي على طبقات مائية عميقة منها ثلاث طبقات تمتد إلى التراب الليبي، وهي :

- الطبقة المائية للكريتاسي العليا (crétacé supérieur)، هذه المنطقة مشبعة بنسبة 4,4 غ/ل من الملح في الحمادة الحمراء.
- الطبقة المائية "كمبرو أوردوفيسيان" (cambro-ordovicien) ، تمتد إلى الحوض الليبي "أم رزوق"، واستغلالها مكلف بسبب درجة العمق، فهي تتميز بدرجة ملوحة عالية ودرجة حرارة تقارب 60° .

[1] http://ga.water.usgs.gov/edu/watercyclearabic.html#gwstorage اطلع عليه يوم 2012/11/15

[2] مياه موجودة داخل احواض صخرية في باطن الارض من عدة عقود جيولوجية سابقة وهي غير قابلة للتجدد.

[3] هي مياه تتكون من بعض المعادن التي يتضمن تكوينها الأساسي جزيئات من الماء ، فعند تحول تلك المعادن إلى الحالة السائلة ، ينتشر الماء منها إلى مفاصل ومسام الصخور المجاورة.

[4] صاحب الربيعي"الأمن المائي ومفهوما السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن"،دار الحصاد،دمشق،الطبعة الاولى2000،ص 284.

[5] فراح رشيد"واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر" ،المرجع السابق ،ص 12.

- الطبقة المائية للكريتاسي الدنيا (crétacé inférieur). كما تشير الدراسات أن أهم الأحواض المائية في الصحراء تتمثل في حوض "الكونتينتال ترمينال" وحوض "الكونتينتال انتركلير"، وهي أحواض مائية ارتوازية ألبية.

ب) **المياه الجوفية الضحلة**: تتواجد في الرواسب الوديانية والصخور، ويتراوح عمقها نحو 100متر، وهي متجددة وتتأثر بالهطول المطري، وبكميات الضخ المتواصلة وفترات الجفاف[1]، وتتعرض طبقاتها إلى تلوث خطير نتيجة لمجاري المياه السطحية، وتسرب مياه الري الغنية بالنترات، خاصة سهل متيجة ومناطق سيدي بلعباس وعين الدفلى، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنها مهددة بتزايد كمية النترات، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] بكدي فاطمة"إشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر" ،المرجع السابق،ص 79.

جدول رقم (3-14): توزيع المياه حسب الأحواض المائية بالجزائر

الرمز	الأحواض المنحدرة	المساحة كلم^2	حصة (هكتم^3/سنة) الفترة العامة	حصة (هكتم^3/سنة) الفترة الجافة	نسبة% الانخفاض
اوراني شوط شرقي					
04	ساحل اورانس	5831	50	33	34
11	ماكتا	14389	/	966	/
16	تافنة	7245	335	232	30
08	ه ب اورانس	49370	/	140	/
شلف –زهرز					
01	شلف	43 750	1 540	1 078	30
07	زهرز	9 102	110	77	30
سد الجزائر-الحضنة-الصومام					
02	ناحية الجزائر	11 972	2 850	1 536	46
09	ايزر	4 149	520	312	40
15	صومام	9 125	700	630	10
05	شط الحضنة	25 843	220	156	29
قسنطينة-سيبوس-ملاغ					
03	ناحية قسنطينة	11 566	3 250	2 753	15
10	كبير الرمال	8 815	910	700	23
12	مجردة	7 785	240	220	8
14	سيبوس	6 475	450	359	20
07	قسنطينة.H.P	9 578	135	105	22
الصحراء					
13	صحارا	100 000	320	200	37
08	شط ملغير	68 750	300	240	20

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مختلفة لوزراة الموارد المائية سنة 2013.

ويبرز هذا الجدول توزع الأحواض على مختلف مناطق الوطن من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب الذي يتوفر على حوضين هيدروغرافيين، كما أن نسب انخفاض مستوى المياه بين الفترة الممطرة والجافة قد بلغت أقصاها بنسبة 46 %بسد الجزائر "Côtiers Algérois "، وأقل نسبة بلغت 8 % بسد قسنطينة "Medjerdah".

تستغل المياه الجوفية حاليا في شمال البلاد المقدرة بـ2 مليار م^3/السنة[1]، بنسبة تفوق 90 %؛ أي ما يقدر بـ 1,8مليار م^3، هذا ما تشير إليه التقديرات الحالية الدالة على وجود 12.000 بئر عميقة[2]، و900 ينبوع، و100.000بئر، ويتمركز الحجم المهم من هذه الموارد بنسبة 75% في الطبقات الجوفية الكبرى كمتيجة والحضنة والصومام وسهل عنابة والهضاب العليا وسهل غريس وسهل سيدي بلعباس.

وتتوفر المياه للسقي على مصادرها المختلفة التي تعرف تطورا مستمرا من خلال الأرقام المبينة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-15): مصادر السقي لسنة 2012

		العدد	المورد(هكتم^3)	المساحة(هكتار)
المائيات الصغيرة والمتوسطة	برك	65967		487872
	بئر	140343		277 040
	ينبوع	5 892		20640
	مياه التلال	242	38,60	6407
	سدود صغيرة	141	182,40	9325
	مجارى مياه صغيرة	11677		77157
	أخرى	1 146		22158
	المجموع			955138

المصدر:وزارة الموارد المائية الجزائرية سنة 2013.

[1] فراح رشيد"واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر،المرجع السابق ،ص 11.

[2] بكدي فاطمة"إشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر،المرجع السابق،ص 80.

وتتصدر البرك (حفر تحتوي على مياه) مصادرَ السقي من حيث المساحة حيث بلغت سنة 2012م ما يقارب 487872 هكتارا؛ أي أكثر من 50 % من مجموع المساحات المسقية والبالغة 955138 هكتارا.

إلا أن أرقام سنة 2008 تشير إلى أن الأراضي المسقية بلغت 570000هكتار [1] ، أي ما يمثل نسبة 6.8 % من الأراضي الصالحة للزراعة.

3- **المياه السطحية**: توصف المياه عامة بأنها مياه متجددة، ويعتبر فائض الأمطار الساقطة على المرتفعات الجبلية والجليد المصدر الأساسي لهذه المياه من أنهار ووديان وسيول[2]، وتقدر الموارد المحتملة من المياه السطحية بالجزائر بـ12.4 مليار م مكعب، موزعة على ثلاثة أحواض[3] :

- أحواض الشمال، وتقدر بـ11.1 مليار م^3.
- الأحواض المغلقة في الهضاب العليا وتقدر بـ0.7 مليار م^3.
- أحواض السفح الجنوبي من الاطلس الصحراوي، وتقدر بـ 0.6 مليار م^3.

وتعتمد كميات المياه السطحية على مدى تمركز الأمطار وموسم هطولها، وخصائصها بحسب بيئة المناطق، وهي تتمثل خصوصا في :

أ) **السدود**: شهدت الجزائر حركة بناء متواصلة للسدود منذ استقلالها سنة 1962م، حيث كان عددها لا يتجاوز 14 سدا، ثم قفز العدد إلى 39 سدا سنة 1990م، ثم 59 سدا أواخر سنة 2007م، ويوجد حاليا 117 سدا، تتوزع بين السدود الكبيرة والصغيرة، منها 59 سدا كبيرا مستغلا في ديسمبر 2008 بحجم مخزون إجمالي يفوق 5,8 مليار م^3،وبحجم طاقة منتظمة مقدرة بـ3 مليار م مكعب.

وأما في سنة 2011م فقد بلغ عدد السدود الكبيرة المستغلة في جميع أنحاء البلاد 64 سدا بطاقة استيعابية تقدر بـ07 مليار م مكعب [4].

[1] المنظمة العالمية للزراعة والغذاء 2011.

[2] محمود الأشرم،اقتصاديات البيئة والزراعة والغذاء،المرجع السابق،ص 91.

[3] فراح رشيد"واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر،المرجع السابق،ص 11.

[4] فراح رشيد،واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر،المرجع نفسه،ص 15.

جدول رقم (3-16):حصة السدود الكبيرة ذات طاقة استيعاب تفوق 10 مليون م^3.

التعيين	العدد	الحجم المنتظم (هكتم/السنة)
دراسة قيد:		
- الانطلاق:	20	
- حالية	14	190,62
- الانتهاء	22	640,15
تبنى	14	1141,68
مستغلة	58	3063,67
المجموع	128	5036,12

المصدر:وزارة الموارد المائية الجزائرية سنة 2012.

يبلغ مجموع السدود الكبيرة المستغلة حاليا 58 سدا، وتهدف المشاريع الموجهة لرفع طاقة القطاع للوصول إلى سقف 128 سدا؛ أي أن أكثر من ضعف الطاقة المستغلة حاليا بالوصول إلى هذا العدد من السدود التي تفوق طاقة استيعابها 10 مليون م مكعب، من شأنه القضاء التام على أي مشكل يخص الندرة أو النقص في موارد المياه باختلاف توجيهاتها سواء للشرب،أو الزراعة أو للصناعة، فالحجم المنتظم من الماء خلال السنة مبرمج ليصل سقفا أكثر من 5000 هكتم بالسنة.

ب) **المحاجز المائية:** إن التخزين في المحاجز المائية يفوق مليون مكعب ، وهي تستعمل أساسا للسقي وتروية المواشي، كما أنها مكونة من حواجز التراب وارتفاعه، ويتراوح ما بين 5 و15مترا ولم تُولي السلطات العمومية أهمية كبرى لبعض المحاجز المائية، لأنها اعتبرتها كحواجز صغيرة غير هامة، واهتمت بالمشاريع الكبرى، ونلاحظ أن 80 %من المحاجز المائية المستغلة موزعة[1] كما يلي :

- 75 % أي ما يقارب 81 مليون م^3 للري.
- 4 % لتربية المائيات.
- 1 % للشرب.

[1] بكدي فاطمة،اشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر،المرجع السابق،ص 81.

المطلب الثاني: مصادر المياه غير التقليدية بالجزائر

تتفق جميع المصادر أن المياه تغمر حوالي 75 % من الكرة الأرضية، وأن مقابل كل سنتمتر من اليابسة هناك 273 لترا من المياه[1] موزعة كما يلي:

- مياه البحر والمحيطات: 98.33 %.
- المياه العذبة: 0.036 %.
- الثلوج: 1.63 %.
- البخار: 0.0011 %.

ويتضح أن أكثر من 98 % من المياه الطبيعية مالحة، لا تصلح للاستخدام الاستهلاكي الفوري المباشر للمياه، وتحتاج المياه العذبة للمعالجة والنقل والتخزين في أغلب الأحيان قبل استخدامها.

ومن هنا جاءت المصادر غير التقليدية للمياه التي يقصد بها تلك المصادر غير المعتادة، للتعامل معها كالمسطحات والسدود، وهي تقوم على ثلاث محاور أساسية، كالتالي:

- تحلية مياه البحر: وهي تعتبر من المصادر الحديثة نسبيا، حيث بدأت عمليات تحلية المياه تأخذ طريقها إلى التطبيق على نطاق واسع منذ ما يقارب خمسين سنة[2]، وتنتج عملية التحلية مياها ذات جودة عالية، إلا أنها تتميز بارتفاع تكلفتها مقارنة بمياه المصادر التقليدية، بسبب نوعية التكنولوجيا المعقدة التي تتطلبها، ونجد في الجزائر محطات أحادية الكتلة، كما نجد محطات موجهة للغرب.
- معالجة المياه المستعملة.
- تصفية المياه من المعادن (محتوية على موانع استهلاك).

أولا/ تحلية مياه البحر: أول مصنع لتحلية مياه البحر كان بمنطقة أرزيو سنة 2006م رغم أن جذوره تعود إلى سنة 1964م، حيث تم إنشاء أول وحدة تحلية بطاقة إنتاج 8م مكعب/الساعة [3] بالقرب من المركب الصناعي لتمييع الغاز الطبيعي بأرزيو، ثم أنشأت سنة 1969م وحدة بقدرة إنتاجية تصل إلى 4560م مكعب/الساعة، بنفس المنطقة، إذ سنة 1999 بلغت الطاقة

[1] محمد حامد عبد الله"اقتصاديات الموارد والبيئة"المملكة العربية السعودية،النشر والمطابع،ص60.

[2] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الاولى2004،ص 12.

[3] بكدي فاطمة،اشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر،المرجع السابق،ص 104.

الإنتاجية لمحطات تحلية مياه البحر بـ54.02 مليون م مكعب/سنة، ويبلغ حجم المياه المحلات حاليا بـ 111.45مليون م^{3}بالسنة[1] منها:

- 105,85 هكتم مكعب بالسنة منتجة من طرف المحطات الكبيرة لتحلية مياه البحر.
- 5.60م مكعب/السنة، منتجة من طرف المحطات الأحادية (الكتلة) لتحلية مياه البحر.

وتتنوع هذه المحطات بدورها كالتالي:

1. **المحطات الأحادية الكتلة[2] لتحلية المياه:** تمتاز بقدرة إجمالية تصل إلى 57500 متر مكعب باليوم، قد تمَّ انجازها في إطار البرنامج الاستعجالي لسنة 2002م، حيث تمَّ تنفيذ هذا البرنامج من طرف مؤسستين[3] هما "**LINDE-KCA**" الألمانية، بثمانية محطات بلغت قدرة التحلية بها 22500 متر مكعب باليوم، ومؤسسة " **HYDRO-TRAITEMENT**" في الجزائر بثلاثة عشر محطة بقدرة تحلية بلغت 35000متر مكعب باليوم.

❖ **محطة"LINDE-KCA" الألمانية** ،توزعت محطاتها الثمانية كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3-17): توزع 08 محطات للمؤسسة الألمانية **LINDE-KCA**

الرقم	التعيين	الولاية	القدرة م^3/اليوم
01	عين البنيان 1	الجزائر	2500
02	عين البنيان2	الجزائر	2500
03	بوسماعيل	تيبازة	5000
04	بلام بيش	الجزائر	2500
05	زرالدة 1	الجزائر	2500
06	زرالدة 2	الجزائر	2500
07	الغزوات 1	تلمسان	2500
08	الغزوات 2	تلمسان	2500
المجموع			22500

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الموارد المائية الجزائرية،2012/10/02.

[1] وزارة الموارد المائية،سنة 2012.

[2] محطة أحادية الكتلة تعني ان تحلية المياه بكل مراحلها تتم ضمن قاعدة واحدة .

[3] وزارة الموارد المائية سنة 2012.

يبرز الجدول أن خمسة محطات من بين ثمانية تقع في الجزائر العاصمة، اثنتين، واثنين بتلمسان أقصى الغرب الجزائري، وواحدة فقط بولاية "تيبازة"، أي أنه جغرافيا هناك عدم توازن في توزع المحطات التابعة لهذه المؤسسة، إلا أن قدرة المياه المعالجة يوميا متساوية على مستوى كل المحطات باستثناء تلك الواقعة بولاية "تيبازة"؛ حيث تعرف قدرة يومية ضعف باقي المحطات بـ5000م مكعب باليوم.

- **هيدرو الجزائر** قد توزعت مختلف محطاتها، حسب الجدول التالي وهي تبلغ 11 محطة بقدرات إنتاج مختلفة ومواقع مختلفة أيضا.

جدول رقم (3-18):مفصل لمحطات "**HYDRO-TRAITEMENT** "

الرقم	التعيين	الولاية	القدرة م^3/اليوم
01	بوسفر 1	وهران	3000
02	بوسفر 2	وهران	2500
03	سكيكدة 1	سكيكدة	2000
04	سكيكدة 3	سكيكدة	5000
05	تقزرت	تيزي وزو	2500
06	المركب المنكسر 1	الجزائر	2500
07	كاب كازين	الجزائر	2500
08	كورسو	بومرداس	5000
09	الكثبان	وهران	5000
10	المركب المنكسر2	الجزائر	2500
11	عين البنيان 3	الجزائر	2500
المجموع			35000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الموارد المائية الجزائرية،2012/10/02.

ويبين الجدول أن أكبر المحطات هي محطات سكيكدة، بومرداس ووهران، حيث بلغ حجم المياه المحلات 5000م مكعب باليوم، وكان أخفض حجم لمحطة سكيكدة 1، أما جغرافيا توزيع المحطات فقد مست خمس ولايات جزائرية متوزعة بين اتجاه الشرق (بومرداس، سكيكدة وتيزي وزو)، والوسط (الجزائر)، والغرب (وهران)، حيث عرفت توزيعا مقبولا إلى حد ما، مقارنة بمؤسسة

"**LINDE-KCA** " الألمانية، وإن كانت تفوقها من حيث قدرة الإنتاج اليومي، فذلك راجع لعدد المحطات البالغ 11 محطة مقارنة بثمانية محطات لمؤسسة "**LINDE-KCA** " الألمانية فهي تفوقها بثلاث محطات مختلفة.

لكن السؤال المطروح : هل هذا ينطبق على نسب المردودية وحجم إنتاج المياه المحلات للفترة 2003-2007م؟ ، ونستوضح الإجابة عن السؤال، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-19): تطور إنتاج المياه المحلات للفترة 2003-2007

السنوات	الإنتاج م^3		المردودية
	المنتظرة	الحقيقية	
2003	3 932 500	756 205	%19
2004	6 775 000	1 292 332	%19
2005	8 201 000	2 848 555	% 35
2006	10 057 000	5 046 091	%50
2007	11 560 000	5 602 499	% 48
المجموع	**40 525 500**	**15 545 682**	% 38

المصدر: وزارة الموارد المائية سنة 2010.

تتراوح نسب مردودية " **HYDRO-TRAITEMENT** " في الفترة 2003-2007 بين 19 و50% وقد عرفت أحسن نسبها سنة 2006 بـ50 %، وكسابقتها عرفت سنة 2007 انخفاضا في حجم المياه المحلات،إلا أنه انخفاض بسيط قدر بنسبة .2%، وقد بلغت نسبة المردودية في متوسط الفترة 38% أي أن 62 % من طاقة هذه المؤسسة غير مستغلة.

وفي العموم فإن متوسط المردودية بين المحطات الأحادية الكتلة تبلغ 48,5 %، وهي قيمة أقل من النصف، ولا يرجع هذا إلى عدم توفر المياه المالحة، وإنما يرجع إلى السياسات المتبعة، والتكلفة الباهضة.

2. **المحطات الأحادية الكتلة الموجهة للغرب**: نظرا للجفاف المستمر الذي عرفته منطقة الغرب الجزائري فقد تم اتخاذ إجراء يقضي بلا مركزية المحطات وتوجيهها نحو الغرب، في عين تموشنت وتنس.

جدول رقم (3-20): توزع المحطات الموجهة للغرب

الرقم	المحطات	القدرة	التكليف الأولي	الولاية	التكليف الحالي	الولاية
1	سكيكدة	3×1000	بالمهيدي	سكيكدة	بوزافر	وهران
2	المركب المنكسر3	2500	المركب المنكسر	الجزائر	بوزافر	وهران
3	رغاية3	2×2500	الرغاية	الجزائر	كثبان عين الترك	وهران
4	المركب المنكسر2	2500	برج الكيفان	الجزائر	بوزجار	عين تموشنت
5	عين البنيان 3	2500	عين البنيان	الجزائر	بوزجار	عين تموشنت
6	المركب المنكسر1	2500	برج الكيفان	الجزائر	شط الورد	عين تموشنت
7	كاب كازين	2500	كاب كازين	الجزائر	شط الورد	عين تموشنت
8	كورسو	5000	كورسو	الجزائر	تنس	شلف

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الموارد المائية الجزائرية،2012/10/02.

من خلال ما سبق نجد أن استحداث 08 محطات تتمركز حاليا بين ثلاث ولايات رئيسية هي وهران، وعين تموشنت والشلف، بعدما كان التكفل بمنطقة الغرب يتم من خلال المحطات الواقعة بالجزائر العاصمة وسكيكدة.

3. **المحطات المستحدثة** : من بين محطات تحلية البحر المدرجة ببرنامج 2002-2003 قد استلمت سنة 2005م، محطة (Kahrama) بولاية وهران، وسنة 2008م استلمت محطة الحامة بولاية الجزائر.

جدول رقم (3-21): توزع المحطات لتحلية مياه البحر

الاسم	الولاية	القدرة م^3/يوم	سنة العمل
كرامة أرزو	وهران	90000	أوت2005
الحامة	الجزائر	200000	فيفري2008
سكيكدة	سكيكدة	100000	مارس2009
بني صاف	عين تموشنت	200000	ديسمبر2009
مستغانم	مستغانم	200000	سبتمبر2011
هونان	تلمسان	200000	جويلية 2012
أولاد بن أياد	تلمسان	200000	2010
دعودة	الجزائر	120000	2010
كاب جنات	بومرداس	100000	أوت2012
مكتة	وهران	500000	الأعمال جارية
واد السبت	تيبازة	100000	لم ينطلق
تنس	شلف	200000	الأعمال جارية
الشط	الطارف	50000	لم ينطلق بعد
المجموع		47500	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الموارد المائية الجزائرية،2012/10/02.

بلغ متوسط قدرة إنتاج المحطات المستحدثة 47500م مكعب باليوم؛ أي أكبر من قدرات المحطات السابقة التي تتراوح في حدود 3500م مكعب/اليوم وقد شملت ولايات جديدة لم تكن من قبل مثل ولاية شلف، والطارف ومستغانم، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تحقيق استغلال أمثل للموارد، وتخفيض التكلفة الناشئة عن بعد المسافة.

ثانيا/ معالجة المياه المرة: انطلاقا من تحلية البحر في الشمال، كان من المنتظر بداية تنقية المياه المرة في الحوض العالي والجنوب من خلال المحطات العديدة المنشأة لهذا الغرض بالجنوب لتعالج ما بين 100 و300 م^3/ اليوم، إلا أن الحجم المعالج حاليا يتم من خلال محطة (Brédeah) بحوالي

27000م مكعب باليوم بـ7 غ/اللتر، من الملح في الوقت الذي تصل قدرها 34000م مكعب/اليوم، بسبب عدم كفاية الماء المنتج ووحدات القياس المعيبة.

جدول رقم (3-22): حجم المياه المرة المعالجة

اسم محطات	الحجم المعالج	الولاية	القدرة م3/اليوم	سنة العمل
بريدح(**Brédeah**)	20000	وهران	34000	2006
قربوز(**Gharbouz**)	4320	ورقلة	5000	2009
عين الخير(**Ain El Kheir**)	7920	ورقلة	9000	2009
حي بوزيد(**Hai Bouzid**)	9000	ورقلة	10000	2009
مقدمة (**Mekhadma**)	4608	ورقلة	3000	2009
Bamendil (El Khafedji))	5184	ورقلة	7500	2009
بمنديل(**Village Bamendil**)	1440	ورقلة	3000	2009
افري(**Ifri – Gara**)	7560	ورقلة	10500	2009
سوكرا(**Sokra**)	1440	ورقلة	3000	2009
رويست الحديب(**Ruisset El Haddeb**)	21600	ورقلة	27000	2009
تقرت (**Touggourt**)	28800	ورقلة	34000	2009
الواد (**El Oued**)	30000	الوادي	30000	2009
المجموع	141872		176000	

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات وزارة الموارد المائية الجزائرية سنة 2012.

من خلال الجدول نتبين حداثة هذه المحطات، فكلها بدأت العمل سنة 2009م باستثناء محطة واحدة هي محطة"Brédeah "، التي تم إنشاؤها سنة 2006م، والملاحظ أن غالبيتها تتمركز في ولاية ورقلة باستثناء اثنتين واحدة بولاية وهران والأخرى بولاية الوادي، من أصل اثنتي عشر محطة لمعالجة المياه المرّة،وقد سجلت مجموع هذه المحطات حجم مياه معالجة بلغت 141.872م مكعب، وهي نتيجة ضعيفة جدا بالمقارنة مع قدرتها على المعالجة، مما يشير في ذلك للطاقات المتوفرة التي لا تزال بعيدة جدا عن استغلالها.

ثالثا/ معالجة المياه المستعملة :كانت الدول الأجنبية سبّاقة في معالجة المياه المستعملة حيث كانتولاية "اريزونا" الأمريكية أول من إستخدم المياه المعالجة لأغراض الزراعة سنة 1926م[1]،وتوالت بعد ذلك استخداماتها لمجالات متعددة بالجزائر، ولم يكن يخضع استهلاك الماء لمراقبة التلوث، ونجد الطاقات الوطنية الخاصة بمعالجة المياه المستعملة القذرة تتراوح من 90 مليون م مكعب سنة 1999 إلى 270 مليون م مكعب سنة 2005م [2]، وقد أصبحت تقدر بـ350 مليون م مكعب سنة 2008م، لكن المياه القذرة أصبحت تهدد المياه الصالحة مما فرض التغيير،وأصبحت الجزائر تتحكم بشبكة تطهير بمعدل ربط يصل إلى 85 % في كل التراب الوطني، وهي على قسمين اثنين هما :

أ) إعادة الاستعمال المباشر : إن تعبئة المياه المستعملة والمصفاة، ضعيفة جدا[3]، لأن المحطة العاملة الوحيدة حاليا هي وحدة برج بوعريريج بطاقة 2500/ اليوم، والموجهة إلى سقي مساحة 100 هكتار، إلا انه من المفترض حسب برنامج 2009-2013 أن يكون الحجم المعالج 554512م مكعب/ اليوم، موزع كالتالي:

جدول رقم (3-23): الحجم المتوقع لمعالجة المياه المستعملة فترة 2009-2013

الاسم	الولاية	سنة العمل	القدرة م^3/اليوم	الحجم المعالج
برج بوعريريج	برج بوعريريج	2008	2500	30000
ابن زياد	قسنطينة	2009	5000	69120
عين الحوت	تلمسان	2009	9300	30000
وهران	وهران	2010	/	240000
توقرت	ورقلة	2012	460000	10000
غريس	معسكر	2012	1000	3700
براقي	الجزائر	2013	76712	150000
عنابة	عنابة	2013	/	116000
المجموع			554512	648820

المصدر:وزارة الموارد المائية الجزائرية سنة 2012.

[1] بكدي فاطمة"اشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر" ، المرجع السابق ،ص 101.

[2] فراح رشيد"واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر"، المرجع السابق ،ص 14.

[3] وزارة الموارد المائية.

وتنتشر محطات معالجة المياه المستعملة بين ثمانية ولايات بمعدل محطة لكل ولاية، وحسب الجدول يوجد ثلاثة محطات بالشرق الجزائري، محطة واحدة بالوسط متواجدة بالجزائر العاصمة وهي مبرمجة للعمل سنة 2013م، والباقي ثلاث محطات متواجدة بالغرب الجزائري مع محطة مبرمجة بولاية "ورقلة" لسنة 2012.

ب) إعادة استعمال غير المباشرة: تخص التعبئة غير المباشرة للمياه المستعملة المصفاة وغير المصفاة للماء المتواجد بالسدود، إذ إن الحجم الكلي للمياه المستعملة من خلال السدود موزعة بين :

- المياه المستعملة المجمعة غير مصفاة ومعبئة.
- المياه المستعملة المجمعة مصفاة ومعبئة.

ويبلغ إجمالي المياه المطروحة سنة 2008م في الجزائر 750 مليون م مكعب/السنة[1]، وهي كمية تفوق الطاقة الاستيعابية لأكثر من 7 سدود من الحجم الكبير بسعة 100مليون م مكعب،وسوف يتجاوز هذا الرقم الـ 1.150مليون م مكعب، بحلول سنة 2020م، يلاحظ في المقابل أن المياه المعالجة غير مستغلة اقتصاديا، حيث ترمى في الأودية غير المصممة[2]، حيث يتبخر الجزء الأكبر منها، والباقي ينفذ بشكل عشوائي في الأرض، مما يحول دون الاستفادة المثلى منها،وقد تم تسجيل عدة شكاوى للفلاحين المعتمدين في سقي أراضيهم على مياه واد شلف من عدم وصول الكمية اللازمة لري أراضيهم.

[1] فراح رشيد"واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر"، المرجع السابق،ص 14.

[2] بكدي فاطمة"اشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر" ،المرجع السابق،ص 102.

المبحث الرابع:مساهمة الصناعة الغذائية بالجزائر في المتغيرات الاقتصادية الكلية

نحاول من خلال هذا المبحث تبيان مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري ككل من خلال المساهمة في خلق القيمة المضافة، والمساهمة في توازن ميزان المدفوعات عبر الميزان التجاري، بالإضافة لامتصاص البطالة من خلال كل القطاعات التي تشغلها.

المطلب الأول: خلق القيمة المضافة

تحتفظ الصناعة الغذائية بمكانتها في خلق القيمة المضافة إذ ساهمت ولا تزال تساهم في خلق القيمة المضافة للإنتاج الجزائري الخام. فقد احتلت المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات، من سنة 1970 إلى 1995م،[1] ويعود السبب في ذلك إلى تطور بعض فروع إنتاجها.

ومن خلال قراءة أولية لمعطيات الجدول الموالي، نلاحظ أن مساهمة الصناعة الغذائية في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري تتراوح ما بين5 و6 %، إذ لم تتعدَّ بعدُ سقفَ الـ6%، وهي نسبة ضعيفة جدا، خصوصا إذا ما قورنت بضخامة فاتورة الاستيراد، لكنها تبقى في مقدمة الصناعات الجزائرية من حيث خلق القيمة المضافة، إذ بلغت مساهمة هذه الأخيرة على مستوى القطاع الصناعي في نهاية المخطط الخماسي الأول الممتد بين سنتي1980و1984م بـ8.1%، وقد ارتفعت هذه النسبة لتبلغ 11.2% في نهاية المخطط الخماسي الثاني الممتد بين سنتي 1985و1989م، وهذا راجع إلى استراتيجية التصنيع التي انتهجتها الدولة خلال هذه المرحلة والمتمثلة في توسيع قاعدة الصناعات الخفيفة، ومن سنة 1990 إلى 1995 أصبحت مساهمة الصناعات الغذائية على مستوى القطاع الصناعي تقدر بحوالي 11%.

[1] طرشي محمد،" الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة الصناعة الغذائية "،رسالة ماجستير اقتصاد،جامعة شلف،2005،ص 175.

الجدول رقم (3-24): مقارنة القيمة المضافة للصناعة الغذائية الجزائرية الى القيمة المضافة الكلية

الوحدة: مليون دج

السنوات	القيمة المضافة للصناعة الغذائية	القيمة المضافة الكلية	النسبة المؤوية %
1995	45232,6	877897.0	0.05
1996	60243,4	1106664.1	0.05
1997	69646,1	1197806.4	0.05
1998	87334,3	1362237.9	0.06
1999	96108,7	1573882.3	0.06
2000	104611,5	1685573.0	0.06
2001	108898,3	177970.1	0.06
2002	115114,4	1922581.9	0.05
2003	114857,5	1996764.7	0.05
2004	24877.0	680523.4	0.05
2005	25362.8	729855.7	0.05
2006	24163.1	816070.3	0.01
2007	26148.4	911184.3	0.01
2008	28236.2	1040012.3	0.01
2009	32379.9	1130973.2	0.02
2010	33656.1	1290138.4	0.02
2011	38418.4	1403549.6	0.02

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS"2012.

نلاحظ من خلال الجدول أن كلاً من القيمة المضافة للصناعة الغذائية والاقتصاد الوطني في تطور مستمر من سنة 1995 إلى غاية سنة 2011م، إلا أن تطور القيمة المضافة للصناعة الغذائية كان تدريجيا. حيث لم يعرف انخفاضا إلاّ في سنة 2003 مقارنة بسنة 2002م، رغم أن الانخفاض قد كان ضئيلا لا يكاد يذكر.

لذلك نحاول معرفة مكانة كل جانب (في القطاع العام والخاص) على حدة في القيمة المضافة الكلية الخاصة به، من خلال جدول يبرز تطور مساهمة الصناعة الغذائية العامة في خلق القيمة المضافة العامة بالاقتصاد الجزائري.

جدول رقم(3-25):مقارنة بين القيمة المضافة للصناعة الغذائية والقيمة المضافة الكلية للقطاع العام

القيمة: مليون دج

السنوات	القيمة المضافة للصناعة الغذائية للقطاع العام	القيمة المضافة الكلية للقطاع العام	النسبة%
1995	26757,2	563 078,30	04
1996	36065,1	650 356,90	05
1997	36228,2	682 447,50	05
1998	41515,4	756 859,80	05
1999	42371,9	891 441,60	04
2000	40013,2	933 873,10	04
2001	34331,2	939 164,90	03
2002	34571,6	980 600,70	03
2003	28361,5	1 011 593,10	02
2004	26364.0	1 114 433,30	02
2005	24699,4	1 243 855,40	01
2006	24723,8	4201147,1	05
2007	23659,8	4592957,7	05
2008	24240,1	397206,9	04
2009	25995,7	400984,5	07
2010	27586,1	480613,7	5.7
2011	15024,5	568090,8	2.6

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية" ONS"2012.

إن القيمة المضافة الكلية للقطاع العام ككل، قد عرفت قفزةً من سنة 2005 إلى سنة 2006، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها تضاعفت حوالي ثلاث مرات، ولم يساهم في هذا التطور القطاع العام للصناعة الغذائية، حيث عرف نموا ضعيف جدا في الفترة نفسها.

فلقد عرفت القيمة المضافة للصناعة الغذائية للقطاع العام سنة 2011 انخفاضا محسوسا ، الأمر الذي لم يعرفه القطاع ككل من قبل، ويرجع ذلك إلى خصوصية قطاع الصناعة الغذائية، التي تستقطب بطبيعتها صغارَ المستثمرين،وهذا يتناسب مع القطاع الخاص بشكل كبير على عكس القطاع العام الذي يتطلب رأس مال كبير.

وإذا ما أضفنا استفادة هذا الأخير (القطاع الخاص) من إجراءات محفزة على عكس القطاع العام (الخوصصة) فإننا نفسر الانخفاض المستمر للمؤسسات العامة الناشطة في الصناعة الغذائية مقارنة به؛ حيث عرف نموا متواصلا حتى سنة 2011م، كما هو مبين في الجدول، مما يعكس عدم السير الواحد للصناعة الغذائية والاقتصاد ككل في القطاع العام.

جدول رقم(3-26):مقارنة القيمة المضافة للصناعة الغذائية الخاصة مع القيمة المضافة الكلية للقطاع الخاص

السنوات	القيمة المضافة للصناعة الغذائية للقطاع الخاص	القيمة المضافة الكلية للقطاع الخاص	النسبة%
1995	18475,3	314 819,60	05
1996	24178,2	456 307,20	05
1997	33418	515 358,90	06
1998	45818,9	605 378,20	07
1999	53736,8	682 440,70	07
2000	64598,3	751 699,90	08
2001	74567,1	840 625,20	08
2002	80542,8	941 981,20	08
2003	86496,0	985 171,60	08
2004	93503,7	1 069 195,70	08
2005	101787,9	1 128 473,70	09
2006	121298,8	3144315,9	03
2007	132432,4	3438658,3	03
2008	139920,0	642805,4	03
2009	161550,8	729988,7	03
2010	169955,5	809524,7	03
2011	23393,9	835458,8	03

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات" ONS" 2011.

إن القيمة المضافة الكلية للقطاع الخاص قد عرفت نموا طوال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2011م، وقد ساهم القطاع الخاص للصناعة الغذائية في هذه الزيادة بنسب ضعيفة

لكن موجودة. فنمو القطاع الخاص على امتداد هذه الفترة الزمنية(2011/1995م)،ا يوضح لنا أنه قد سار على وتيرة الاقتصاد الوطني الكلي.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة الغذائية في التشغيل

تعتبر الصناعة في مقدمة القطاعات المشغلة لليد العاملة، من خلال مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار،وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و بما أن الصناعة الغذائية هي بدورها أنشط فرع في الصناعة، فهذا يبرر احتلالها المرتبة الأولى في التشغيل، وبالتالي امتصاص البطالة، وفقَ ما تؤكده إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. ففرع الصناعات الغذائية قد كان له الاهتمام الأوفر من طرف المستثمرين في القطاع الصناعي.

إن انتعاش قطاع الصناعة خارج المحروقات وفرع الصناعة الغذائية على وجه الخصوص ومساهمتها في التشغيل، يرجع إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص الذي كان له الغالبية الساحقة في التشغيل، فقد كانت المشاريع المستثمر فيها عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للسداسي الأول لسنة 2013م (ANDI) 814 مشروع من أصل 4768 مشروع في المجموعما قارب نسبة 17.07 بالمائة بتطور بلغ 33.8 بالمائة مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2012، مشغلة بذلك ما نسبته 39.16 % بما مجموعه 29604 عاملا، لكن الجدير بالذكر هو أن نسبة 99.43 % من هذه المشاريع، هي مشاريع وطنية، وأن نسبة التشغيل عن طريقها قد بلغت 94.64% من خلال 4741 مشروعا، في الوقت الذي ساهمت المشاريع الأجنبية بتشغيل ما نسبته 5.36 % بـ 27 مشروع فقط،[1]وهو ما يعبّر عن الهوة الكبيرة في التشغيل بين المشاريع الأجنبية والوطنية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الاختلاف الواقع في مستوى الأجور والتحفيزات الممنوحة من طرف المشاريع الأجنبية.

إن الصناعة الغذائية من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهمت في تشغيل 2582 عاملا المستحدثة من خلال 32 مشروع من أصل 39984 منصبَ شغل مستحدث من 360 مشروع؛ أي ما يعادل نسبة 06%،بالرغم من أن الصناعة الغذائية قد مثّلت في سنة 2006م أكثرَ من ثلث المشاريع المستثمر بها،واليد العاملة المشغلة معا، فقد بلغت نسبة اليد العاملة 34,05 % سنة 2006م، ويليها فرع الكيمياء-المطاط-بلاستك من حيث المساهمة في التشغيل.[2]

[1] Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2013,p32

[2] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**)سنة2012.

إن انخفاض نسبة التشغيل بالنسبة للصناعة الغذائية سنة 2011 مقارنة بما سبق هو انخفاض مؤقت، إذ يمكن إرجاع مساهمة هذه المشاريع بسنبة 74,74 % في سنة 2006م، في التشغيل إلى كونها إنشاءات جديدة، وأما الباقي فهو للتوسيع و إعادة الاعتبار.[1]

وأما بالنسبة لمساهمة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل،فقد كان فرع الصناعة المشغل بالأغلبية، حيث فاقت نسبة مناصب الشغل المستحدثة من خلال الصناعة ككل نسبة 69.9%، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3-27):حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من طرف مشاريع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2012/03/31 حسب قطاع النشاط

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	عدد العمال	النسبة
الصناعة	405	61	21976	69.9
البناء والأشغال العمومية	150	22	6275	19.9
الفلاحة	03	0.4	254	0.8
الصيد	04	0.6	209	0.7
الخدمات	106	16	2757	8.7
المجموع	668	100	31471	100

المصدر: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**FGAR**)2012

وبعد قطاع الصناعة يأتي قطاع البناء والاشغال العمومية بـ150 مشروعا، بنسبة تشغيل بلغت 19.9%، وترجع الحصة الغالبة في التشغيل إلى قطاع الصناعة نتيجة لقوة الصناعة الغذائية، وقد توزعت الصناعة من خلال المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروعها كالتالي:

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ،ص 22.

جدول رقم (3-28): توزع مناصب العمل حسب فروع الصناعة من خلال صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لغاية2012/03/31

القطاع	عدد العمال	النسبة
المناجم والمحاجر	364	1.2
الحديد والصلب والكهرباء	3747	11.9
مواد البناء والزجاج	1827	5.8
كيمياء-مطاط-بلاستيك	3815	12.1
الصناعة الغذائية والتبغ	7121	22.6
النسيج والألبسة الجاهزة	649	2.1
صناعة الجلد والأحذية	165	0.5
الخشب،فلين،الورق والطباعة	2015	6.4
صناعة مختلفة	2273	7.2
مجموع الصناعة	21976	69.9
المجموع الكلي	31471	100

المصدر: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**FGAR**)2012.

نلاحظ أن الصناعة الغذائية تتصدر قطاع الصناعة بأكبر عدد مناصب العمل المستحدثة حيث بلغت 7121 منصب عمل، مما مثل نسبة 22.6 % من الصناعة ككل، ويمكن إرجاع ذلك لعدد المشاريع والبالغة 129 مشروعا، خاصة بفرع الصناعة الغذائية من مجموع 405 لقطاع الصناعة ككل.

وأما التشغيل بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فقد تم من خلاله خلق ودعم العديد من المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية كما هو مبين بالجدولين التالين:

جدول رقم (3-29):توزع حصيلة مناصب الشغل حسب الشهادات المسلمة من**ANSEJ** منذ النشأة لغاية 2013/06/30

قطاعات النشاط	عدد المناصب الشغل
خدمات	482307
الزراعة	278036
الصناعة التقليدية	203505
الصناعة	165426
نقل المسافرين	65636
نقل البضائع	146787
البناء والأشغال العمومية	130100
نقل التبريد	45851
الصيانة	15932
الأعمال الحرة	20007
الصيد	8048
الري	4687
المجموع	1566322

المصدر: Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2013,p39

إن قطاع الصناعة من خلال مشاريع الوكالة قد شغل لغاية 2013/06/30 ما يقارب 165426 عاملا؛ أي ما نسبته 10% من مجموع ما شغلته الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لنفس الفترة من خلال شهادات الضمان الممنوحة. كما كانت حصيلة التشغيل للصناعة من خلال المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة منذ نشأتها لغاية 2013/06/30 كالتالي:

جدول رقم (3-30):توزع مناصب الشغل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط منذ النشأة لغاية 2013/06/30

قطاعات النشاط	عدد المناصب الشغل
خدمات	193601
نقل المسافرين	41214
الصناعة التقليدية	102884
نقل البضائع	94148
الزراعة	71309
الصناعة	40847
البناء والأشغال العمومية	63466
الأعمال الحرة	12922
الصيانة	13460
الصيد	3966
الري	1888
نقل التبريد	21230
المجموع	660935

المصدر: MIPI,Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2013,p39

لقد قامت الصناعة بتشغيل40847 عاملا من خلال المؤسسات المصغرة؛ أي نسبة 06% من مجموع التشغيل للمؤسسات المصغرة.

أما من حيث الجنس في مجال الصناعة من مجموع 12541 مشروعا، فقد تحصل الرجال على 10741 مشروعا، بينما تحصل النساء على 1800 مشروعا، بنسبة 14%، وأما بالنسبة لقطاع الصيد فقد مثلت نسبة النساء 02%، وفي الفلاحة بنسبة 05%.[1]

[1] MIPI,Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2013,p41.

خلاصة الفصل

تتوفر الجزائر على مقومات مشجعة لقيام صناعة غذائية سواء من حيث المادة الأولية من إنتاج فلاحي أو صيدي، أو قطاع المياه الذي من دونه لا يمكن أن تتوفر المادة الأولى لقيام الصناعة الغذائية.

وقد عرف المنتوج الصيدي في الجزائر قفزة يراها المسؤولون قفزة مميزة، لكن الواقع يظهر مدى الفجوة القائمة بين ما نملك وما نقوم باستغلاله، وان كان القطاع قد تطور، فالسبب الأول يعود لاعطاءه إدارة خاصة به دون إرفاقه بوزرات أخرى، إلا أن الوعي بأهمية القطاع يبقى دون المستوى المطلوب، فالرغبة في تطوير هذا القطاع تهدف في المقام الأول لسد العجز، وليس لاستدامته من خلال استغلاله، باعتبار أن استدامة هذه الثروة لا تقع على عاتق القطاع المسؤول فقط، ولا تحقق من برامجه وحده، وإنما وجب تظافر جهود مختلف وزارات الدولة وتعاونها وتوحيد أهدافها.

وأما الماء فهو متوفر في الجزائر بأشكال مختلفة أهمها المياه الجوفية، وهو عنصر أساسي في تأمين الصناعة الغذائية، لكن الحصول عليه في شكله النهائي مُكلف، لذلك تسعى الدولة جاهدة لتثمين هذا المورد من خلال استراتيجية تهدف إلى ضمان توزيع متوازن وعادل وباستمرار للمياه على مستوى كل جهات البلاد.

وقد أعطت السياسة المنتهجة من طرف الدولة نتائجَ مشجعة جدا ، إذ رفعت قدرات هذا القطاع مما يصب مباشرة في دعم قدرة القطاع الزراعي، الذي رغم نموه المستمر إلا أنه لا يعادل النمو السكاني وتطور المستوى المعيشي للمستهلكين الجزائريين.

تمهيد :

تتباين مساهمة ونصيب المنتجات الغذائية في وجبة المستهلك الجزائري خاصة تلك الصادرة عن الصناعة الغذائية،كما هناك توجه من طرف المستهلك الجزائري لمنتجات الصناعة الأجنبية دون المحلية لعدة أسباب.

في هذا الفصل نقف على أسباب توجه المؤسسات إلى فرع معين من الصناعة الغذائية دون آخر،وقد قسمناه إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول : الجانب النباتي لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر ويشمل فرع الحبوب ومشتقاته، السكر، الزيت وتصبير الفواكه والخضروات.

المبحث الثاني: الصناعة الغذائية ذات المصدر الحيواني بالجزائر؛ ويضم فرع الحليب ومشتقاته، اللحوم الحمراء والبيضاء إلى جانب الأسماك.

المبحث الأول: الجانب النباتي لفروع الصناعة الغذائية بالجزائر

يقصد بفروع الصناعة الغذائية التي تنتمي للفرع النباتي، تلك الفروع التي مصدر موادها الأولية هو نباتي، وفي مقدمتها الحبوب بكل مشتقاتها، الزيت على أساس مصدرها النباتي المتمثل في نبتة عبّاد الشمس أو الحبوب، إلى جانب تصبير الخضروات والبقول مع إدراج السكر بحكم مصدره المتمثل في الشمندر السكري.

المطلب الأول: الصناعة الغذائية للحبوب ومشتقاته بالجزائر

لا يغطي الإنتاج الوطني من الحبوب من الاحتياجات إلا 30 إلى 40 %من الطلب، بالرغم من أنه يعتبر المادة الأساسية الأولى لوجبة الغذاء الجزائرية، وذلك يرجع للتذبذب في كمية الإنتاج المحصلة زراعيا وصناعيا.

جدول رقم (4-1): إنتاج الحبوب ومشتقاته بالجزائر الوحدة: ألف طن

السنوات	2010	2011	2012
القمح	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1503.90	1104.21	1591.72
الذرة الرفيعة	0.11	0.94	1.75
ذرة الشامية	0.36	0.58	1.75

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

يتصدر القمح دائما قائمة الانتاج الزراعي الجزائري من مجموعة الحبوب عامة بسبب النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري، الذي يتناول القمح بطريقة مباشرة وغير مباشرة، الأمر الذي يستدعي تخصيص حصة الاسد من المساحة الصالحة للزراعة لإنتاج القمح.

رغم أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية تعلن باستمرار عن تحقيق اكتفاء ذاتي من هذه المادة الحساسة للمستهلك الجزائري، إلا أن الواردات حاضرة كل سنة.وقد كانت الكميات المستوردة سنة 2012 كالتالي:

جدول رقم (4-2): واردات الحبوب بالجزائر الوحدة: ألف طن

السنوات	2012
الحبوب والدقيق	7946.15
دقيق القمح	12.05
القمح	5057.38
الشعير	160
الذرة	0.40
ذرة الشامية	2588.34

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

ونعلم إن واردات الحبوب قد كانت تؤمنها الدولة منذ 1962م، من خلال الديوان الوطني لإنتاج الحبوب (OAIC)، أما ابتداء من سنة 1990م، حين تخلت الدولة عن احتكار التجارة الخارجية،فقد تعامل بعض الخواص مع السوق العالمية للحبوب، سجل دخول القطاع الخاص. أما بالنسبة للتحويل فقد تضمن عمليته مرحلتين، هما: تحويل أولي ثم تحويل ثانوي ، حيث يضمنان إنتاج عدة منتجات من مشتقات الحبوب منها الكسكس، الخبز، العجائن الغذائية، الحلويات ...

أ)- **التحويل الأولي**: يتلخص في عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة (Minoterie ,Semoulerie)، وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة تستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي .

إن مجال التحويل الأولي يتكون من مجموعة المتعاملين الاقتصاديين الذين لهم ميل لمعالجة القمح (اللين والصلب) الممثلين بوحدات تصنيع الرياض من خلال مؤسساته الجهوية بالجزائر،سطيف،قسنطينة،تيارت وسيدي بلعباس منذ سنة 1962 حتى سنة 1993.

وبدأت صناعة المطاحن في الجزائر تعرف انتعاشا في قدرتها التحويلية، بسبب الاستثمارات المرافقة للقطاع الخاص منذ العشر سنوات الأخيرة مما أدى إلى نمو قدرة المطاحن.

ب)– التحويل الثانوي: تضمن هذه العملية إنتاج مواد نهائية مختلفة، انطلاقا من مخرجات التحويل الأولي، ويضم هذا التحويل عدة نشاطات نذكر منها :

1. **صناعة الخبز والحلويات:** كان هذا النشاط يعتمد على وسائل تقليدية حتى نهاية الثمانينيات، لكنه أصبح يعتمد على وسائل أكثر حداثة، ويشهد حركة ديناميكية فعالة، فيما يخص وسائل الإنتاج، خاصة في النصف الثاني من التسعينيات.

وقد أصبحت معظم الوسائل المستعملة في هذه الصناعة أتوماتيكية منذ 2003م، حيث تم تجديد معظم الآلات والتخلي عن الطابع التقليدي الذي كان يميز هذا النشاط، إذ أصبح عمر معظم وسائل الإنتاج في هذه السنة، بنسبة قدرها 90% يتراوح بين 2 و6 سنوات، و10% منها فقط يصل إلى 10 سنوات[1].

2. **العجائن الغذائية** : تعتبر صناعة العجائن الغذائية من أقدم الصناعات في الجزائر ،إذ ظهرت منذ سنة 1950م، وتطورت بعد سنة 1960م من طرف المؤسسة الوطنية (SEMPAC) التي كانت متخصصة في فرع الحبوب ومشتقاتها ، حيث تم إنشاء 16 وحدة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و1980 وبلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 1688 قنطارا في اليوم . ولم يستثمر القطاع الخاص في هذه الصناعة، إلا في سنوات الانفتاح الاقتصادي أي بعد سنة 1990م.

نشير إلى أن مصدر غالبية الواردات من منتجات الصناعة الغذائية للحبوب ومشتقاته التي تغطي العجز بين الطلب والإنتاج المحلي هو الاتحاد الأوروبي، وهي تشمل علامات مشهورة، حيث بلغت أسعارها وأسعار بعض العجائن المحلية مثلا نهاية سنة 2012 على النحو الآتي:

- كيس 1 كلغ: الكسكس السميد 80دج، عجائن محلية70دج ، والعجائن المستوردة 110دج.
- كسكس الشعير بكيس 800 غ بـ75دج .

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op cit. P114

- العجائن ذات 500 غ: المحلية بـ35دج، والمستوردة بـ55دج.

3. **صناعة البسكويت** : لقد عرفت هذه الصناعة تطورا مع بداية الثمانينيات، وذلك بفضل القطاع الخاص، الذي تعرّض لمنافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة لتميزها بالجودة، غير الصناعة المحلية قد بدأت تنافس بشدة المنتجات المستوردة بعد عمليات تأهيل، ونتيجةً لاستثمارات جديدة في هذه الصناعة، بالإضافة إلى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف وتنويع المنتجات.

إن إنتاج البسكويت يتميز بالتنوع، إلا أنه يشترك في كونه إنتاجا تقليديا يختلف من نوع إلى آخر حسب الإضافات من معطرات غذائية، وكاكاو، شكولاطة، مربى ...

إن الحبوب ومشتقاتها عامة، قد عرفت أشكالا متعددة في التغليف، بحسب الحجم والنوعية، حيث نجد السميد بالكيس الورقي من حجم 50 كلغ و25 كلغ، وأما الفرينة بكيسها الورقي فتتوفر في الأحجام الآتية: 1، و2 و5 و10كلغ.

لقد تأثر القطاع سلبا نتيجة انخفاض المخزون العالمي من الحبوب. حيث تقلص عدد المتعاملين الخواص، وتم تحديد الكمية من طرف المنظم الوطني (OAIC) بنسبة 50 % من القدرة الإنتاجية مما لم يخدم أبدا الصناعة المعتمدة على استراتيجية الحجم، إذ إن المادة الأولية تمثل نسبة تتراوح ما بين 75% إلى 80 %[1]من المنتج النهائي بالنسبة لصناعة تحويل الحبوب. (هامش ضعيف جدا من أجل مردودية تكافئ عوامل الإنتاج)، فجودة المنتج لا يمكن تأمينها ابتداءً من 70 % من إمكانيات الطحن.

إن نوعية القمح لها دور مهم في مردودية المؤسسة المحولة إذ تشترط ظروفا خاصة، منها الرطوبة والحرارة المناسبة، لكن القمح المحلي يفتقر إلى تلك الشروط كما يتفقر إلى تقنيات الجودة، مما يجعل خصائصه رديئة، ويسهم في خفض مردودية وانحراف التنافسية فيه بالنسبة للمؤسسة المحولة مقارنة بالصناعة الأوروبية.

[1] MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit ,P16

المطلب الثاني: صناعة الزيوت الغذائية بالجزائر

تعتبر صناعة الزيوت من أقدم الصناعات الغذائية في العالم، ولازالت تتطور وتمثل أحد الصناعات التحويلية التي تستهدف إنتاج الزيت من البذور الزيتية؛ أي أن "إجراء العمليات التصنيعية عليها تستهدف تغير شكل وحالة المادة الخام (البذور الزيتية) من خلال عمليات تصنيعية مختلفة (استخلاص وتكرير) وذلك لإنتاج الزيت ليشبع حاجة المستهلك"[1].

إن صناعة الزيوت النباتية وتجارتها تحتل أهمية خاصة في مختلف دول العالم، باعتبارها من الصناعات الأساسية لإنتاج زيوت الطعام والسمن النباتي، إضافة الى استخدامها في إنتاج الزيوت الصناعية والعلف؛ فالسوق العالمي لإنتاجها قد تضاعف بـ9 مرات منذ 1964، نتيجةَ الطلب المتزايد على الزيوت، إذ إن الاستهلاك العالمي قد بلغ 143 مليونَ طن للفترة 2006/2005 مقابل 81,8 مليون طن للفترة 1991/1990 (مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السكاني).

ويتصدر إنتاجَ الحبوب الزيتية أربعُ دول رئيسة هي الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 37%، البرازيل 28 %، الأرجنتين 17 %، والصين 8 %، أما في الجزائر فقد تطور انتاجها كالتالي:

جدول رقم (4-3):تطور انتاج البذور الزيتية بالجزائر المساحة:ألف هكتار الانتاج:ألف طن

2010		2011		2012	
المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
296.72	178.69	314.49	421.03	331.18	250.79

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،المرجع السابق،ص 46.

كانت المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التابعة للقطاع العام هي المؤسسة الوحيدة التي تنتج مادة الزيت بواسطة 9 وحدات، وبعد 1998م أنشأت مجموعة (CEVITAL)؛ التابعة للقطاع الخاص 3 وحدات للتكرير، تعتمد على تكنولوجيات حديثة، لكن كل الوحدات سواء تلك التابعة للقطاع العام

[1] زينب دسوقس عيسى"اقتصاديات صناعة الزيوت النباتية في مصر"ماجستير اقتصاد،كلية التجارة بجامعة عين شمس،مصر،2008،ص20.

أو الخاص تقوم فقط بتكرير الزيت المستورد بنسبة 100%[1]. والجدول التالي يبين الكميات المستوردة من الزيت الخام .

الجدول رقم (4-4): تطور الكميات المستوردة من الدهون بالجزائر الوحدة :ألف طن

السنوات	2012
الزيوت النباتية	682.94
المارغرين	6.34
الزبدة والسمن	9.01
زيت فول الصويا	391.10
زيت الذرة	2.18
زيت بذرة الكتان	0.17
زيت عباد الشمس	151.23
زيت السمسم	0.12
زيت بذرة القطن	2.20
زيت الزيتون	0.47

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،المرجع السابق.

ويتم استخلاص الزيوت من بعض المحاصيل الزراعية؛ التي يزرع بعضها بهدف استخلاص الزيوت فقط؛ كالسمسم وعباد الشمس وفول الصويا، ويزرع البعض الآخر أساسا للحصول على ألياف نباتية أو غذاء ؛كالزيتون والكتان والقطن، وتستخلص منها الزيوت أو من بذورها كمنتج ثانوي.

تم توجيه تحويل الحبوب الزيتية واستخلاص زيت الزيتون أما القطاع العام قد عرف مساهمين اثنين فقط، منذ مارس 2006م، على مستوى فروع ENCG -ex (20 % بثلاثة فروع و30 %بفرعين اثنين)، ومثلت قدرات التكرير تغطيتها سنة 2007 بـ2,5 أضعاف حاجيات السوق المحلية،

أما الزيت الخام فتغطيته بـ 3 أضعاف من الطلب، إذ بلغ إنتاج الحبوب الزيتية الطازجة 43000 طن، وتم تحويل 32000طن منها بمعدل معالجة بلغت 106طن /08 سا.

[1] N. ALBANE- .LES INDUSTRIES AGRO-ALIMENTAIRES EN ALGERIE -PME MAGAZINE D'ALGERIE ,N 16 JANVIER 2004.P 19.

وتحتاج المنشآت القديمة للتكرير بما فيها إنتاج الحبوب الزيتية إلى وضع وحدات خاصة بالحبوب وسحقها، (مركب متعدد للحبوب) بـ1500.000 طن على الأقل.

بالنسبة للمارغرين المستخلصة بشكل أساسي من زيت عباد الشمس وصل إنتاجها حسب المتعاملين إلى 75000 طن (2 كلغ/فرد/سنة) ما يعادل الضعفين، إذا أخذ بعين الاعتبار سقف 150000طن، متعامل واحد فقط قارب قدرة تكرير تعادل الطلب الوطني من الزيت الخام والمارغرين بالنظر للطلب الأقصى.

جدول رقم (4-5): توزع قدرات تحويل المنتجات الدهنية بالجزائر (طن/300يوم)

المؤسسة	عدد الوحدات	قدرة التكرير		المارغرين	دهون نباتية
		الاسمية	السنوية	الاسمية	الاسمية
كو جي سي	05	750	225000	42	23
لابال	03	500	150000	80	20
آقرو آند	01	100	30000	/	/
سيفيتال	01	1600	480000	500	/
بروليبوس	01	450	135000	/	/
سافولا	01	600	180000	/	/
منتجون مختلفون	10	/	/	100	/
المجموع	22	4000	1.200.000	722	43

المصدر: MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P16

إضافة للإمكانيات الفعلية للإنتاج المتمثلة في وحدات القطاع العام (حيث يبلغ انتاج المارغارين 122طن/اليوم، من مجموع انتاج التكرير البالغ 1350طن /يوم)، فقد تدعم فرع المارغرين بـ10 منتجين جدد من القطاع الخاص (إمكانية إجمالية قدرت بالمتوسط 100 طن/اليوم).

أما بالنسبة لزيتون الزيت، فإنتاجه يتراوح ما بين 26000 و56000 طن، المعدل الذي سجل في الفترة 2001-2005 بـ 211000 طن من الزيتون من أجل 34000 طن للزيت وبقيمة 75 مليون دولار، هذه القيمة تمثل 60 % من الإنتاج الوطني للزيتون .

وبالنسبة للإنتاج الريفي للفترة 2005/2004 فقد وصل[1] إلى 410000 طن من الزيتون (5%من الإنتاج العالمي المقدر بـ 8000000 طن) من أجل 70000 طن من الزيوت (2,2 %من الإنتاج العالمي المقدر بـ3000000 طن).

جدول رقم (4-6): تطور إنتاج الزيتون مصدر الزيت الوحدة:قنطار

السنوات	التصبير	الزيت	مجموع	مردودية لتر/ق
2002	477690	1441570	1919260	17,8
2003	634740	1041530	1676270	15,9
2004	587980	4100020	4688000	18,5
2005	857035	2307855	3164890	16,4
2006	684750	1962580	2647330	17,8
2007	817780	1271740	2089520	18,7
2008	910990	1629680	2540670	16,0
2009	982505	3769315	4751820	17,8
2010	/	/	3100000	/
2011	/	/	6100000	/
2012	/	/	3900000	/

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مختلفة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2013.

ويتوقع أن يسمح على[2] امتداد 15سنة، بتطوير الإنتاج من 1.3 إلى 4,5 كلغ/فرد/سنة في حالة تحسين تسيير مساحات الزراعة، وتطوير المزروعات الزيتية على مستوى الأراضي شبه القاحلة (500.000هكتار)، والأراضي شبه الصلبة (6000 هكتار)، مع تكثيف السقي في الحوض الأعلى،والجنوب والسهوب بِـ80000 هكتار.

[1]MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux" op cit,P18.
[2] MlPI"les indɨustries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux" op cit,P19

انتاج زيت الزيتون بلغ سنة 2012 ما يقارب 3.9 مليون قنطار بعدما حقق أحسن قيمة له سنة 2010/2009 بانتاج قيمته 56201طن مما سمح للجزائر باحتلال المركز الخامس على مستوى حوض البحر المتوسط بعد كل من اسبانيا ،ايطاليا وتونس

إن قطاع تحويل زيت الزيتون قد عرف 1532 وحدة تحويل، منها 638 معصرة مثالية تعمل بطاقة قدرها 2500طن/8ساعات، أعطت قدرة عصر لـ 502000 طن زيتون، حيث تستعمل التكنولوجيات المتعددة، وتتضمن المعاصر اليدوية البسيطة إلى جانب المعامل المتطورة للاستخلاص والتعبئة، إلا أن أهم مشكلة تواجه هذه الصناعة هي تذبذب الإنتاج الزراعي، حيث تعرف مواسمه جودة في أعوام، ورداءة في أعوام أخرى، مما يؤدي إلى تعطيل الكثير من الطاقات الإنتاجية، خاصة أن هذه الصناعة تعتمد بصفة كلية على المدخلات المحلية الذي لا يلبي الطلب الوطني من هذه المادة .

وأما بالنسبة لزيت المائدة (الطعام)؛ فقد بلغ الحد الأدنى من الإنتاج إلى 47000 طن، لكن إن استثنينا الظروف المناخية القاهرة فيمكن الوصول إلى 87000 طن وفق تسيير عقلاني للمزارع، إذ إن الإنتاج المتوسط للفترة 2005/2001 قد وصل إلى 58000طن، وارتبط بقيمة 50 مليون دولار (40% من الإنتاج الكلي نقدا)، أما في الريف بالفترة 2005/2004 فقد قارب مستوى الإنتاج 59000 طن (8 % من الإنتاج العالمي بما يوافق 730000 طن).

لا يمكن إغفال إمكانية التصدير، خاصة وأنه مابين سنتي 1956 و1961 تم تصدير 11223طن/سنة، وبالتالي فإن حسن استغلال هذه الإمكانية في السوق العالمي يتطلب إستراتيجية حجم وتخفيض التكاليف مع تحسين جودة المنتج.

أما بالنسبة للتحويل فإن هذا النوع من الزيوت يتوفر على 225 وحدة، تتموقع 90 % منها بغرب البلاد ،أما بوسط البلاد فقد سجل منذ 5 سنوات تطور ملحوظ نتيجة للاستثمارات الموجهة له مما دفع بالإنتاج للتضاعف.

إن عدد وحدات التحويل حساس، حيث بقي على حاله منذ 20 سنة، ولكن مع تطور ملحوظ بأكثر من 7,6 أضعاف العدد، أما من حيث عتاد استخلاص الزيوت الممتازة، وعدد تصبير الزيتون فقد تضاعف بـ 5,6 في المجال نفسه. وقد بلغ إنتاج الزيتون لزيت المائدة سنة 2007 ما يقارب 81000 طن.

وبلغ نصيب التصدير سنة 2008 ما يقارب 4,85 ألف طن من زيت الصويا، و1,14 ألف طن من زبدة ودهون، زيت الكاكاو.

إن مجموع ما تنتجه مصانع الزيوت لأصحابها المتعاملين الخمسة في مجال الزيوت ومشتقاتها حوالي مليون طن سنويا؛ أي ما يعادل 2.5 أضعاف الطلب الوطني[1].

المطلب الثالث: الصناعة الغذائية للسكر والمحليات بالجزائر

تقوم صناعة السكر أساسا على محصولين أساسيين هما قصب السكر وبنجر السكر، وقصب السكر هو الأسبق في الظهور من بنجر السكر ، فقد عرف العالم قصب السكر لأول مرة مع غزو الإسكندر الأكبر[2]الهند عام 327 ق.م، إلا أن صناعته يعتقد أن ظهورها كان في القرن الرابع ميلادي، وأن الهنود هم أول من عرفوا صناعة السكر، ثم انتقلت الصناعة من الهند إلى الصين، وكان الهنود يطلقون على السكر(SHAKER-SHACAR)، ومن هنا كانت كلمة (Sugar) أي السكر[3]، ثم انتقلت زراعة القصب إلى إيران، أين عرفه العرب وقت غزوهم لإيران[4]سنة 640م،فاهتموا بتصنيعه، وأقاموا المصانع الضخمة لإنتاج السكر.

تطورت صناعته بفضلهم خلال القرنين التاسع والعاشر، حيث كانت تجارة سكر القصب تكون جزءا هاما من تجارتهم؛ إذ انتشرت زراعة قصب السكر في شمال إفريقيا وجنوب أوربا في وقت واحد عن طريق العرب، ثم انتقلت إلى جاوه وجزر الفلبين عن طريق الصينيين، وقد عرفت صناعة القصب في فرنسا في القرن الحادي عشر، وبعد ذلك انتشرت في سائر أنحاء أوربا.

لقد بدأ تكرير السكر في القرن السادس عشر في ألمانيا وفرنسا وانجلترا ولكن تعتبر البداية الحقيقة للتكرير في بداية القرن التاسع عشر في انجلترا.

---

[1](http://www.echoroukonline.com/ara/articles/383.html)2012/03/13 اطلع عليه يوم

[2] خليل ابراهيم عثمان حسن "التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتطوير الشامل في قطاع الصناعات الغذائية دراسة تطبيقية على شركة السكر والصناعات التكاملية في مصر "ماجستير ادارة أعمال ، جامعو حلوان، مصر،2000،ص 75.

[3] محمد احمد حافظ عثمان الشريف"اقتصاديات صناعة السكر في مصر مع التركيز على صناعة السكر من بنجر سكر"ماجستير اقتصاد ،جامعة عين الشمس،مصر 1998،ص 12.

[4]علاء عبد الرشيد محمد"المنتجات الثانوية لصناعة السكر"مكتبة أوزوريس،مصر،2005،ص 09.

واكتشف "ماجراف" مدير أكاديمية العلوم ببرلين في سنة 1747م، نبات البنجر الذي يحتوي عصيره على نفس المادة السكرية الموجودة بنبات القصب، وهكذا وجدت أوروبا والمناطق الباردة مصدرا أساسيا لصناعة السكر.

وشهد عام 1828م في فرنسا وعام 1836م في ألمانيا نهضة صناعة السكر من البنجر أصبحت قادرة على منافسة صناعة السكر من القصب الذي يزرع في المناطق الحارة بنجاح، كالبرازيل وكوبا وأستراليا والصين ومصر والهند والفلبين.

أما في الجزائر قبل سنة 1962م، فقد كان هناك مصنع واحد لصناعة السكر، بطاقة إنتاج قدرها 300 طن في اليوم، وفي سنة 1966 تم إنشاء شركة (SOGEDIA) وإنشاء مصنع خميس مليانة، وقد كان هذا الفرع يعتمد على المواد الأولية الزراعية المحلية (الشمندر السكري)؛ حيث كان يقدر الإنتاج المحلي من هذه المادة في سنة 1969 حوالي 8200 طن، وبلغ حده الأدنى في سنة 1982 أي 2100 طن فقط[1]، وكانت المساحة المخصصة لزراعة الشمندر السكري تقدر بـ 45000 هكتار من الأراضي المسقية، غير أن هذه المساحة تقلصت لضعف الإنتاج، حيث تقرر في سنة 1981 إلغاء زراعة الشمندر السكري في ولايتي عنابة و قالمة، ثم في ولاية شلف سنة 1983م، وابتداءا من هذه السنة أصبح إنتاج السكر في الجزائر ينحصر في عملية تكرير السكر الأحمر المستورد، وكانت المؤسسة الوطنية (ENASUCRE) هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بتغطية جزء من الطلب المحلي، والباقي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد .

ولأن نشاطات الشمندر[2] السكري وقصب السكر، تعرف مردودية ضعيفة (20طن/هكتار و14 %من السكر، مقابل 60 طن/هكتار و20 % بأوروبا) وهي غير مربحة، يتم استعمال مدخلات عمليات الإنتاج (التمليس الذي يضم 45 بالمائة من السكر غير المبلور)، في إنتاج الخمائر الكحولية وحمض الستيريك.

كما أن قصب السكر كنبتة يتطلب كمية مياه من 800 إلى 1000 ملل، أما الشمندر السكري فهو يتطلب سنة كاملة للنضج ، مما يضيع فرصة الزراعة مرتين في السنة لنباتات أخرى.

جدول رقم (4-7): ميزانية تصنيع السكر من الشمندر السكري والقصب السكري

الشمندر السكري	قصب السكر
السكر نظريا، المحتوي في 1000 كلغ من:	السكر نظريا، المحتوي في 1000 كلغ من:

[1] طرشي محمد،"الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،حالة الصناعة الغذائية"،المرجع السابق، ص 146.

[2] MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux", op cit ,P26.

الشمندر: 165 كلغ.	القصب : 135 كلغ.
الضائع بالتصنيع: 9 كلغ منها:	الضائع بالتصنيع: 20 كلغ منها:
– 3 كلغ بالنشر والتقسيم .	– 6 كلغ بالطحن.
– 1 كلغ بالتصفية والتنقية.	– 0,6 كلغ بالقشدة.
– 5 كلغ غير محدد.	– 1,4 كلغ غير محدد.
سكر باقي في التمليس (غير متبلور) : 21 كلغ	سكر باقي في التمليس (غير متبلور): 12 كلغ
سكر أبيض مستخلص : 135 كلغ	سكر أبيض مستخلص : 115 كلغ

المصدر: MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P27

إن السكر باعتباره نمطا غذائيا منتشرا على مستوى العالم، ومهما جدا في غذاء الإنسان، فهو مصدر جيد، ومنخفض التكاليف، إذ يزود الإنسان بنسب تتراوح بين 40 إلى 80 % من مجموع الطاقة التي يستهلكها الإنسان. وفي الوقت نفسه فإنه يوفر كمية من بروتينات التغذية، كما أنه مصدر كربوني مهم للجسم، لضرورته في تخليق مكونات الخلايا البشرية، إضافة إلى ذلك تعتبر السكريات عموما المخزن الأساسي في جسم الإنسان للطاقة الكيميائية، كالغلايكوجين في الكبد والعضلات.[1]

وقد وجهت الدولة جهودَها لتغطية الطلب المتزايد على هذه المادة الحساسة في غذاء الإنسان، وبالتالي اهتمت باستيراده لينتفع بها الفرد الجزائري، فالطلب على السكر في الجزائر سنة 2008م بلغ 385 مليون دولار ما يعادل 5 % من فاتورة الغذاء الإجمالية[2]. هذا الطلب يتم تلبيته عن طريق الاستيراد كالتالي:

- السكر الأصهب الموجه للتكرير والتنقية يستورد من أمريكا الجنوبية من 700000 إلى 800000 طن /سنة.
- السكر الأبيض يستورد جاهزا للاستهلاك المباشر، من البرازيل والاتحاد الأوروبي من 300000 إلى 350000 طن/ السنة .

وقد كان هيكل الواردات كالتالي:

جدول رقم (4-8): هيكل الواردات الجزائرية من السكر

منتجات	2007	2008

[1] علاء عبد الرشيد محمد،"المنتجات الثانوية لصناعة السكر"،المرجع السابق،ص 10.

[2] MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux", op cit ,P26.

سكر أصهب موجه للتكرير على المستوى الوطني	849.000طن ما يعادل 798.000طن من سكر أبيض مصفى بنسبة 94%	775.000طن ما يعادل 728.500طن سكر أبيض مصفى
سكر أبيض موجه لإعادة البيع بالدولة	340.000طن	300.000 طن
مجموع السكر الأبيض (مكرر+مستورد)	1.138.000طن سكر أبيض	1.0287.500 طن

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مختلفة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2010.

وبقي القطاع العام بالجزائر يحتكر هذا النشاط حتى[1] سنة 2002، حيث شهدت هذه السنة تدخل القطاع الخاص، وقد بلغت قدرة الطاقة الإنتاجية لسنة 2003 حوالي 780.000 طن مقسمة كالتالي:

1. مجموعة (CEVITAL) التي قامت بإنشاء مصنع لتكرير السكر تقدر طاقته الإنتاجية بـ 550.000 طن سنويا .
2. مجموعة (BLANKY) من خلال عقد اتفاقية مع مؤسسة (ENASUCRE) 230.000 طن.

وجهت الجزائر بعد ذلك نشاطات صناعة تكرير السكر المعلّب للاستيراد،حيث بلغت سنة 2012 الكمية المستوردة من السكر الخام 1347920 طن لكنها احتفظت بتصفية السكر وتكريره،[2] بقدرة بلغت 2400 طن/اليوم، بينما كان من المفترض أن تصل تلك القدرة إلى 6400 طن/اليوم، نتيجة تأهيل النشاطات على مستوى وحدة خميس مليانة ، وقالمة، وإنشاء وحدة جديدة للتصفية ببجاية.

جدول رقم (4-9):قدرة معالجة السكر طن/يوم

الوحدات	شمندر سكري	قصب السكر	قدرة التصفية الحالية/سنة 2009	قدرة التكرير المبرمجة
خميس مليانة	1500	/	300	500
قالمة	1500	/	300	500
بجاية	/	/	1800	/
بجاية مشروع	/	/	/	3000
مستغانم	/	300	/	/

[1] طرشي محمد،"الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،حالة الصناعة الغذائية،المرجع السابق ص 146.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية الخرطوم ،المجلد رقم 33،سنة 2013،ص 126.

مشروع	/	900+	/	/
سطيف	/	100	/	/
مجموع	3000	400	2400	4000

المصدر: MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P27

إن الفرد يستهلك السكر بصورة مباشرة في طعامه، لذلك كان المادةَ الأساسية للعديد من الصناعات الغذائية المهمة؛ مثل صناعة الحلويات السكرية المتبلورة والحلويات التقليدية والشكولاطة وصناعة المربات والعصائر والمشروبات الغازية، وأنواع عديدة من البسكويت والمعجنات وأغذية الأطفال والمثلجات اللبنية، كما يدخل في صناعة الأدوية.

وتنتج عن صناعة السكر صناعات أخرى هامة، تعتمد على الاستفادة من المنتجات الثانوية لصناعة السكر مثل المولاس[1]؛ وهو السائل اللزج المتبقي بعد فصل بلورات السكر، ويستخدم لإنتاج الكحول والعطور، وخميرة الخبز وخميرة العلف، وحامض الخليك، والمذيبات العضوية وثاني أكسيد الكربون، وإنتاج المضادات الحيوية. ونلمس في الجزائر ضَعفًا في عدد وقدرات وحدات تكرير وتصفية السكر، إذ إن 4/3 من الاستهلاك الوطني للسكر موجه للاستهلاك المباشر، أما الباقي (200000طن) فيغطي الاحتياجات الصناعية كالتالي:

- المشروبات الغازية وغير الغازية : ..... 100.000 طن.
- المربى، الحلويات والشكولاطة : ..... 50.000 طن.
- معلبات مشتقات الحليب : ..... 20.000 طن.
- استعمالات أخرى : ..... 30.000 طن.

[1] علاء عبد الرشيد محمد"المنتجات الثانوية لصناعة السكر"،مرجع سابق،ص 10.

المطلب الرابع: مصبرات الخضروات والفواكه بالجزائر

أصبح لنشاط الصناعة الغذائية في مجال التصبير مكانته على خلفية التنوع الانتاجي للخضر والفواكه الذي أصبح يلزم المنتجين بضرورة حفظ هذا الانتاج للتمكن من توزيعه عبر مختلف مناطق الوطن.

أولا/تحويل الخصروات: يعرف فرع تصبير الخضروات عامة على أنه مجموعة النشاطات المترابطة والمتداخلة بشكل وثيق عموديا، والتي تهدف لإشباع المستهلك، وذلك حسب أهمية المنتج، وفق العنصرين الآتيين:

- التكامل العمودي الخلفي يتمثل في الإنتاج الفلاحي.
- التكامل العمودي الأمامي يتمثل في التحويل الصناعي.

وتؤخذ من خلال التكامل الخلفي (الإنتاج الفلاحي) الخضرُ المعنية (الطماطم الطازجة مثلا)، وتوجه للتحويل عبر مختلف العمليات في التكامل الأمامي، وتقوم الوحدات بتحويل هذه المادة الأولية (الطماطم الطازجة) إلى مركزة، وكذا إلى منتجات أخرى كالكاتشب، والصلصة ...

وبحسب إحصائيات المنظمة العالمية للتغذية والزراعة، فإن الإنتاج السنوي يتجاوز 100 مليون طن،منها حوالي 29 إلى 30 مليون طن في المعدل العام، توجه للتحويل، و41 % تستهلك بالحوض المتوسط، و34 % بالولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (4-10):حجم إنتاج مجموعات المحاصيل (للخضر الجافة) الوحدة: طن

المحاصيل	2010	2011	2012
البقوليات	72320	78820	84290
الفول الجاف	36620	37980	40510
البازلاء الجافة	6610	7440	9180
العدس	4590	8220	5740

الحمص	23470	24050	27680
الفاصولياء جافة	840	950	1020

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

في قراءة للجدول يظهر النمو المستمر لغالبة الخضر الجافة باستثناء محصول العدس ، ويمكن إرجاع ذلك إلى بقاء اعتماد مردودية هذا المحصول على الظروف المناخية بدرجة كبيرة مما يعرضها للتذبذب الشديد.

جدول رقم (4-11):حجم الواردات مجموعات المحاصيل (للخضر الجافة) الوحدة: طن

المحاصيل	2012
الفول الجاف	1160
العدس	60560
الحمص	56660
الأرز	104870

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية الخرطوم ،المجلد رقم 33،سنة 2013.

هذه الواردات جاءت كنتيجة للمضاربة على أسعار البقوليات بالسوق المحلية التي خلقت حتمية الاستيراد الى جانب أذواق بعض المستهلكين الجزائريين التي تفضل المنتوج الأجنبي على نظيره المحلي.

وأما مجموعة الخضر الطازجة التي تضم البطاطا، والطماطم، الجزر، الفاصولياء ... فقد عرفت نموا متفاوتا من سنة 2010 إلى سنة 2012م، نوضحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-12): حجم إنتاج مجموعات المحاصيل (للخضر) الوحدة:طن

المحاصيل	2010	2011	2012
البطاطا	3300310	3862190	4219480
الطماطم	718240	771610	796960
البصل	1001300	1144170	1183270
الثوم	64490	53980	77650
البطيخ	1223770	1285130	1495080
الجزر	323860	342180	354100

البازلاء الخضراء	125120	127680	140590
الخيار والقثاء	115540	109990	115160
باذنجان	90680	94810	91830
كرمب (الملفوف)	50980	59050	83370
قرنبيط	87930	105830	119220
الفاصولياء	53480	54580	60790

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية،المرجع السابق.

لقد عرفت مجموعة الخضر نموا من سنة إلى أخرى، إلا أن البطاطا تتصدر هذه المجموعة، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد هذه المادة الحيوية في وجبة المستهلك الجزائري بالدرجة الأولى.

وبالرغم من تخبط الفرع النباتي في مشاكل متعددة، والتي تبدأ بغياب التنظيم لدى المنتجين، إلى جانب انعدام شبه كلي للمشاتل الصناعية لفرع تصبير الخضروات عموما، وعدم التحكم في السقي والرعي وعدم تماشي نوعية الأسمدة مع ظروف المنطقة والسوق، إلا أنه لا يمكن إغفال أن الإمكانيات المتاحة المتمثلة في المناخ والموقع الجغرافي المناسب، وتوفر اليد العاملة غير المكلفة، قد سمحت بإنتاج حوالي 37000 طن من الخضروات المصبّرة، وهي أكبر من الحاجيات المطلوبة في السوق والمقدرة بـ 35000طن[1]، لذلك استوجب متابعة وتأطير الفلاح، ومعالجة مشكلة العقار، والأهم من ذلك هو تشجيع الأبحاث العلمية الفلاحية، والتنسيق بين قطاعي الفلاحة والصناعة.

أما الواردات فكانت كالتالي:

جدول رقم (4-13): حجم الواردات من مجموعات المحاصيل (للخضر) الوحدة : طن

المحاصيل	2012
الخضر المجهزة والمحفوظة	10320
البطاطا	113260
الطماطم	200
البصل	3280
البطيخ	3860
الفاصولياء الخضراء	20

[1] شيباح مسعود وبقول محمد الصالح ،"رهانات ومعوقات السوق الجزائري للطماطم الصناعية"،ملتقى الاوراسي،جوان 2008،ص4.

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

ثانيا/مصبرات الفواكه: عرف الفرع منذ بداية سنوات التسعينيات تدخلا قويا ونموا سريعا من خلال القطاع الخاص، الذي يمثله أكثر من 120 مؤسسة[1]، إلا أن صناعة العصائر لا تزال ضعيفة بسبب استيراد غالبية مدخلاتها من نكهات، كما تستورد فيها حتى عبوات الحفظ.

يتنوع الإنتاج الجزائري من الفواكه بين خمس مجموعات، تتوزع على كامل التراب الوطني، فبالنسبة للحمضيات، فإن إنتاجها يتركز في ولاية البليدة بنسبة 35 % من المجموع، ثم في الجزائر،وتيبازة،وشلف وغليزان، وأما الفواكه ذات النواة، فشتغل 80 % من المساحة، التي تجمع ستة فواكه أساسية هي التين،والتفاح، والمشمش، واللوز، والأجاص، والخوخ، ويتركز إنتاجها في ولايات الشمال، وأما نخيل التمور فيتركز في ولاية أدرار، وبسكرة، وورقلة، والوادي وغرداية، وتعرف التمور عدة أنواع، أهمها دقلة بيدة بنسبة 44 %، ودقلة نور 40 % .

وقد عرف الإنتاج نموا جديرا بالذكر، تطور في السنوات الأخيرة كما يلي :

جدول رقم (4-14): تطور إنتاج الفواكه بالجزائر حسب مجموعاتها الوحدة : قنطار

السنوات	الحمضيات	الكروم	الثمار	التمور	التين
2002	5194590	2343970	5031490	4184270	606940
2003	5599300	2779680	5706590	4922170	632660
2004	6091110	2839000	6190600	4426000	649400
2005	6274060	3340210	7732440	5162934	697990
2006	6803450	3980180	9809810	4921880	919270
2007	6894670	2449990	6907420	5269210	638830
2008	6973665	4019000	9226510	5527650	787350
2009	8444950	4925000	10154974	6006960	838006
2010	7881000	5606000	5600000	6447000	1238000
2011	11168000	4026000	4000000	7249000	1238000

المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،سنة 2012

واستمر نمو تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر بوتيرة متوسطة، كما هو مبين من خلال الشكل البياني.

شكل رقم (4- 1): تطور إنتاج الفواكه بالجزائر حسب مجموعاتها

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE,op cit,p 165.

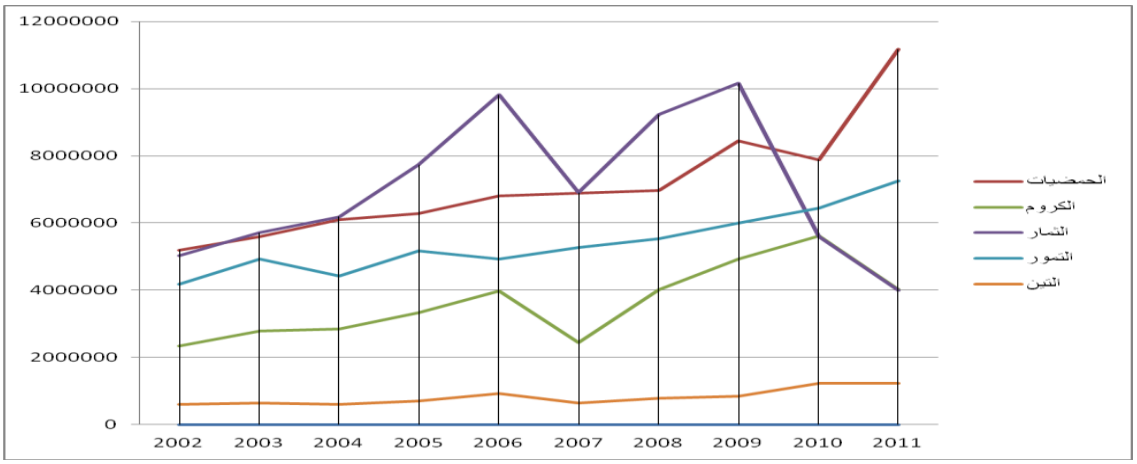

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-14).

جدول رقم (4-15):حجم واردات الفواكه الجزائرية الوحدة: طن

الفواكه	2012
التفاح	109910
العنب الطازج	2360
الموز	57800
الليمون	1310
البرتقال واليوسفين	13300
التمور والبلح الطازج	50

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

إن نشاط تحويل الفواكه ظل محدودا نتيجة الاستهلاك الواسع لها في صورتها الطازجة، إلى جانب نقص الهياكل المخصصة لذلك، إذ إن نشاط صناعة المربى، وعصير الفواكه، والفواكه المجففة يتمُّ بكميات ضعيفة، ومنتجات محدودة، تتركز في أغلبها لدى القطاع العمومي، الممثلة في مؤسسة ENAJUC ؛ التي تتوزع طاقتها الإنتاجية كالتالي:[1]

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op cit.,p 163.

جدول رقم (4-16): طاقة الإنتاج بENAJUC

الفروع	الموقع	المنتجات	طاقة الإنتاج
JUKOB	بوفاريك/ بالبليدة	– العصير ومركز	3.000 طن
		– ماء زهر الفواكه	700 طن
		– لب الفواكه	1.700طن
		– ماء الفواكه	6.000طن
		– مربى الفواكه	3.900طن
		– فواكه	100طن
COJUC	بجاية	– ماء الفواكه	20.000طن
		– مربى الفواكه	1.800طن
LA TELLOISE	غليزان/شلف	– العصير	1.900طن
		– ماء زهر المشمش	700طن
		– عصير العنب	1.100طن
		– مربى الفواكه	3.900طن
		– مركز الفواكه	300طن
SIJIKO	طارف/جيجل	– العصير	2.520طن
		– مركز الفواكه	250طن
		– مربى الفواكه	6.700طن
		– لب الفواكه	1.700طن

المصدر: Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE,op cit,p 164.

ويعرف القطاع عدم التنظيم، بسبب واردات المنتجات النهائية، ونصف تامة الصنع للعصائر والمعلّبات التي جعلت الإنتاج الوطني متذبذبا، منذ بداية نشاط جمعيات مؤسسات تحويل المنتجات الفلاحية (جمعية منتجي العصائر، ومنتجي الطماطم الصناعية)، مما أدى إلى منافسة غير شريفة، وعمل على عرقلة الفلاحين، إلى جانب ضعف هياكل الدعم قبل انطلاق البرامج التكميلية.[1]

جدول رقم (4-17): توزع الطلب على المصبرات بالجزائر

طبيعة المنتج	الطلب بالطن	الإمكانيات المتاحة
الطماطم المركزة	120.000	105000
الخضر	35.000	37000
هريسة	10.000	21000
المربى	30.000	30000
فواكه السائلة	15.000	7000
العصير ومقطر الفواكه	130.000	110.000

المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2006.

ومن خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الطلب على الفواكه السائلة والعصائر يفوق العرض المتاح بفجوة تقدر بـ8000طن؛ أي أكثر من الضعف بالنسبة للفواكه السائلة، و20.000طن بالنسبة للعصير، مما أدى إلى محاولة القطاع لتغطية هذه الفجوة باللجوء إلى الأسواق الخارجية .

إن توزيع العصائر ومصبرات الفواكه يتم من خلال دائرة تبدأ ببائعي الجملة للمواد الغذائية وتنتهي بالمستهلك الجزائري، مع بعض المرات التي يتم فيها تدخل بعض المؤسسات بدورات قصيرة (منتجي التجزئة).[2]

وأما بالنسبة إلى حفظ منتجات الفواكه فنجدها متنوعة، إذ إن نشاط العصائر يتم بتعبئته في الزجاج والبلاستيك بسعة لتر واحد، والورقي بسعة .0,33 لتر. أما مصبرات المربى، فيتوزع على علب سهلة الفتح بأوزان مختلفة منها: 250غ، و500غ، و1كلغ، وعلب بسعة 5كلغ، وأحيانا بـ10كلغ.

[1] MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux ,Ettentes et enjeux",op cit,P29.

[2] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE,op cit,p 166.

ثالثا/ الطماطم الصناعية :تحتل الطماطم (البندورة) الصدارة بين الخضار، لما تتمتع به من نكهة ممتازة وطعم مرغوب، يجمع بين الحلاوة والحموضة والملوحة، فهي تدخل في معظم الأطعمة المطهية اليومية، إلى جانب تناولها طازجة من خلال مختلف السلطات، ويستهلك منها الفرد الواحد بشكل أكبر من أي نوع آخر من الخضار صيفا أو شتاء.

انطلقت عملية زرع الطماطم الصناعية في منطقة الشرق سنة 1920م، على مدى 20 سنة، وإنتاج الطماطم المحولة بأنواعها، قد أصبح يخضع لمجموعة من النشاطات المترابطة والاستراتيجيات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية.

يندمج هذا القطاع في قطاعين هامين هما الإنتاج الفلاحي من الخلف والقطاع الصناعي من الأمام،وقد مثل هذا القطاع سنة 1996م نسبة إشباع من الإنتاج المحلي بلغت إلى 71 %، وانخفضت نسبة الإشباع من الإنتاج المحلي سنة 2007م إلى 20 % [1].

1) التكامل الخلفي (الفلاحة):

أخذت المساحة الخاصة بإنتاج الطماطم الصناعية بالتزايد حتى نهاية سنوات التسعينيات، حيث بدأت من 100 هكتار سنة 1930م، وبلغت إلى 29000 هكتار سنة 1999م، وبلغت حوالي 2500 هكتار فقط بين سنتي 2001/2000.

إن هذه المساحة مقسمة بين ثلاث مناطق هي ولاية عنابة، وسكيكدة، والطارف بـ 7000 هكتار، أما ولاية قالمة فقد قدرت فيها المساحة بـ 2700 هكتار، وفي سنة 2007م بلغت المساحة المستعملة 20000 هكتار[2].

وأما بالنسبة للإنتاج، فقد عرف ارتفاعا مستمرا، إذ بلغ 500000 طن من الطماطم الطازجة سنة 1999م، إلا أنه على امتداد أربع سنوات قد استقر عند 380000 طن سنة 2004م، حيث بلغ عدد المستغلين للاستثمار الفلاحي في الطماطم الصناعية 5000 مستثمر، يشغلون حوالي 8000 شخص، منهم 2700 عامل دائم، بالإضافة إلى المناصب المرتبطة بالنشاط التي قدرت بـ 40000 منصب بكثافة مزارعين 2/هكتار.

[1] شيباح مسعود وبقول محمد الصالح،"رهانات ومعوقات السوق الجزائري للطماطم الصناعية" ،المرجع السابق،ص2.
[2] المرجع نفسه،ص4.

2) **التكامل الأمامي (الصناعة الغذائية)**: يصنع من الطماطم العديد من المنتجات الغذائية نذكر منها لب البندورة (paste)، كتشب (ketchup) الطماطم، وأنواع عديدة من الصلصات (sauces) والمخللات (pickles)، ومن أبرز منتجات الطماطم ما يلي:

- **العصير الطبيعي**: وهو عصير غير مركز، مستخلص من بذور الطماطم السليمة الناضجة المكتملة للاحمرار، على أن يكون خاليا من البذور والقشور والألياف الخشنة.
- **صلصات الطماطم**: تضم مجموعة من المنتجات، تستهلك مع الوجبات، (لفتح الشهية)،وتدخل في تكوينها البندورة والخل والسكر والملح والتوابل، والزيوت النباتية...
- **حساء الطماطم** : يحضر إمّا على شكل ممدد جاهز للاستهلاك –أي دون الحاجة إلى إضافة الماء له عند الاستهلاك–أو على شكل مكثف.
- **كتشب الطماطم**: هو الناتج المحضر من عصير الطماطم والتوابل وملح الطعام، والسكر والخل مضافا إليه البصل والثوم والمركز بالحرارة، حتى يصل المنتج إلى القوام المطلوب.[1]

وتنشط في الجزائر 23 مؤسسة في تصبير الطماطم، ومنها الجمعية الوطنية لتصبير الطماطم ACTOM ، حتى مارس 2005م، من مجموع 27 معملا، في قطاع صناعة الطماطم المصبرة، إذ يقدر القطاع الجزائري على تحويل ما يعادل 80.000 طن، لكن حين نأخذ بعين الاعتبار أن بعض هذه المعامل قد توقفت عن العمل نهائيا أو مؤقتا، ومجموع القدرة النظرية للتحويل هي 14000 طن طماطم طازجة في اليوم.

وقد بلغ سنة 2007م، عدد وحدات التحويل 29 وحدة، بقدرة تحويل تصل إلى 16000 طن/اليوم، وتشغل 3000 عاملا دائما من خلال 27 معملا، بمعدل 80/75 عاملا دائما و174/180 عاملا موسميا[2].

إن قيمة الإنتاج الصناعي لسنة 2004 قد سجلت 7,4 مليار دج، إذ ينتج القطاع الخاص بالطماطم ضعف الطماطم المركزة بنسبة 22 %، و28 %، في علب الألمنيوم بنسبة 2/1 و4/1 على التوالي، موجهة خاصة إلى السوق المحلي، وفي ظل غياب تنوع منتوجات هذا القطاع ، فقد اقتصرت قنوات توزيع هذه المادة الحيوية على بائعي الجملة، وليس على المؤسسات المنتجة دون مراعاة وضعية المستهلك النهائي.

[1] حسين علي موصلل،"تصنيع وحفظ منتجات البندورة(الطماطم)"،الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع،الأردن، 1999،ص 87.

[2] شيباح مسعود وبقول محمد الصالح ،"رهانات ومعوقات السوق الجزائري للطماطم الصناعية"،ص3.

إن معظم كفاءة الوسائل لا تواكب التطور السريع للتكنولوجيا، مما يجعل أصحاب القطاع في موقف ضعيف أثناء مواجهة المنافسة الخارجية، إلى جانب مجموعة المشاكل التي يعرفها القطاع مما يجعل فكرة التصدير تبدو بعيدة.

3) **السوق المحلي**: إن من الصعب تحديدُ حجم السوق الجزائري بدقّة في هذا القطاع، بسبب قلة المعلومات وانعدام شبه كلي للدراسات فيه، ولكن استنادا إلى معلومات الوزارة، والجمعية الوطنية لتصبير الطماطم يمكن القول أن حجم السوق قد بلغ حدود 70 ألف طن إلى 90 ألف طن، وقد صرّح سنة 2004م بإنتاج 52000 طن، واستيراد المتعاملين لـ38100 طن مع العلم أن المخزون الخارج في 2004/12/31 هو 28000طن، والمخزون الداخل هو 22000طن، وفي القطاع غير الرسمي بلغ 6 آلاف طن، ومنه فمن المتوقع أن يصبح السوق المحلي وفق الحساب الآتي :

52000+38100+22000-28000+6000=90100 طن. على أساس أن السوق المحلي = مجموع { إنتاج السنة ن + واردات السنة ن + مخزون مدخل سنة – مخزون خارج سنة ن} + غير الرسمي للسنة ن.

لكن الجمعية الوطنية لتصبير الطماطم تختلف عن الوزارة في تصريحاتها حيث ترى أن الإنتاج الوطني من الطماطم المصبرة سنة 2004 قد بلغ 48150طن وليس 52000 طن، وأن الكمية المستوردة 38100 طن لم تستهلك كليا سنة 2004، لأن جزءا منها خزّن لدى مصالح الجمارك، وصرف للإنتاج في سنة 2005 ، ومنه وباحتساب الواردات المخزنة لدى الجمارك نجد الإنتاج الوطني يساوي 63860 طن؛ أي ما يعادل 70000طن/سنة.والى جانب دراسة ميدانية قام بها المعهد الوطني للفلاحة سنة 1992 [1]، وجد أن استهلاك الفرد الجزائري من الطماطم المصبرة هو 3,5 كلغ/سنة؛ أي ما يعادل 119000طن لمجتمع يبلغ سكانه 34 مليون فردا، بهذا تبدوا الفجوة كبيرة بين الإنتاج والطلب الوطني الذي يتم تغطيته من خلال الواردات، حيث عرفت ارتفاعا انتقل من 2600 طن سنة 2000 إلى 38100 طن سنة 2004، في حين أن الصادرات لم تتجاوز 100طن للفترة 2003/2000، وتطورت في سنة 2004 لتصل إلى 240 طن، وهكذا يبقى العجز يعادل 200.000 طن من الطماطم الطازجة.

[1] شيباح مسعود وبقول محمد الصالح : "رهانات ومعوقات السوق الجزائري للطماطم الصناعية" ،ص21

المبحث الثاني: الصناعة الغذائية ذات المصدر الحيواني

يتضمن الجانب الحيواني المنتجات الأساسية المتمثلة في اللحوم بأنواعها؛ الحمراء، والبيضاء والأسماك إلى جانب مادة الحليب، حيث يتم استيراد غالبيتها، مما يضخم فاتورة الغذاء بالجزائر؛ ذاك أن استهلاك اللحوم بالجزائر غير كاف، وضعيف، فمتوسط استهلاك الفرد الجزائري سنة 2003 قد استقر عند كمية متوسطة للفرد الواحد، تتراوح بين 22,2 إلى 23,2 كلغ /سنة ، وهي موزعة حسب الأنواع كالتالي:[1]

- 12 كلغ لحوم حمراء للفرد/السنة.
- 7 كلغ لحوم بيضاء/للفرد/السنة.
- 4,58 كلغ اسماك /الفرد/السنة.

إن الاستهلاك مرتبط بعدة عوامل، على رأسها السعر، وكمية العرض بالسوق، وكذا النمو الديمغرافي...،قدرة المصدر الحيواني، كما أن التغطية نسبية تراوحت بين 36 % و82 % ؛ إذ بلغ النمو السنوي المتوسط حسب الوزارة المعنية كالتالي:

- الحليب..... + 11,6 بالمائة.
- اللحوم الحمراء .....+ 13,3 بالمائة.
- اللحوم البيضاء.....+12,3 بالمائة.

المطلب الأول: الصناعة الغذائية للحليب ومشتقاته

اللبن هو ذلك "الإفراز الطازج النظيف الناتج من الحليب الكامل لحيوان سليم، وتحت رعاية صحية وغذائية جيدة"[2] ، وتتراوح احتياجات الفرد ما بين 5 إلى ¾ كلغ في اليوم من اللبن ومنتجاته، فهذه الكمية تتغير تبعا لعمر الإنسان، والبيئة التي يعيش فيها، وعمله ومتوسط دخله.

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op cit.,p 179.

[2] وفاء محمود سلامة منصور "اللبن ومنتجاته "،دار الكتب والوثائق القومية.مصر،2010 ،ص6.

تعتبر مادة الحليب في الجزائر من المواد الأساسية المستهلكة بكميات كبيرة، حيث إن الحصة المستهلكة بشكل أكبر هي الحليب المركز (يحتوى على 28غ/ل مادة دهنية) الكريمة (15 الى 20غ/ل مادة دهنية)، ويتم حفظ هذا الحليب في أكياس الموجه للاستهلاك في المدى القصير، إلى جانب ذلك، هناك نسبة ضئيلة لحفظه في علب من الورق المقوى في حالة الحفظ لمدة أطول.

إن انتاج الحليب له ارتباط مباشر ووثيق بمصدره؛ المتمثل في المواشي الحلوبة وبالأخص الأبقار،والغنم، المعز والنوق، فإن ارتفاع ناتج الحليب يعود إما لارتفاع اعداد المواشي الحلوبة أو مردودية إنتاجها.

بالجزائر ،الواردات تميز هذا المنتج الحساس للمستهلك الجزائري وقد تمثلت سنة 2012 كالتالي:

جدول رقم (4-18): تطور واردات الحليب ومشتقاته الوحدة:طن

السنوات	2012
الحليب الطازج	10
مسحوق حليب	293010
الحليب المركز والمكثف	1400
القشدة	2300
الجبنة	19420

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول ان الحليب على شكل مسحوق يتصدر قائمة مشتقات الحليب والحليب الطازج في آخر مرتبة، نظرا لأن المنتجين والمحولين الجزائريين لهذه المادة يستعملون مسحوق الحليب بقوة لتقديم المنتج على شكله النهائي للمستهلك الأخير.

فبالنسبة للتحويل نجد مجموعة من الصناعات القائمة على الحليب (اللبن)، نذكر منها :

- **الألبان المتخمرة** : وهو اسم يطلق على أي منتج لبني، يحضّر باستخدام اللبن الكامل؛ وهي معروفة منذ القدم، حيث يعرف العالم انتشار أنواع مختلفة لألبان متخمرة نذكر منها:

- **لبن الزبادي (ياغورت)**: هو لبن كامل يعقم جزئيا، ومتخمر بأنواع معروفة ومرغوبة من بكتيريا حامض اللاكتيك.
- **اللبن الرايب**: وهو ترك الحليب أو اللبن من يوم إلى ثلاثة أيام، يتجبّن تبعا لدرجة حرارة الجو، ثم تنزع منه طبقة القشدة المتكونة، والمتبقي هو ما يعرف باللبن الرائب.

- **الجبن** : تعتبر صناعة الجبن وسيلة لزيادة قوة حفظ المكونين الأساسيين في اللبن، وهما الدهن والبروتين، ويتكون الجبن نتيجة حدوث تخثر اللبن[1]؛ أي تحوله من صورة سائلة إلى صورة متماسكة بفعل الحموضة.
- **المثلجات اللبنية** : هي منتجات غذائية مجمدة بالتبريد مع الخفق، وتصنع من مكونات اللبن مضافا إليها مُحَلِّيَات سكرية طبيعية، ومواد مثبتة، وتقسم الى مثلجات قشدية؛ لبنية ومائية[2].
- **المنتجات الدهنية للّبن**: المقصود بها القشدة، والزبدة والسمن، وتتصف هذه المنتجات بارتفاع الدهن بها إلى 35 % أو أكثر في القشدة أو 99.5 % في السمن[3]، إذا ما قورنت بباقي منتجات اللبن الأخرى.

إن صناعة الحليب للتحويل ممثلة في الجزائر بمجمع (GIPLAIT) ؛ الذي يخص الحليب المبستر مع طاقة إنتاج تبلغ 1,1 مليار لتر/سنة، حيث يوجه إنتاجها الصناعي للحليب المبستر بنسبة 82%،و18% لمنتجات الحليب الأخرى.

يتكون القطاع الخاص من بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في حدود 120 مؤسسة؛ أي ما يعادل طاقة تحويل تقارب 1 مليار لتر/ السنة، وتعمل بصفة استثنائية بصناعة المنتجات الحليبية بنسبة 80 %، مقابل 20 % فقط للحليب المستهلك إجمالا، البالغ حوالي 200 مليون لتر.

فالإنتاج الصناعي لهذا القطاع يعتمد على الواردات، لأن صناعة مادة الحليب الموجه للاستهلاك،تتم أساسا عن طريق تحويل الحليب الجاف المستورد، ورغم توفر 110 مؤسسة لإنتاج الحليب بطاقة إنتاجية تتجاوز 3 مليار لتر سنويا، نجد أن الإنتاج الوطني لا يكفي الطلب والاستهلاك المحلي الواسع[4]،الذي يتميز بما يلي:

1)- سعة ضعيفة وراثيا: أكثر من 60 % من المزارع تنتج 5 لتر باليوم مع فترة حليبية انخفضت إلى 110 يوم .

2) انتزاع مرتفع للعجول بلغ 50 % بالنسبة للرؤوس المحلية، و15 % بالنسبة للأبقار الحلوبة العصرية.

3) استهلاك ذاتي قوي يصل إلى 80 % من المصنع.

[1] وفاء محمود سلامة منصور: "اللبن ومنتجاته "،المرجع السابق،ص 32.

[2] وفاء محمود سلامة منصور: "اللبن ومنتجاته "،المرجع السابق،ص 53.

[3] المرجع نفسه ، ص 58.

[4]MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux", op cit ,P37.

لقد عرفت الواردات سنة 2006 ارتفاعا كبيرا لقيمتها مقارنة بكميتها المستوردة؛ إذ يحتل الحليب في تنظيم مجمع المنتجات الغذائية المرتبة الثانية، بعد الحبوب بنسبة تتراوح من 20 إلى 25% من الواردات الغذائية[1]. وقد عرف السعر المتوسط للطن لمسحوق الحليب سنة 2007 ارتفاعا معتبرا، مما أسهم في نمو قيمة واردات الحليب مقارنة بالسنوات السابقة.

إن طاقة التجميع الحالية تبلغ 500 مليون لتر في السنة، منها أكثر من النصف مجمعة من القطاع العام، وهي نسبة ضعيفة في حدود 10 % رغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف مؤسسات التحويل،لاستغلال هذا الإنتاج، خاصة مع الارتفاع المستمر لأسعار المسحوق المستورد.

من المتوقع أن يصل إنتاج الأبقار الحلوبة سنة 2014 إلى 1,7 مليون رأس ، ويصل إنتاج الحليب في السنة نفسها، إلى 3,2 مليار لتر، أما الحليب المجمع فيصل إلى 1,3 مليار لتر. فوحدات التحويل الموجودة من خلال القطاعين العام والخاص كافية لتحويل الإنتاج الوطني والبودرة المستوردة (حاليا لم تصل حتى لنصف الطاقة المتاحة)، وفي حالة الحاجة يمكن أن تصل هذه الطاقة إلى 30% [2].كما أن قدرات التجميع المتوفرة حاليا تعتبر كافية بما أن الكميات حسب مخطط التوزيع مقبولة، فهو يغطي جميع الولايات بالوطن.

المطلب الثاني: الصناعة الغذائية للحوم الحمراء

تتصدر الأبقارُ قائمةَ إنتاج اللحوم الحمراء؛ التي تعتبر قارة آسيا الرائدة من بين قارات العالم من حيث تعدادها، فهي تضم نحو 35 % من تعداد العالم، إلا أن قارة أمريكا الشمالية تتفوق من حيث إنتاج لحوم الأبقار بـ 26 % من الإنتاج العالمي .

ويأتي بعد الأبقارِ الجاموسُ في التعداد العالمي، [3]حيث تعتبر الهند أكبر مالك له بنسبة 67% عالميا،ثم يأتي الضأن والمعز؛ إذ تنتج قارة آسيا 55 % من الإنتاج العالمي، حيث تحتل الصين صدارة دول العالم بإنتاج 26 %من الإنتاج العالمي للحم الضأن والمعز.

عرفت المواشي الجزائرية مصدر اللحوم الحمراء، في السنوات الأخيرة تطورات، تبعا لخلفية اجتماعية اقتصادية، مرتبطة بالإنتاج الفلاحي وتوزيعه للاستهلاك، إذ عرف هذا التوزيع رقم أعمال فاق 162 مليار دج [4]، مقسم على النحو التالي :

[1] Ibid ,P37.
[2]MlPI"les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P37.
[3] عمر يسري عبد الله ومحمد رضا عانوس،"انتاج حيوانات اللحم"،دار الكتب والوثائق القومية،مصر،2007 ،ص 04.
[4]MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P42.

- 60 % للحوم الغنم.
- 32 % للحوم العجل.
- 8 % للحم المعز والجمال.

وتقدر الثروة الحيوانية في الجزائر بـ22 مليون رأس، تتواجد على مساحة 12 مليون هكتار موزعة بين الهضاب العليا ومنطقة السهوب والمنطقة الصحراوية، وتنتج الجزائر سنويا ما بين 37 إلى 40 ألف طن من اللحوم الحمراء.فيما تتجاوز متطلبات السوق مليون طن[1].

أولا/ التحويل الأولي للّحوم: يتمثل التحويل الأولي للحوم في عمليات الذبح، وتقطيع الحيوانات،سواء للحوم الحمراء أو البيضاء، التي تم تأمينها سنة 2003م[2]، بالهياكل التالية:

- بالنسبة للحوم الحمراء : 78 مذبحا، و365 مجزرة (قصابة)، ومذبح صناعي عصري واقع بـ"أقبو" ببجاية.
- بالنسبة للحوم البيضاء :30 مذبحا، و286 مجزرة وقصابة.

علما أن المرور على المذبح ضروري وإجباري للمواشي الموجهة للذبح وعملية التحويل (الذبح، التقطيع، التخزين ...)، وأماكن المراقبة وأماكن التجارة بالجملة للحوم.

ويمكن تلخيص المراحل التي يعرفها التحويل الأولي في الدورات الأساسية المتمثلة في ثلاث دورات مهمة بمتاجرة المنتج[3] :

1) **الدورة القصيرة:** تنطلق من منتج – جزار– مستهلك عبر أسواق الماشية والمذابح، هذه الدورة تتواجد بمناطق الإنتاج عامة.
2) **الدورة التقليدية:** "منتج– وسيط–جزار–مستهلك" تتواجد خاصة عندما يكون تمويل لمناطق الاستهلاك البعيدة عن مناطق الإنتاج.
3) **الدورة الأكثر هامشية:**"منتج– جامع–جزار"، أو " منتج–وسيط–جامع–جزار"، إذ يتم الالتقاء بينهم في حالة عملية تموين لبعض المدن الكبيرة.

ونحاول تحليل واقع كل حلقة منها، انطلاقا من الإنتاج، ووصولا إلى المستهلك النهائي.

أ) **الإنتاج** : نجد تطور موازنة الإنتاج والاستهلاك تأتي تبعا لظروف مطرية ملائمة، حيث تم تجميع الأنعام في حدود 20 مليون رأس[4].كما أن الإنتاج الحالي للحوم الحمراء يقارب 300.000

[1] جريدة الشروق (http://www.echoroukonline.com/ara/articles/129528.html) اطلع يوم 2012/03/13.

[2]Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op cit,p180.

[3]MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P45.

[4]Ibid ,P43.

طن،منها 110.000 طن من لحوم العجل ، و167000 طن من لحوم الأغنام، مع استهلاك متوسط للفرد بالسنة بلغ 10,3 كلغ، أما على المستوى الاجتماعي، فإننا نجد حوالي 550000 مربي معنيين بهذا النشاط، مما يحرك النشاط الصناعي، ويدفع بالمتاجرة بالأنعام، ومذابح، وجزاري التجزئة، ووحدات إنتاج المنتجات المشتقة.

جدول رقم (4-19): تطور إنتاج اللحوم الحمراء بالجزائر الوحدة : طن

السنوات	اللحوم الحمراء
2010	263260
2011	267410
2012	240870

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المرجع السابق،ص102.

وتتصف إنتاجية القطاع بالضعف؛ حيث لا يتوفر على أهم شروط الإنتاج، إضافة إلى عدة عراقيل يعرفها القطاع، ومنها التنظيمية، والتقنية والصحية، فإنتاج اللحوم الحمراء عرف نموا محتشم، حيث سجل انخفاضا سنة 2012م مقارنة بسنة 2011م، ويمكن إرجاع ذلك إلى تأثر الإنتاج بمجموعة العوامل التالية:

- طاقة المادة الأولية المتمثلة في العجول الضعيفة.
- إنتاجية لحوم الإناث الولادة، ضعيفة على مدار السنة.
- أعداد متواضعة للإناث الولادة.

وقد تطورت المواشي في الاقتصاد الجزائري حسب الأرقام التالية:

جدول رقم (4-20): تطور أعداد المواشي مصدر اللحوم الحمراء بالجزائر الوحدة :رأس

المواشي للتربية	2010	2011	2012
الأبقار	1747700	1790000	1843940
الغنم	22668800	23989330	25194000
المعز	4287300	4411020	4595000
الجمال	313990	318760	340000
الخيول	43650	44200	46000

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

إن قطاع المواشي الموجه للحوم الحمراء يعرف نمو لا يعكس القدرات المتاحة . فرغم تمتع الجزائر بمكانة مشرّفة،إلا ان القطاع يعرف تذبذب أسعار موسمية حادة، ويمكن إرجاع ذلك إلى بعض المشاكل التي يعرفها الجانب الفلاحي من:

- ضعف توفر المساحات الفلاحية المخصصة.
- عدم كفاية المصادر الغذائية الخاصة بالمعز ، وبخاصة في السهوب والمراعي.
- تبعية كبيرة لغذاء الحيوانات .

ويتميز إنتاج اللحوم الحمراء في المناطق الريفية بأسواقه التقليدية المتواجدة باستمرار بحجة غياب منظومة للمبردات وحفظ المنتوج مما يدفع للقيام بعملية الشراء والبيع في اليوم نفسه [1]. مما يعني أن السوق يعرف فوضى كبيرة ومضاربة مستمرة، فتوزيع اللحوم الحمراء فيه ينظم من خلال شبكات الجزارين التقليديين، التي تسجل في بعض المرات غيابا كليا لإمكانيات التبريد من أجل التخزين والحفظ.

إن العوامل السابقة إضافة إلى عوامل أخرى تصاحب إعادة بناء القطاع العام الفلاحي، تتسبب في عدم استقرار قطاعات تربية المواشي، من الخلف ومن الأمام؛ وضعف تنظيم المهنة.

أما بالنسبة للواردات فإنها تكمّل عرض الإنتاج المحلي، والتي هي في غالبيتها تكون على شكل لحوم مجمدة، التي بلغت كمية استيرادها 58.000 طن للحوم بأنواعها، بقيمة 122 مليون دولار.

جدول رقم (4-21): تطور واردات الجزائر من اللحوم الحمراء الوحدة:طن

السنوات	2010	2011	2012
جملة اللحوم الحمراء	62300	62300	62300
لحوم الأبقار	35350	62230	62230
لحوم الاغنام والمعز	30	30	30
اللحوم الأخرى	40	40	40

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق.

ويرجع ضعف واردات اللحوم الطازجة بالأساس إلى قيود الواردات من خلال التصريحات الصحية[2]،وكذلك المخاوف من الأمراض التي مست أوروبا "جنون البقر".

[1] MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P43.

[2] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op cit,p182.

ب)– **المذابح** : إن عدد المذابح (بما فيها المجازر الصغيرة) قد ارتفع إلى 354 وحدة، بأحجام مختلفة، موزعة على مختلف مناطق البلاد كلها، متعاقدة مع البلديات التي تديرها، أو ممنوحة عن طريق مزايدات، ومنه نحصي ثلاثة أنواع من المذابح؛ هي :

- المذابح العصرية التي ظهرت في العشرين سنة الأخيرة،على مستوى البلديات الرئيسية للولايات،وتضمنت سلسلة تذبيح آلية.
- المذابح التقليدية؛ وهي مذابح غير مجهزة، قدرة معالجتها تقارب 500 طن من اللحوم بالسنة.
- المجزرة؛ وهي عبارة عن غرف أو مجرد حضيرة يتم الذبح فيها وفق ظروف غير صحية ومزرية.

إن قطاع اللحوم الحمراء يتوفر على 66 هيكلا للتذبيح؛ بما يعادل 19 % فقط من المذابح التي تتوفر على معايير النشاط، وقدرات هذه المذابح مقسمة كالتالي:

- 30 مذبحا من 100 إلى 250 طن /سنة.
- 12 مذبحا من 250 إلى 500 طن/ سنة.
- 05 مذابح من 500 إلى 750 طن/ السنة.
- 03 مذابح من 750 إلى 1000 طن / السنة.
- 16 مذبحا أكثر + 1000 / السنة.

تعتبر معظم هذه الوحدات الخاصة بالتذبيح قديمة جدا، إذ إن 80 % منها تعود إلى ما قبل سنة 1970 [1]، والمتواجدة حاليا لا تعرف أي تأطير ولا تسهيل للمرور إلى مشتقات اللحوم، وهي عامة تستجيب للشروط اللازمة للنظافة والصحة، وتعتمد عليها، كما أن نقل اللحوم من المذابح حتى نقاط البيع بالتجزئة (القصابة) هي بشكل عام منظمة عن طريق المزايدات أو الجزارين بذاتهم ووسائلهم.

أما المستودعات المبردة، وقاعات البيع من أجل تجارة الجملة هي نوعا ما بسيطة؛ إذ إن الهياكل الوحيدة المتوفرة متعاقدة مع القطاع العام، الذي يضع تجهيزاته تحت خدمة المتعاملين الخواص المتدخلين في قطاع اللحوم الحمراء.

ت)– حلقة **المتاجرة: إن** المتدخلين في تجارة وتحويل المواشي واللحوم يقسمون أساسا إلى ستة أصناف[2] :

1) المنتجون أنفسهم يقومون بالبيع بأسواق المواشي.

[1] MIPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit ,P44.
[2] Ibid ,P44.

2) السمسار الذي يضمن الربط بين المنتج غير القادر على دخول السوق والقصابين. فهو يشتري المواشي بمكان الإنتاج ذاته، على أساس وزن مقدر، ويتم البيع على أساس أسواق الماشية.
3) المشترون للمواشي من السوق بغرض الذبح، وإعادة بيعها للجزارين، حيث الحمولة المعالجة غير مهمة.
4) التجار المستوردون من القطاع الخاص بأعداد محدودة، الذين يتدخلون في السوق على أساس أنهم تجار جملة.
5) مجمع "سوتراكوف"؛ وهو المجمع العمومي لتجميع وتغليف وتعليب اللحوم، يهتم بتنظيم السوق.
6) القصابون؛ وهم الذين يشترون الأنعام حيّة من السوق بهدف الذبح (يقومون بالعملية بأنفسهم)،على مستوى بعض الوحدات المحلية الصغيرة من ممتلكاتهم.

إن الجزائر تحصي حوالي 157 سوقا للمواشي تعود ملكيتهم إلى البلديات الموزعة عبر 48 ولاية، تقوم بإسناد المتعاملين الخواص في تسييرها واستغلالها.

ث) – **مخازن التجزئة** :وهي الحلقة الأكثر تطورا والأكثر انتشارا عبر الوطن، تقوم بأعمال متعددة من خلال نقاط بيعها، حيث تتحكم القصابة على مساحة قدرها 15 إلى 25 م^2 للمخزن، ومجهز عامة بجهاز تبريد وتجميد اللحوم، وبعض المعدات البسيطة، حيث إن عمّاله بحاجة الى تكوين مهني متخصص لتحسين الشروط الصحية ومستوى الخدمات ونوعيتها.

ثانيا/ التحويل الثاني: يؤمّن من خلال 66 مؤسسة، التي بلغت طاقة إنتاجها سنة 2003 حوالي 212طن/اليوم ، ما يعادل 50000 إلى 60000 طن بالسنة، كما أن الإنتاج الخاص بالكاشير والنقانق ومرق البقر (جامبو)، ومعلبات اللحوم المصنوعة يتراوح بين 30000 و40000 طن بالسنة.

إن فرع اللحوم يعرف تأطيرا قانونيا وتنظيميا جيدا، على مستوى مختلف الهياكل المسؤولة، ومنها:

- المراقبة الصحية والبيطرية في القانون رقم 88-08 يوم 26 جانفي 1988، والنصوص التكميلية.
- حماية المستهلك واجراءات المراقبة في القانون رقم 02-89 يوم 07 فيفري 1989 والنصوص التكميلية.

- وسم المنتجات الغذائية حسب المقرر رقم 367-90 يوم 23 فيفري 1991 والنصوص التكميلية، والمقرر رقم 53-91 يوم 10 نوفمبر 1990 والنصوص التكميلية.
- مراقبة الجودة حسب المقرر رقم 354-96 يوم 19 اكتوبر 1996 والنصوص التكميلية.

والقانون رقم 08-90 يوم 07 افريل1990 والنصوص التكميلية. و القانون رقم 04-90 يوم 27 افريل1990 والنصوص التكميلية.

إن السعر في العموم مرتفع لأسباب مختلفة كتذبذب سعر غذاء المواشي، وكذا المواسم المحفزة لرفع الاستهلاك كشهر رمضان والأعياد، الى جانب تهريب المواشي عبر الحدود لدول الجوار.

المطلب الثالث: اللحوم البيضاء

أصبح الدجاج يمنح الصناعة الغذائية أنواعا مختلفة من المنتجات، بعدما كان اللحم والبيض أهمّ مستخلصاتها، ففي اقتصاد اليوم، نجد أشكالا مختلفة تصنع من البيض السائل، حيث يتم اعتماد التجفيف (بالرش لكل المكونات أو بالصفائح لبياض البيض)[1] والتجميد للإطالة من مدة صلاحيته.

إن إنتاج البيض له علاقة وطيدة بحجم البيضة نفسها، إذ يتأثر هذا الحجم بصورة مباشرة لمكونات العلف، فزيادة البروتين في العلف يؤدي إلى زيادة وزن البيض على عكس الحرارة، إذ زيادة درجة حرارة الجو التي يخضع لها الدجاج البيوض تؤدي إلى قلة وزن البيض، لذلك فقد أصبح الفرع يضم مختلف النشاطات من مراكز تربية الدواجن، ووحدات تحويل (الكاشير) من لحوم الطيور الداجنة، وتجار غذاء الدواجن، وحدات تصبير فيتامينات الدواجن، والعاملين على تربية الدواجن الحية وتجميعها ...

يعرف قطاع اللحوم البيضاء (الدواجن) في الجزائر نتائج سياسات تنموية اتبعت من طرف الدولة في بداية سنوات الثمانينيات من خلال مقترحات لتحقيق الاكتفاء الذاتي غذائيا، فقطاع الدواجن منذ 1997 عرف إعادة هيكلة اعتمدت على فعالية المؤسسة وتكامل القطاعات (غذاء الحيوانات، وإعادة إنتاج العتاد البيولوجي، والتقطيع).

وقد بلغ الإنتاج المتوسط للحوم البيضاء 290.000 طن في سنة 2008م؛ أي ما يعادل بالتقريب 08 كلغ للفرد بالسنة، في حين بلغ سنة 2005 ما يقارب 7,3 كلغ للفرد في السنة، وهو متوسط أقل منه في 200 بلد إفريقي، مما يستدل على ضعف هذا المقدار.

[1] علي زين الدين حسن فراج، معتز محمد فتحي أحمد "إنتاج الدواجن " ،المرجع السابق ،163.

جدول رقم (4-22): تطور إنتاج اللحوم البيضاء والبيض بالجزائر

السنوات	لحوم بيضاء /طن	البيض/طن
2010	296400	224530
2011	330330	229100
2012	365400	266330

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على المرجع:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المرجع السابق،ص103

ويرجع هذا الضعف إلى كون نشاط تربية الدواجن يعرف تعطلات كثيرة بسبب غياب أقطاب صناعية من الأمام، وغياب روابط أفقية بين مؤسسات الأمام، حيث الغلة غير قادرة على تأمين عمل مترابط مع واردات التكنولوجيا الخاصة بالدواجن على مستوى معاملها.

إن المواد القاعدية وصناعة التجهيزات الخاصة بالدواجن تعرف تطورا ضعيفا، فهي بالتقريب غير متواجدة في الجزائر، لهذا يمكن القول بأن الصناعات من الخلف منفصلة عن الأسواق العالمية وتعتمد في عملها على الواردات.

إن هذا الفرع عبر فروعه من الأمام ومن الخلف يحصي 38188 وحدة،ويشغل 99.659 عاملا،يمثلون 4,4 % من العمالة المستغلة بالقطاع الفلاحي ككل، وفرع الدواجن ككل حقق رقم أعمال قدّر بـ 35 مليار دج (أي ما يعادل 525 مليون دولار)؛ ما يمثل 17 % من قيمة الإنتاج الحيواني، قدر سنة 2004 بـ 202 مليار دج و5,6 % من قيمة الإنتاج الفلاحي المساوي لـ 624 مليار دج للسنة نفسها.

وتتعلق تجارة اللحوم البيضاء والبيض بـ13961 وحدة، وتشغيل 24912 فردا، أي ما يعادل 25 % من مجموع القطاع، في حين أن تجارة معدات تربية الدواجن قد حققت تعداد 308 وحدة، تشغل 1239 عاملا، أي ما يعادل 1,2 % من مجموع الفرع، بينما تجارة المواد البيطرية قد حققت 659 وحدة، تشغل 1208 عامل، أي ما يعادل 1,2 % من مجموع القطاع، أما بالنسبة لوحدات توزيع اللحوم البيضاء والبيض فقد بلغت 1157 وحدة، وشغلت 2870 عاملا؛ أي ما يعادل 2,9 % من مجموع الفرع.

جدول رقم (4-23): تطور تعداد الدواجن اللحومة والبيوضة بالجزائر

السنوات	دواجن لحومة	دواجن بيوضة
2002	70446099	17349263
2003	71397402	16344580
2004	76791654	17705702
2005	77003400	14428000
2006	154831000	17132011
التطور 06/05	101,07	18,74

المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،تقرير حول وضعية القطاع الفلاحي،مرجع سابق،ص 30

لقد عرفت سنة 2006 تطورا معتبر للدواجن اللحومة، (بلغ 101 %)، على عكس الدواجن البيوضة التي عرفت نموا محتشما (بلغ 18.74%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى غياب التأثير على تكاثر الدواجن بيولوجيا، والتأثير على هرمونات التبييض لدى الدواجن.

وعرف فرع الدواجن واردات كبيرة بلغت 800 مليون دولارسنة 2008[1]، توزعت كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4-24): واردات المدخلات الخاصة بالدواجن سنة 2008

المنتجات	**الواردات دولار (1000 دولار)**
الذرة	481.566
حبوب الصوجا	310.084
عتاد بيولوجي	18.293
مواد بيطرية	/
المجموع	809.943

المصدر:محافظة قطاع الدواجن (ITELV) 2009.

تتصدر الذرة قائمة الواردات الخاصة بالدواجن من حيث القيمة، بنسبة تفوق 50 %، ثم تليها حبوب الصويا باعتبارها غذاء للدواجن، لكن العتاد البيولوجي يحتل المرتبة الأخيرة، بسبب عدم تجديد الاستثمارات منذ سنة 1990م، على مستوى الهياكل والعتاد، مما يؤثر بقوة على مردودية وفعالية القطاع.

[1] MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P49.

إن فرع الدواجن بسبب ارتباطه القوي بالسوق العالمي من حيث مدخلاته والتكنولوجيا الخاصة، قد عرف صعوبات تقنية واقتصادية في تشغيل قطاع الدواجن، تحملتها المؤسسات من جانب الأمام، إذ تعرف صناعة غذاء الحيوانات رفقة الصناعيين تعدادَ 645 وحدة، توظف 4721 فردا؛ أي ما يعادل 4.8 % فقط من مجموع الفرع.

إن الارتباط الكبير بالسوق الخارجي لم يكن في المادة الغذائية الأولية فقط، وإنما تعدّى ذلك إلى بعض المواد البيولوجية المساعدة على تسريع النمو والتكاثر.

جدول رقم (4-25): مقارنة بين مؤشرات تربية الدواجن اللحومة

الدول	المملكة المتحدة	فرنسا	ألمانيا	الجزائر
عمر الذبح باليوم	42	40	35	60
وزن الدواجن حية 1/كلغ	02	01,92	01,73	02,2
مؤشر الاستهلاك	01,85	01,87	01,78	02,7
نسبة موت الدواجن ب%	04,5	05,7	04,5	10
الكثافة عدد/م^2	19	22	23	12

المصدر: MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P49

يتم توزيع المنتجات الداجنة بصفة عامة من خلال شبكة تربط بين المذابح، ومنتجي الدواجن والجزارين[1]. حيث يتصف السوق بالفوضى وعدم التنظيم، إذ إن الأسعار لا تعرف استقرارا، حيث يتم التحكم فيها من طرف خواص، مما دفع بظهور عدد من المحاولات الحكومية لتثبيتها من خلال القطاع من دفع الضريبة على القيمة المضافة ابتداءا من سنة 2008م بالقانون المالي التكميلي.

إن تنمية القطاع يطرح إشكالية الجودة والسعر، الذي يتراوح خارج فترات الأزمات بين 200 و250 دج لـ1 كلغ من لحم الدجاج، بسبب ضعف قدرة القطاع العام على مستوى عتاده وتجهيزاته، لأن النموذج المحلي لتربية الدواجن ضعيف مقارنة بالعالمي، لذلك يجب إتباع نموذج يعتمد على التكنولوجيا والمدخلات الصناعية للدواجن

[1] Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE-op cit.,p 185.

المطلب الرابع: تحويل الأسماك

تحتوي المياه في الساحل البحري الجزائري على 150 ألف نوع من الأحياء المائية، وملايين الأطنان من الأعشاب والطحالب والمواد العضوية الأخرى، والتي تمدنا إلى جانب الأسماك بـ 16% من البروتين الحيواني، الذي نستهلكه كغذاء، كما تمدنا بملح الطعام ب، 66 % مما تستهلكه البشرية[1].

ويطلق لفظ "أسماك" على اختلاف المياه التي تعيش فيها من عذبة، ومالحة وغير ذلك، للدلالة على الأحياء المائية ذوات الدم البارد (متغير الحرارة)، والتي تتنفس بالخياشيم، ولها زغانف، وتنتمي إلى الحيوانات الفقارية[2]، ويطلق على كثير من الحيوانات المائية المختلفة اسم الأسماك، مثل القشريات كالجمبري وكابوريا، والحيتان، والاسفنجيات، والشعب المرجانية، والأصداف كأم الخلول والمحار والحبار والأخطبوط، إلى جانب العوالق الحيوانية الصغيرة، علاوةً على عشائر الأحياء المائية الأخرى من بكتيريا وطحالب وفطريات، ومنها أيضا النباتية .

وتعد الجزائر من أوائل الدول الغنية بالطاقات الطبيعية المتجددة، في الإنتاج الفلاحي، ومنتوجات الصيد البحري، وتربية المائيات، وتحتل هذه الموارد (التي مصدرها البحار والمحيطات) مكانةً مهمّة في الأمن الغذائي للأفراد.

لقد سطّر قطاع الأسماك منذ ديسمبر 1999م، سياسة حكيمة لإعادة الهيكلة والتكامل الاقتصادي من خلال المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد والمائيات(أفق 2025)، بعد فترة طويلة من عدم الاستقرار التنظيمي، وبدأت نتائجه في الظهور خاصة في الفترة الزمينة الممتدة من سنة 2000 إلى 2008م، حيث سطر القطاع فيها برامجَ عديدة صبّت في مجال تطوير الفرع ومنها تلك المتعلقة بالأمن الغذائي، ومحاربة البطالة، وتنمية المناطق الريفية وتشجيع الصادرات.

أولا/ الإنتاج : إن برامج اعادة تشغيل وسائل الإنتاج قد تمَّ من خلال عدّة برامج لقطاعات مختلفة بهدف استغلال أمثل للإمكانيات الصيدية والمائية للوطن، ومن تلك البرامج؛ التأهيل والتكوين، والعمل على إنجاز البحوث العلمية، والتكامل الدولي.

[1] جمال مختار علي محمد : "دور القطاع الخاص في تأمين الغذاء السمكي في مصر في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية". ماجستير اقتصاد، جامعة عين شمس، مصر، 2001، ص47.

[2] المرجع نفسه،ص46.

جدول رقم (4-26): تطور وحدات منتج الصيد حسب نوع المهنة بالجزائر

السنوات	1999	2004	2008	2009
قوارب	305	358	487	494
مرجان	40	14	11	11
سردين	635	747	1039	1254
مهن صغيرة	1484	2524	2897	3039
التونة	/	/	11	27
المجموع	2464	3643	4445	4825

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،سنة 2010.

إن مردود قطاع الصيد البحري الوطني قد عرف تطورا، بلغ أكثر من 80 %، إذ انتقل من 2464 وحدة سنة 1999 إلى 4825 وحدة سنة 2008م، وقد سجل ذلك في إطار تكافل جهود كل من نشاط الصيد والتخزين، كما حقق القطاع ثمانية (08) مرافق كبيرة للصيد تستقبل البواخر الكبيرة (فرنسا،كوريا)، حيث بلغ الإنتاج في نهاية سنة 2008 ما يقارب 1420.35 طن من السردين،نتيجة مختلف البرامج المسطرة توزع كالتالي:

جدول رقم (4-27):توزع الإنتاج الصيدي بالجزائر حسب المجمعات السطحية خلال سنة 2008

الوحدة : طن

المجمعات السطحية	قوارب	مهن صغيرة	سردين	تونة	المجموع
بحار صغيرة	19675,24	3886,89	86193,15	17,36	109772,63
بحار كبيرة	192,91	1709,46	1427,33	/	3329,70
القاع	7052,38	3741,89	914,30	0,27	11708,84
القشريات	2425,10	268,25	1,82	/	2695,16
الرخويات	1032,51	144,18	6,45	/	1183,14
المجموع	30378,14	9750,66	88543,04	17,63	128689,47
منتجات أخرى (مائية،الأسماك المهاجرة)					13345,45
الإنتاج الكلي					142035

المصدر :.MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux", op cit ,P55

إن تحليل تركيبة الإنتاج الصيدي المحقق سنة 2008 يبين أن الموارد البحرية تمثل أكثر من 80% مقارنة بالمساحات الأخرى.

ثانيا/ الصناعة الصيدية : إن دعم وسائل الإنتاج قد أثار اهتمام العديد من المستثمرين الخواص في العديد من النشاطات المتعلقة بالصناعة الصيدية، كتصبير الأسماك، والتخزين والنقل بالمبردات.

ويعد العمل على إنشاء وتطوير الثروة الصيدية من أهم النشاطات، في مجال الصناعة الصيدية، حيث نسجل بناء البواخر وتصليحها، مما أدى إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصادية من 28 إلى 60 وحدة،منها 32 عينة أنجزت ما بين سنتي 2000 و2008م.

أما صناعة بناء السفن فتتمركز بقوة في غرب البلاد، وبالخصوص في ولاية عين تموشنت التي تضم 19 ورشة بناء، منها 17 ورشة مختصة في البناء بالخشب.

جدول رقم (4- 28): تموقع ورشات بناء السفن بالجزائر

التعيين	نوع المهنة			عدد الورشات
	الخشب		ألياف زجاجية	
الغرب	17	4	10	31
الوسط	7	1	10	18
الشرق	2	1	08	11
المجموع (بـ2009/05/31)	26	06	28	60

المصدر: وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية 2010.

وأما النسبة للتحويل، فنجد أن منشآت التثمين والتحويل وتصبير المنتجات الصيدية توزع كالتالي[1]:

- غرف التبريـــــد : ..... 51.
- وحدات التحويل : ..... 10.
- صنـــــاعة الثلج : ..... 40.
- التخزين والتجميد : ..... 18.

لقد أدّى تطوير شبكة التوزيع إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الطازجة مما أدى بدوره إلى انخفاض الحجم الموجه لتموين القدرات الوطنية للتحويل، بالرغم من أن قدرات التحويل قد بلغت أكثر من 50.000 طن في السنة- مستغلة طيلة الفترة ما بين 1990 إلى 2000 بأكثر من 50% من

[1]MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux",op cit,P57.

إمكانياتها، وقد تقلصت في الوقت الحالي، لتتراوح ما بين 5 إلى 10 % فقط، رغم أن الطلب الحالي على المنتجات المحولة (المصنعة) قد ارتفع بنسبة 50 % مقارنة بما سبق.

وتوجه بعض المتعاملين نحو استيراد المنتجات التامة الصنع (علب مصبرة، وأطباق محضرة ...) نتيجة هذه الوضعية التي عرفت انخفاضا حساسا للمواد الأولية، مما أدى إلى جعل المنتج المخصص للتحويل بسعر (يفرض ضريبة) مساويا في النسبة مع المنتجات الطازجة (للمائدة) بما قدره 30% ، في حين تطبق نسبة ضريبية على المواد الأولية المستوردة تقدر بـ 5 % فقط.

أما بالنسبة لشبكة التوزيع وتجارة المنتجات الصيدية، فتتكون من :

نقل مبـــــــــرد : ..... 223. مؤسسات التصدير : ..... 70.

نقاط بيع بالتجزئة: ..... 464 وحدات نقل بحري : ..... 07.

خلاصة الفصل:

تتنوع فروع الصناعة الغذائية إلا أنها متفاوتة من حيث درجة النشاط، حيث نجد أن فرع الحبوب ومشتقاته يسيطر على المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية على عكس الخمور والبيرة. ويرجع ذلك إلى سلوك المستهلك الجزائري الذي يميل بصفة كبيرة إلى استهلاك الحبوب بصورة مباشرة ويبتعد عن الخمر والبيرة لتوجهه الديني.

كما يميل الفرد الجزائري إلى ستهلاك اللحوم، إلا أن وضعية هذا الفرع لا تتناسب معَ حجم الطلب،وذلك يرجع إلى الندرة النسبية في المصدر، إضافة إلى الفوضى الكبيرة التي يعرفها السوق، كذلك هيمنة القطاع الموازي.

ويبقى مرد قوة فرع المشروبات (الغازية بالدرجة الأولى ثم العصائر) إلى طبيعة المناخ الذي تعرفه الجزائر وقدرات الإنفاق للمستهلك الجزائري ، حيث غالبية الشعب الجزائري يتناول المشروبات باعتبارها تحل محل الفاكهة في الوجبة الغذائية.

تمهيد :

بعد أن قامت الحكومة الجزائرية بتسديد المديونة التي دامت سنوات ،ركزت مجهوداتها على رفع مستوى النمو والعمل على منهجية التنمية المستدامة،الا أن تقلبات اسعار الصرف التي تجلت في الهوة بين الواردات التي يدفع ثمنها بالأورو وصادراتنا التي نتلقى عائداتها بالدولار الامريكي ،حالت دون الوصول لمستوى مقبول من الامن الغذائي.لذلك كان لابد على الدولة أن تركز على تنشيط الانتاج الزراعي الغذائي بغية منها لتقليص فاتورة الاستيراد التي انهكت كاهلها .

وقد تجلى اهتمام الدولة بمسألة الأمن الغذائي من خلال كل تلك البرامج والسياسات والتحفيزات التي تهدف لتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات الاقتصادية ،منها الصناعة الغذائية التي كان لها نصيب مهم من مختلف السياسات الاستثمارية في مست كل من قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وقطاع الصيد البحري.

هذا ما نحاول تبيانه في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: التجارة الخارجية لمنتجات الصناعة الغذائية بالجزائر

المبحث الثاني:هياكل دعم المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية بالجزائر

المبحث الثالث:الاستثمارات الفلاحية بالجزائر

المبحث الرابع:الإستثمارات الصيدية بالجزائر

المبحث الأول: التجارة الخارجية لمنتجات الصناعة الغذائية بالجزائر

لقد تأثرت التجارة الخارجية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته البلاد، حيث أدى ذلك إلى تراجع احتكار الدولة لها خاصة في النصف الثاني من التسعينيات، الأمر الذي ساهم في تطور عدد المتعاملين الخواص المتخصصين في استيراد السلع الغذائية بشكل ملحوظ، أمام تراجع عدد المتعاملين التابعين للقطاع العام، بسبب السياسة العامة التي اتبعتها الجزائر .

المطلب الأول:النسيج المؤسساتي للصناعة الغذائية الجزائرية–الناشط بالتجارة–

يغلب على النسيج المؤسساتي للصناعة الغذائية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، لأن الصناعة الغذائية تندرج ضمن الصناعات التحويلية الخفيفة التي لا تتطلب طاقات كبيرة، وبالتالي تتطلب كيانات ضخمة، حيث بلغ سنة 2011م عدد الوحدات الاقتصادية التي تنشط في الاقتصاد الجزائري على اختلاف أنشطته 959718 وحدة، أي ما يعادل 06 % فقط من مجموع المؤسسات الكلي إذ إن باقي المؤسسات الممثلة بنسبة 94 % هي إدارية.

جدول رقم (5-1): توزع المؤسسات الاقتصادية الناشطة بالجزائر حسب القطاعات سنة 2011

النشاطات	عدد الوحدات	النسبة%
التجارة	528328	55.1
الخدمات	325442	34
الصناعة	97202	10
البناء	8746	0.9
المجموع	959718	100

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للاحصائياتONS

إن الجدول يبين بوضوح سيطرة قطاع التجارة بـ:528328 وحدة، أي ما يعادل 55.1% من مجموع الوحدات الاقتصادية، فأكثر من 84 %من القطاع متمركزة في تجارة التجزئة،وأما الباقي فيتوزع بين تجارة الجملة، وتجارة السيارات والدراجات النارية.[1]

[1] ONS ,les résultats préliminaires du Recensement Economique,2011

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بـ 325442 وحدة؛ أي ما يعادل نسبة 34 %، ولأن هذا القطاع واسع الفروع، فإننا نخص بالذكر أهم نشاطاته فقط، وهي نشاطات النقل بـ 26 % مع اختلاف أساليب التخزين، و18.7 % للإطعام، و15.2% للخدمات الخاصة، و10.2 % يخص الاتصالات (عن بعد، وتضم الهاتف العمومي)، و5.4 % يخص النشاطات القانونية والمحاسبة،و5.3% تخص نشاطات الصحة البشرية (طبيب عام، جراح خاص، طبيب أسنان...).

والواضح من الاحصاء ،أن الوحدات الاقتصادية الموزعة بين قطاعي التجارة والخدمات تبلغ 853770 وحدة، أي ما يعادل أكثر من 89 % من مجموع الوحدات الاقتصادية الاجمالي، مما يشير بوضوح لمواصفات ثلثي الاقتصاد الجزائري.

ومن جهة أخرى فإن عدد الوحدات الصناعية المحصاة هي 97202 وحدة، حيث إن 23.4 % من هذه الوحدات تنشط بالصناعة الغذائية (الحبوب، الحليب ومشتقاته، والمشروبات...)، و22.7 % قد نشطت بصناعة التعدين، و10.5 % تختص بصناعة الملابس الجاهزة، أما 2.1% من المؤسسات فقد توجهت لنشاطات الخشب ومنتجاته، وكذا منتجات الفلين، و1.3% تختص بصناعة المنسوجات،و1.6% تختص بتصليح وتثبيت الآلات والمعدات.

إن النسيج المؤسساتي للصناعة الغذائية متنوع في الجزائر،اذ نجده يتنوع بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة ،المتوسطة والمؤسسات الكبيرة، وفروع المجمعات الصناعية.فمجموع المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية يعرف تذبذبا يميل لغالبية القطاع الخاص فيه في العشرية الأخيرة، نظرا للإجراءات التي عرفها الاقتصاد والسوق الجزائري معا، التي انصبت غالبيتها في دعم وتنمية القطاع الخاص.

وقد تطورت المؤسسات الغذائية الصغيرة، والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية، في القطاع الخاص على امتداد عشريتين من الزمن، حيث تمتد الفترة الأولى من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000م،وتمتد العشرية الثانية بين سنتي 2001 و2010م، وقد عرفت كل من العشريتين وتيرة متذبذبة، صحبت الاختلاف والتباين الذي تعرفه الفترتين على مستوى الاقتصاد الجزائري ككل.

ومن خلال الجدول التالي نوضح عدد المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية لهذه المرحلة (1990-2010) على اختلاف حجمها (حسب عدد العمال) :

الجدول رقم (5-2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في الصناعات الغذائية بالجزائر

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في الصناعة الغذائية
1990	7448
1991	7582
1992	7411
1993	7211
1994	8254
2000	11640
2001	12152
2002	12353
2003	13058
2004	13673
2005	14474
2006	15270
2007	16109
2008	17045
2009	17679
2010	18394
[1]2011	19172
[2]2012	20198

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصائيات مختلفة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013.

[1] Ministère d industrie et promotion d investissement, Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2012,p17.

[2] Ministère d industrie et promotion d investissement Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2013,p16.

يتضح من خلال الجدول السابق الفرقَ بين نمو المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية للقطاع الخاص بين الفترة (1990-2000) والفترة (2001-2012)، حيث إن العدد خلال الفترة الأولى قد عرف صعودا ونزولا، كما يبينه أكثر الشكل الموالي :

الشكل (5-1):تطور المؤسسات الخاصة في الصناعة الغذائية بالجزائر للفترة (2000-2012)

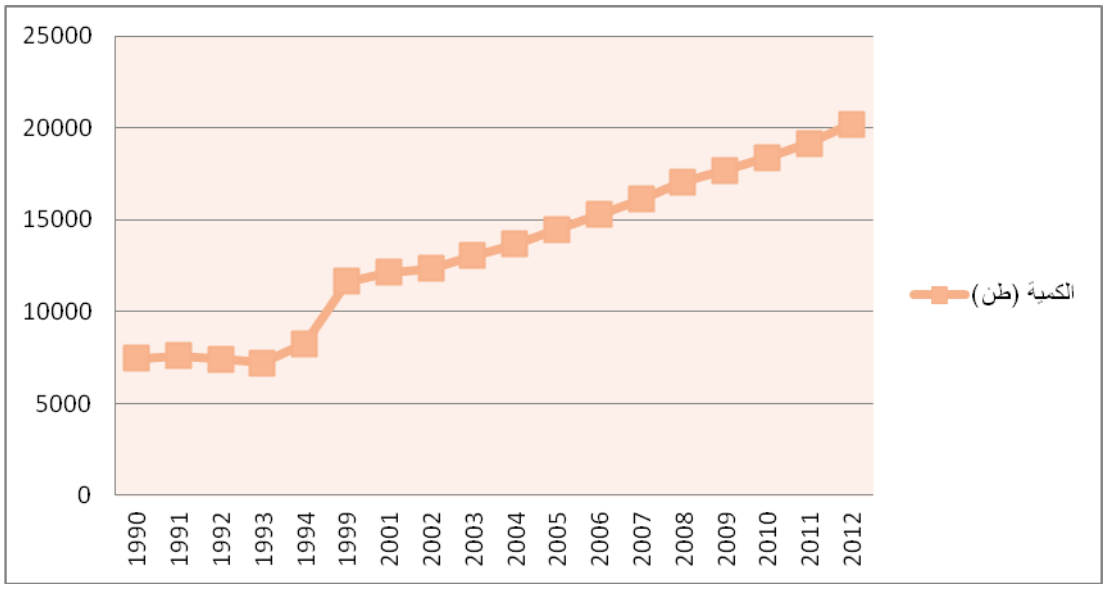

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم: (5-2)

لقد عرفت السنوات الأخيرة(2000-2012م) نمو الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة بالجزائر فيما يخص القطاع الخاص بسبب التشريعات والتسهيلات التي عرفها القطاع الخاص عموما ابتداءً من هذه الفترة، مما أدى إلى نمو الصناعات في هذا الجانب على حساب انخفاض مستمر عرفته الصناعة من خلال القطاع العام، لذلك نجد التطور العالي قد خص المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية الخاصة على حساب المؤسسات العامة، فمن خلال الجدول نجدها ابتدءً من سنة 1990 إلى غاية سنة 2010 تعرف نموا محتشما، لكنه مستمر، حيث عرفت تطورا سريعا في السنوات (2002/2000)،إذ تم إنشاء 37% منها، من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعات الغذائية.[1]

ونجد أن عدد المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية على مدى 20 سنة قد انتقل من 7448مؤسسة سنة 1990 إلى 20198 مؤسسة سنة 2012م، أي تضاعف العدد أكثر من مرتين، ليكون متوسط النمو في السنة الواحدة بـ554 مؤسسة.

[1]Ministere de la pme et l'artisanat, Actes des assies nationales de la pme ,janvier 2004 ,P83.

إن هذا النمو قد أهّل المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية لأن تكون في مقدمة الصناعات التحويلية بالاقتصاد الجزائري، فقد توزعت المؤسسات الناشطة في الصناعة التحويلية عموما كالتالي:

جدول رقم (5-3):تطور توزع المؤسسات بالجزائر حسب فروع الصناعة التحويلية

الفروع/السنوات	2009	2010	2011	2012[1]
الحديد ،الصلب والكهرباء	9174	9556	9900	10350
مواد البناء والزجاج	7498	7854	8225	8802
كيمياء-مطاط-بلاستيك	2312	2446	2603	2803
الصناعة الغذائية-التبغ	17679	18394	19172	20198
النسيج والألبسة الجاهزة	4316	4493	4727	5081
صناعة الجلد والأحذية	1650	1677	1718	1764
الخشب،فلين،الورق والطباعة	12530	13063	13701	14510
صناعة مختلفة	3644	3745	3844	4008
مجموع الصناعة التحويلية	58803	61228	63890	67517

المصدر:وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013"ص33.

ويظهر من خلال الجدول التطور الذي عرفته الصناعة التحويلية عموما، إذ انتقل عدد المؤسسات الناشطة بها من 63890 مؤسسة سنة 2011 إلى 67517 مؤسسة سنة 2012م؛ أي بنمو بلغ 3527 مؤسسة؛ أي ما يعادل نسبة نمو 05 %.

لقد عرفت الصناعة الغذائية نموا بـ 1026 مؤسسة، حيث بلغت عدد المؤسسات الناشطة بها 20198 سنة 2012 بعدما كانت تنشط بها 19172 مؤسسة سنة 2011م، أي بنسبة نمو بين السنتين بلغت 05 %، وهذا كنتيجة للبرامج المسطرة لدفع هذا القطاع والقطاع الخاص عموما.

[1]Ministère d industrie et promotion d investissement, Bulltin d information statistique de la PME 1ere semestre 2013,p16.

وقد بقيت الصناعة الغذائية في صدارة الصناعة التحويلية بالجزائر، حيث مثلت سنة 2011 نسبة 30%، أي بنسبة الثلث، وحافظت على النسبة نفسها سنة 2012.

المطلب الثاني:هيكل الواردات الجزائرية

تعرف الواردات الجزائرية تنوع بين المنتجات الموجهة للاستهلاك والمنتجات الموجهة للتجهيز ،التوزيع ووسائل الانتاج.

جدول رقم (5-4):تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2000-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	منتجات الاستهلاك الغذائي	منتجات التوزيع +وسائل الإنتاج	منتجات التجهيز	منتجات استهلاكية	المجموع
2000	2415	2212	2943	1603	9173
2001	2395	2489	3363	1693	9940
2002	2740	3043	4254	1972	12009
2003	2678	3660	4656	2540	13534
2004	3597	4602	6441	3668	18308
2005	3587	5051	7702	4017	20357
2006	3800	6021	7685	3950	21456
2007	4954	8754	8680	5243	27631
2008	7813	12602	13267	6397	39479
2009	3863	11914	15372	6145	39294
2010	6058	12462	16117	5836	40473
2011	9850	13632	16437	7328	47247
2012	9022	17423	13943	9997	50376

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات المديرية العامة للجمارك سنة 2013.

والمخطط التالي يعكس أرقام الجدول كالتالي:

شكل رقم (5-2): تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2000-2012) الوحدة: مليون دولار

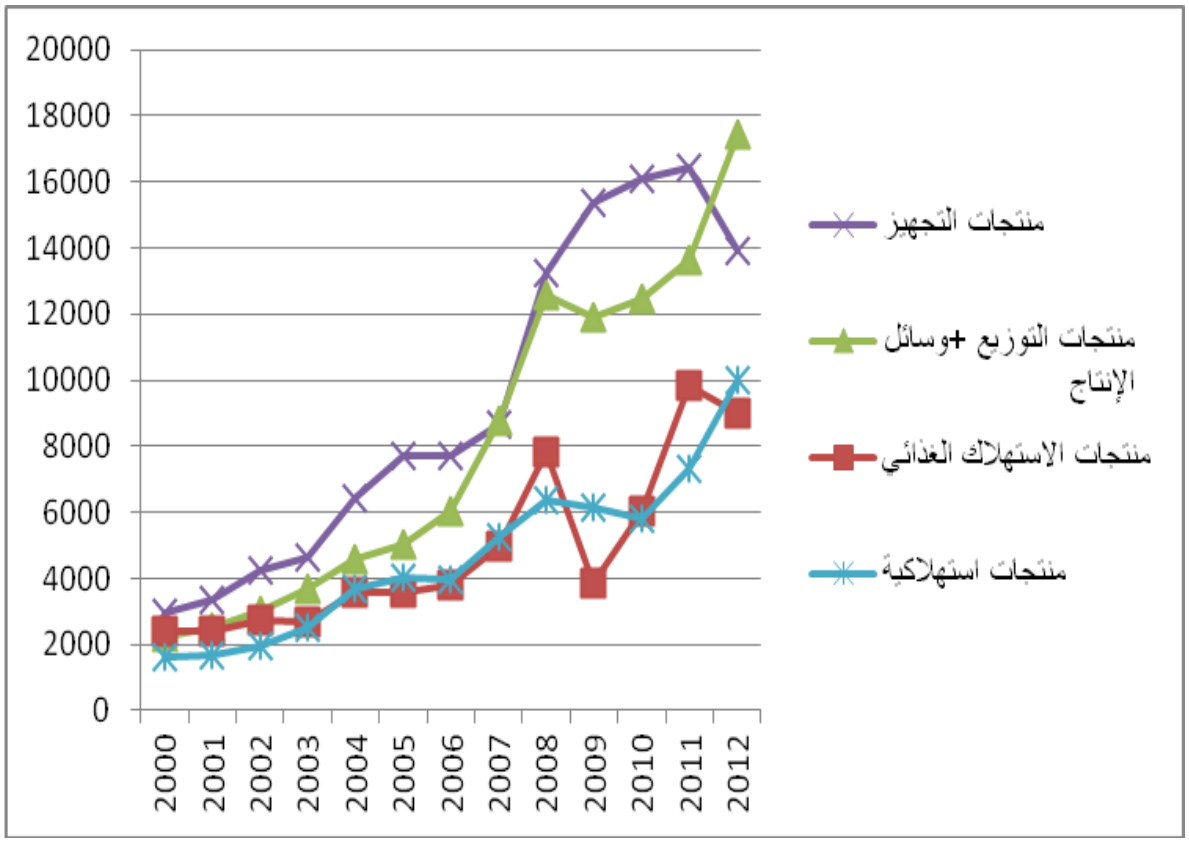

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5-4).

ويبرز من خلال المخطط المرافق لجدول تطور الواردات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2000-2012) أن منتجات التجهيز تتصدر قائمة الواردات الجزائرية ككل، من سنة 2000 إلى سنة 2011م، كما يظهر النمو الكبير الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة من سنة 2008 إلى سنة 2010، ثم يليها بعد ذلك واردات منتجات التوزيع ووسائل الإنتاج في المرتبة الثانية.

وتعرف الواردات الجزائرية ككل نموا مستمرا من سنة 2000 إلى غاية 2012م، رغم الانخفاض الذي عرفته سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تذبذب سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الصعبة.

أما بالنسبة لواردات منتجات الاستهلاك الغذائي فقد تضاعفت مرتين تقريبا قيمتها سنة 2011 مقارنة بسنة 2009م.ويمكن ارجاع ذلك لارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي. وتبقى سنة 2008م هي السنة التي سجلت خلالها قيمة كبيرة للواردات الجزائرية لمنتجات الاستهلاك الغذائي بقيمة 7813 مليون دولار.وهذا تزامنا مع أزمة الغذاء العالمية في هذه السنة.

وقد كانت أهم المنتجات الغذائية المستوردة في هذه السنة كما يلي:

جدول رقم (5-5): أهم الواردات الغذائية الجزائرية 9 أشهر لسنة 2011

المنتجات	الكمية بآلاف طن
القمح	5724.20
حليب مسحوق	268.60
السكر	1173.65
الذرة	2218.75
زيت السوجا	400.22
بقايا البذور الدهنية وزيت السوجا	813.19
قهوة	88.17
موز طازج	168.17
غذاء الاطفال الجاهز	15.33
لحم الخروف	32.61
تفاح طازج	94.08
بصل جاف	59.27
زيت النخيل	51.42
الخميرة	20.89
الحمص	53.21
المستخلص المركز الموجه للصناعات الغذائية	11.67
الجبن	15.41
زيت عباد الشمس	31.81
زيت النخيل	36.66
منتجات الخبازة والحلويات	11.32

المصدر: الديوان الوطني لترقية الصادرات (ALGEX)سنة 2012.

إن الجدول السابق يبرز الهوة الكبيرة بين واردات الجزائر القمحية وبقية وارداتها الغذائية، وكما جرت العادة فإن القمح يتصدر فاتورة واردات الجزائر الغذائية، بكمية بلغت 5724.20 ألف طن، نتيجة لخصائص النمط الغذائي للمستهلك الجزائري الذي يغلب عليه القمح بـ55 %.

ويأتي الحليب في المرتبة الثانية بعد القمح، من حيث حجم قيمة الواردات الغذائية، والحليب هو مادة حساسة، وأساسية في استهلاك الفرد الجزائري، يستورد في شكل مسحوق نتيجة لغياب مؤسسات التحويل رغم جهود المبذولة من طرف الدولة لرفع الإنتاج المحلي من مختلف أشكال الحليب، إلا أن منتجات الخبازة والحلويات لا تزال تحتل المراتب الأخيرة الى جانب غذاء الاطفال الجاهزة بأقل قيمة من حيث الكمية.

جدول رقم (5-6): تطور الواردات الغذائية الجزائرية الوحدة:مليون دولار

السنوات	2010	2011	%	2012/سداسي1	%
القمح	1 252	2848	6,03	1014	4,40
حليب مسحوق	1 304	1569	3,32	1073	4,66
الذرة	638	999	2,11	429	1,86
السكر	646	1119	2,37	397	1,72
زيت السوجا	398	615	1,30	309	1,34
بقايا البذور الدهنية وزيت السوجا	391	485	1,03	148	0,64
قهوة	213	310	0,66	179	0,78
المجموع الكلي للواردات	40472	46453	100	23031	100

المصدر: الديوان الوطني لترقية الصادرات (ALGEX)سنة 2012.

نلاحظ من خلال تحليل الجدول السابق أن قيمة واردات القمح سنة 2011م قد ارتفعت مقارنة بسنة 2010م، إذ مثلت ما يقارب 6 % من مجموع واردات الجزائر ككل، وقد انخفضت هذه في السداسي الأول لسنة 2012 إلى 4.40 % من مجموع الواردات الكلي.

ويمكن لمس التنوع في الواردات الغذائية، من خلال استيراد الجزائر لأغلب الأغذية الأساسية للمستهلك الجزائري، الأمر الذي يستدعي سياسة عاجلة وجدية لتدارك الوضع.

المطلب الثالث: هيكل الصادرات الجزائرية

إن الجزائر باعتبارها بلدا مستوردا بالدرجة الأولى للسلع الغذائية، فإن حجم صادراتها الزراعية أو الصناعية الغذائية يعرف تراجعا مستمرا، بسبب الإستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال؛ حيث عملت مختلف البرامج على تعديل بنية الصادرات الجزائرية لصالح المنتجات الصناعية.[1]

وقد أدت هذه السياسة إلى استحواذ المحروقات على نسبة هامة من قيمة الصادرات الجزائرية تصل إلى 98%، وذلك نتيجة لإستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر حيث كانت الصناعات الثقيلة تمثل أهم مداخل التنمية الاقتصادية، إذ نتج عن ذلك عدة اختلالات في توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية وبين الفروع في القطاع نفسه، حيث استحوذ قطاع المحروقات على نسبة عالية من الاستثمارات الصناعية خلال المخططات التنموية، هذه الاستثمارات وجهت نحو النشاطات التصديرية لقطاع المحروقات، وتدهور نتيجة ذلك حجم الصادرات من السلع الأخرى ومنها السلع الغذائية التي أصبحت لا تغطي سوى 1% من قيمة الواردات من هذه السلع.

وتعرف صادرات فرع الصناعات الغذائية تذبذبا من سنة إلى أخرى، وذلك لضعف خبرة المؤسسات المحلية في مجال التصدير وعدم المحافظة على مكانتها في الأسواق الدولية، نتيجة ضعف التسيير والتخطيط، وتبقى النتائج المحصل عليها دون المستويات المطلوبة، نظرا لضعف قاعدة الإنتاج،والسعي وراء الربح السريع، وكذلك اتساع السوق المحلية وكمية الاستهلاك الوطني.

إن المشاريع التي انطلقت في الصناعة الغذائية في السنوات الأخيرة لن تفكر في التصدير ما دام تلقى الطلب المحلي الكافي، بالإضافة إلى كونها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات إمكانيات مادية محدودة ودورة حياة قصيرة.

[1] فوزي عبد الرزاق،الصناعات الغذائية و أهميتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستير علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،1998.ص97.

جدول رقم (5-7):تطور الصادرات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات للفترة (2010-2012)

الوحدة:مليون دولار

التعيين	2010	2011	2012
المنتجات الغذائية	315	355	315
طاقة ومزيتات	55527	71427	69804
منتجات خام	94	161	168
سلع نصف مصنعة	1056	1496	1527
سلع تجهيز زراعية	1	/	1
سلع تجهيز صناعية	30	35	32
سلع استهلاكية غير غذائية	30	15	19
المجموع	57053	73489	71866

المصدر:المديرية العامة للجمارك الجزائرية سنة 2013.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن صادرات الجزائر ككل خارج قطاع الطاقة، عرفت نمو بسيط على امتداد ثلاثة سنوات رغم الانخفاض المسجل بين سنتي 2011 وسنة 2012، ويبقى دائما عامل تذبذب أسعار الصرف سبب قوي لهذا التذبذب.

وقد كان النصيب الأكبر لإنتعاش الصادرات الجزائرية خارج المحروقات قد كان بالنسبة لسلع المنتجات الخامة بنسبة 78 % بين سنتي 2012/2010، ثم تليها السلع نصف المصنعة بنسبة 50 %لنفس الفترة.

إن المنتجات الغذائية قد ارتفعت نسبتها في مجموع الصادرات الجزائرية حيث بلغت 0.43 % من المجموع الكلي للصادرات سنة 2012 بعدما كانت تمثل 0.15 % سنة 2008م، وهي نسبة رغم ذلك تترجم بوضوح الضعف الشديد للقطاع.

وقد توزعت هذه الصادرات في الجانب الغذائي، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (5-8): أهم الصادرات الغذائية الجزائرية خلال 9 أشهر لسنة 2011

المنتجات	الكمية بآلاف طن
سكر أبيض	245.36
المياه (المعدنية والغازية)	25.38
التمر	14.74
الملح وكلور الصوديوم	259.10
جمبري	0.27
زبدة ودهون زيت الكاكاو	0.32
بصل وثوم	3.04
دبس السكر[1](عسل أسود أو مولاس)	17.43
خمر العنب الطازج	0.41
حلزون ومنتجات بحرية أخرى	0.22
ياغورت	0.19
العجائن الغذائية	0.03
سمك طازج ومجمد	0.05
العصائر وخليطها	1.30
زيت السوجا	0.52
زيت الزيتون	0.01
شكولاطة ومنتجات الكاكاو	0.01
الحلوى	0.004
الكسكس	0.09

المصدر:وزارة التجارة الجزائرية سنة 2012.

تتصدر الاملاح وكلور الصوديوم قائمة الصادرات الغذائية الجزائرية من حيث الكمية، ثم السكر الأبيض في المرتبة الثانية في ترتيب صادرات الجزائر الغذائية لسنة 2011م ويمكن ارجاع ذلك لازدهار

[1] عسل أسود أو ما يسمى المولاس وهو الناتج الثانوي عن عملية البلورة النهائية للسكر.

نشاط القطاع الخاص الممثل في شركة "سيفتال".وبعدها والمياه المعدنية والغازية ، وتحتل الحلويات المرتبة الأخيرة، ويمكن إرجاع ذلك لتراجع دور المؤسسات العمومية في المشاركة والتأطير، والاستهلاك القوي للفرد الجزائري للعجائن ومشتقات الحبوب عامة.

جدول رقم (5-9): أهم الصادرات الغذائية الجزائرية الوحدة:مليون دولار

السنوات	2010	2011	%	2012/سداسي1	%
المياه (المعدنية والمياه الغازية)	27	26	1,21	14	1,37
التمر	23	24	1,10	15	1,47
السكر	231	215	9,99	42	4,16
المجموع الكلي	1526	1964	100	1000	100

المصدر:من إعداد الطالبة باعتماد على إحصائيات الديوان الوطني لترقية الصادرات (ALGEX)سنة 2012.

عرفت الجزائر سنة 2011م صادرات غذائية محدودة توزعت بين المياه المعدنية، والتمر،والسكر،بسبب انتعاش طفيف بالنسبة لصادرات المياه المعدنية والتمر، لكن صادرات السكر قد ارتفعت بما يقارب 10 % مقارنة بسنة 2010م، وفي السداسي الأول لسنة 2012 بنسبة 4.16 %، لكن لا يمكن اعتبار هذا النمو حقيقيا بسبب التذبذب الشديد لعملة الدولار خلال هذه الفترة.

المبحث الثاني: هياكل دعم المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية بالجزائر

لقد تضمن البرنامج الخماسي (2010-2014) المسطر من طرف الدولة بهدف النهوض وتنشيط ودعم القطاعات الاقتصادية المنتجة، قطاع الصناعة الغذائية وذلك من خلال تفعيل آليات وأجهزة لتنظيم وبعث المؤسسات لمواكبة التطور الحاصل على الساحة العالمية.

المطلب الأول: المؤسسات التنظيمية لقطاع الصناعة الغذائية بالجزائر

تتوفر الصناعة الغذائية بالجزائر على هيئات تدعم وتساهم في انشاء هذه المؤسسات، وهي كالتالي:

- وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: حيث بدأت بإنشاء وزارة منتدبة للمؤسسات/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة مند 1991م، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ بـ 18 جويلية 1994 ارتقت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوسعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية سنة 2000،ثم بعدها أدمجت مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار ابتداءً من 28 ماي 2010.[1]
- الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار: بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا في 20 أوت من عام 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتعتبر هذه الوكالة ضمن إطار إعادة الهيكلة في الاقتصاد الجزائري،الذي يشهد تحولا اقتصاديا عميقا باتجاه اقتصاد السوق والانفتاح على الرأس المال الخاص، باعتبارها الأداةَ الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

ويرتبط تسهيل الاستثمار إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها، إضافة إلى تبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامجَ الإصلاح الاقتصادي، وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم، وتوفير كل المعطيات لهم خاصة، حين يتعلق الأمر بالمحيط

[1] منشورات ومطويات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية،سنة 2007.

[2] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI ، أوت 2002.

الاقتصادي ومناخ الاستثمار والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط أخرى جديدة للاستثمار، حيث يقدم قروضا وامتيازات في فروع إنتاج تضم الصناعة الغذائية.

وقد تمتعت الصناعة الغذائية باهتمام المستثمرين الأجانب، اهتماما، نبينه من خلال توزيع مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب قطاعات النشاط حتى 2011/12/31 كالتالي:

جدول رقم (5-10):توزيع نشاطات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر سنة 2011.

تعيين	عدد المشاريع	المبلغ بالمليار دج
الزراعة، الصيد البحري والبري والغابات	03	01
المياه والطاقة	13	256
المحروقات	01	0.25
الخدمات ،الأشغال العمومية و البترولية	06	19
المناجم والمحاجر	02	03
الصناعة الحديدية،المعدنية،الميكانيكية والكهربائية	51	29
مواد البناء، السيراميك والزجاج	20	80
المباني و الأشغال العمومية	56	10
الكيمياء، المطاط و البلاستيك	46	137
الصناعة الغذائية، التبغ والكبريت	32	18
صناعة المنسوجات، الجوارب والملابس الجاهزة	03	0.04
صناعة الجلود والأحذية	01	0.02
الصناعة الخشبية، النسيج، الورق والطباعة	18	03
الصناعات المختلفة	14	01
النقل ،الآلات الإضافية للنقل والإتصالات	13	04
السياحة	06	08
الخدمات المقدمة للشركات	48	19
الخدمات التجارية المقدمة للأسر	07	0.20
المؤسسات المالية	14	03
الترقية العقارية	03	11
الصحة	02	05
الإتصالات السلكية و اللاسلكية	01	98
المجموع	360	706

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2011/12/31.

تأتي المباني والأشغال العمومية في مقدمة الاستثمارات الأجنبية من حيث العدد بـ56 مشروعا أما بالنسبة للقيمة، فقد كانت المياه والطاقة في الصدارة بـ256 مليار دج .

أما الصناعة الغذائية تأتي في المرتبة الخامسة من حيث عدد المشاريع بـ32 من أصل 360 مشروعا من الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ قدر بـ18 مليار دج، مع ملاحظة أن عدد المشاريع في الفلاحة والصيد بنوعيه (قاري وبحري) ضعيفة جدا، حيث حظيت بـ03 مشاريع فقط على عكس قطاع المياه والطاقة الذي عرف 13 مشروعا.

المطلب الثاني: مؤسسات خلق ومتابعة مشروعات الصناعة الغذائية بالجزائر

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي؛ وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996م، ولها فروع جهوية، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة.[1]

وتمنح هذه الوكالة قروضا للشباب في مجالات استثمار متعددة، منها فروع الصناعة الغذائية إذ تساهم الوكالة في مبلغ القرض بنسبة 25 %، أما بقية القرض فيوفر عن طريق البنوك. وقد تمكنت هذه الوكالة من خلق ودعم العديد من المؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية، إذ إن مجموع المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة منذ النشأة لغاية 2009/06/30 في قطاع الصناعة ككل قد بلغ 6025 مشروعا من أصل 105300 مشروع، لمؤسسة مصغرة مولتها الوكالة ككل، كما سلمت 33713 شهادة في قطاع الصناعة من أصل 368967 شهادة سلمت منذ النشأة لغاية 2009/06/30.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: لقد تم استحداث أسلوب جديد للقرض المصغر دخل حيز التطبيق سنة 2005م، وتم تكليف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر به، إذ تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر، الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة، إذ تمنح الوكالة خطين من القروض، فالأول هو بقيمة 400.000,00 دج في مجالات استثمارات متعددة تضم فروع الصناعة الغذائية بما فيها قطاعي الفلاحة والصيد البحري، والثاني بسلفة قيمتها 30.000 دج للحصول على مواد أولية موجه بالدرجة الأولى للصناعة الغذائية التقليدية، وهذه السلفة موجهة للنساء

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96 / 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

الماكثات في البيوت اللاتي يمارسن مهنا تقليدية، كصناعة العجائن بأنواعها وصناعة الحلويات، وما إلى ذلك؛ إذ إن هذه السلفية تسترجع من دون فائدة في مدة قدرها 15 شهرا ، فيما قد تم رفع قيمة هذه الأخيرة إلى 100.000دج ابتداءً من سنة 2011م.[1]

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في03 ماي 2005م، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو منصوص في المرسوم05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005م، وهي أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم مهامها تحقيق الأهداف الآتية:[2]

  - تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ترقية خبراتها والاستشارة لها.
  - انجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الفردية الدورية إلى جانب استغلال ونشر المعلومات في ميدان النشاط.

  وقد قامت الوكالة إلى غاية 30 سبتمبر 2008 بتأهيل 65 مؤسسة ناشطة في الصناعة الغذائية من مجموع 305 مشروع؛ أي بنسبة 21 % من المجموع الكلي، حيث احتل فرع الصناعة الغذائية المرتبة الثانية بهذه النسبة في البرنامج الوطني للتأهيل، بعد قطاع البناء.[3]

- صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هو هيئة ضمان أُنشِئت بمبادرة من السلطات العمومية، لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار، التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية بمناسبة تمويل مشاريع استثمارية، لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة

[1] منشورات مختلفة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر،سنة2012.

[2] http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=76&Itemid=386&lang=ar تصفح يوم 2013/01/27.

[3] ANDPME, Bilan des action du programme National de Mise a niveau ,Rapport complet 30/09/2008,p04.

والمتوسطة، حيث إن كل تمويلات الاستثمار تستفيدُ من ضمان الصندوق، باستثناء النشاطات الفلاحية، والتجارية والقروض الاستهلاكية.[1]

وأما بالنسبة للضمان فيستفيد منه كل من :

- قروض الاستثمار المادي (المنقول، والعقار، والمعدات، والتهيئة) ذات مدة مساوية لسبع سنوات مع احتساب فترة التأجيل.
- قروض الاعتماد الايجارية للمنقول، والعقار، لمدة اقل من عشر سنوات .

مع العلم أن المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان من قبل الصندوق، محدد بخمسين مليون دج،بنسبة 80% هي التغطية المتعلقة بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها، وتطويرها أو تجديد تجهيزاتها.[2]

وتتمثل علاوة الضمان بـ0,5 % تدفعها المؤسسة المقرضة للصندوق، حيث يستعمل هذا الضمان بعد انقضاء مهلة عدم الوفاء المطابقة لأجلين غير مدفوعين، مهما كانت وضعية تسديد القرض من قبل المؤسسة المستفيدة من القرض.[3]

وقد سجل الصندوق لسنة 2010 ضمان 524 مشروعا، بقيمة استثمار بلغت 25.45 مليار دج (25.452.861.830 دج)، توزعت على قطاع البناء والأشغال العمومية الذي كان في مقدمة المشاريع المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(CGCI) بـ182 ملفا بنسبة فاقت الثلث؛ أي بلغت 35 %، ثم يأتي قطاع النقل، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 26 %،التي مثلت 136 مشروعا من أصل 524 مشروعا في المجموع.

وقد تموقعت 32 % من الملفات المضمونة بالوسط الجزائري بـ166 ملفا، وأقل نسبة قد سجلت بالجنوب الجزائري بنسبة 11 %، وهو ما يعادل 57 ملفا.[4]

[1] منشورات مختلفة لصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن خلال الموقع (http://www.cgci.dz/).

[2] نفس المرجع.

[3] صندوق ضمان قروض الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة ،مداخلة باليوم الدراسي للاستثمار في ولاية عين الدفلى ،04و 05 مارس 2007 .

[4] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، ص31.

جدول رقم (5-11):توزيع الملفات حسب قطاع النشاط لصندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013/12/31

قطاعات النشاط	عدد الملفات	%
الحبوب	7877	97.14
زراعة الخضر	128	1.58
تربية المواشي	40	0.49
تربية الطيور	32	0.39
العلف	24	0.30
التشجير	05	0.06
تجهيزات الري	02	0.02
تربية النحل	01	0.01
المجموع	8109	100

المصدر: احصائيات صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،سنة 2014.

بالنسبة للصناعة الغذائية ،غلب فرع الحبوب على الملفات المضمونة من طرف صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2013 بنسبة فاقت 97 بالمائة مما يدل بوضوح على نمط الغذاء للمستهلك الجزائري الذي يسيطر عليه الحبوب ومشتقاته.

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أُنشئ بالمرسوم التنفيذي رقم:373-02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002م، تطبيقا للقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل،التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وهو يخص الاستثمارات الجديدة،والتوسيع المؤسساتي الموجودة وتجديد أجهزة الإنتاج.

إن الحد الأقصى للضمان الذي يمنحه الصندوق هو 80 %؛ أي ما يعادل مبلغ 25.000.000 دج للمشروع، وقد توصل الصندوق إلى غاية 2012/03/31 لمنح مبلغ إجمالي للضمان قدر بـ: 16793047770 دج بتكلفة كلية للمشاريع، بلغت 65398019124 دج، كما أن الصندوق

قد توصل لخلق 31471 منصبَ عمل، و668 ضمانا،[1] حيث توزعت ملفات الضمان حسب قطاعات النشاط كما يلي:

جدول رقم (5-12):حوصلة الضمانات المعالجة من طرف صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية 2012/03/31 حسب قطاع النشاط

المبلغ: دج

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	مبلغ الضمان	النسبة
الصناعة	405	61	11544857954	69
البناء والأشغال العمومية	150	22	2916357352	17
الفلاحة	03	0.4	58844600	0.4
الصيد	04	0.6	126792700	0.6
الخدمات	106	16	2146195164	13
المجموع	668	100	16793047770	100

المصدر: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012

عرف قطاع الفلاحة نسبة 0.4 % من المشاريع المضمونة من طرف الصندوق بـ 03 مشاريع، وكذلك الحال بالنسبة للصيد؛ حيث كانت النسبة بـ04 مشاريع لا تتعدى 0.6 % من المجموع، وهي نسبة ض'عيفة جدا، إلا أن الحال ليس نفسه بالنسبة لقطاع الصناعة ككل، حيث حظي بالحصة الغالبة للضمانات الممنوحة من صندوق ضمان القروض بـ61 % من مجموع الضمانات ككل، وقد توزعت المشاريع المضمونة لقطاع الصناعة كالتالي:

[1] صندوق ضمان قروض للصغيرة و المتوسطة (**FGAR**)،مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي للاستثمار في ولاية عين الدفلى، المركز الجامعي بخميس مليانة ،04و 05 مارس2007 .

جدول رقم (5-13): توزع المشاريع حسب فروع الصناعة لدى **FGAR** لغاية 2012/03/31.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	مبلغ الضمان	النسبة
المناجم والمحاجر	09	1.3	258884309	1.5
الحديد والصلب والكهرباء	58	8.7	1597485685	9.5
مواد البناء والزجاج	54	8.1	2017239665	12.0
كيمياء-مطاط-بلاستيك	76	11.4	2460109887	14.6
الصناعة الغذائية-التبغ	129	19.3	3511952993	20.9
النسيج والألبسة الجاهزة	16	2.4	215673948	1.3
صناعة الجلود والأحذية	03	0.4	131168500	0.8
الخشب،فلين،الورق والطباعة	38	5.7	884616151	5.3
صناعة مختلفة	22	3.3	467726816	2.8
مجموع الصناعة	405	61	11544857954	69
المجموع الكلي	668	100	16793047770	100

المصدر: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(**FGAR**) سنة 2012.

نلاحظ أن الصناعة الغذائية تتصدر قطاع الصناعة بأكبر عدد للمشاريع، حيث بلغت 129 مشروعا من مجموع 405 مشروعا لقطاع الصناعة ككل، وهذا ما عادل نسبة 19.3 %؛ أي خمسة ضمانات ممنوحة مسّت قطاع الصناعة الغذائية.

وقد ارتفع مجموع التزامات صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010م إلى 11 % بالنسبة لعروض الضمان، و17 % بالنسبة لشهادات الضمان، حيث إن أغلبية المشاريع المضمونة كانت خلال سنة 2010م، إذ كانت من نوع مشاريع جديدة (في النشأة) بمعدل 60 % من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة.

وتجدر الإشارة إلى أن 52 % من مجموع المشاريع المضمونة منذ أفريل 2004 قد تواجدت في جهة الوسط الجزائري، في حين تحتل منطقة الشرق الجزائري المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ28%، من المجموع الكلي للمشاريع المضمونة . ومن جهة أخرى تهيمن ولاية الجزائر بنسبة تقدر بـ29 % من مجموع المشاريع المضمونة.[1]

- **المجلس الوطني للاستثمار**: وهو جهاز جديد يقع تحت وصاية رئيس الحكومة، ويقوم بالمهام التالية:[2]

- اقتراح التدابير الأساسية التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وذلك بوضع إطار عام لخطة استثمارات تتضمن الأولويات عبر تحديد مجالاتها في مختلف القطاعات والعوامل المؤثرة فيها،وتدابير تحفيزية تحكمها، لمسايرة التطورات الملحوظة، بناءً على دراسة تستوجب طبيعة الاستثمار ونوعه، وأهميته الاقتصادية.
- يحدد هذا المجلس الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما تلك التي تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها المحافظة على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، والعمل على تحقيق تنمية مستدامة، ويقوم بالفصل في هذه المسائل.
- رفع تقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار، وتنميته والتدابير الضرورية، لدعمه وتشجيعه ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، واقتراح الحلول المناسبة لها.

[1] وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،ص26.

[2] منشورات مختلفة المجلس الوطني لتطوير الاستثمار.

المبحث الثالث: الاستثمارات الفلاحية بالجزائر

ان الطابع الجغرافي للجزائر وتنوع مناخها وشساعة أراضيها،عوامل محفزة على الاستثمار والنهوض بالقطاع الفلاحي .وقد عملت الدولة على استغلال هذه الميزات من خلال مجموعة من البرامج التي اعطت ثمارها وعادت بالنفع على قطاع الصناعة الغذائية.

المطلب الأول:تطور برامج استدامة التنمية الزراعية

تُعد التنمية الريفية من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة، ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع لا سيما الحاجة إلى الغذاء، فتحقيق التنمية الزراعية المستدامة يتطلب إدارة صحيحة للموارد وتوجيه أنشطتها في القنوات الصحيحة الكفيلة بإحداث وتحقيق أهداف التنمية الزراعية المتواصلة، والتي يطلق عليها بالإدارة الإستراتيجية، وتتضمن الأهداف الطويلة الأمد في ضوء جميع الظروف الداخلية والخارجية.

ولأجل ذلك فقد أنشئ برنامج وطني للتنمية الزراعية[1]، حيث كان يقوم على الركائز الثلاث التالية:

1. برامج تنمية الإنتاج، وهي أساساً البرامج البحثية والإرشادية، أي برامج توليد ونقل التكنولوجيا التي تتهيأ لها الظروف المناسبة، لأن تكون عاملاً فعّالا في التنمية الزراعية.
2. تحديث أجهزة الخدمات المرتبطة بالعملية الزراعية.
3. السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة، والتي يمكن أن تؤدّي دوراً رئيسا في عملية التنمية الزراعية.

والشكل الموالي يلخص المراحل التفصيلية للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية:

[1] باهي موسى، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية-، الملتقى العلمي الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي مرجع سابق،ص12.

الشكل رقم (5-3):الإطار العام للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية

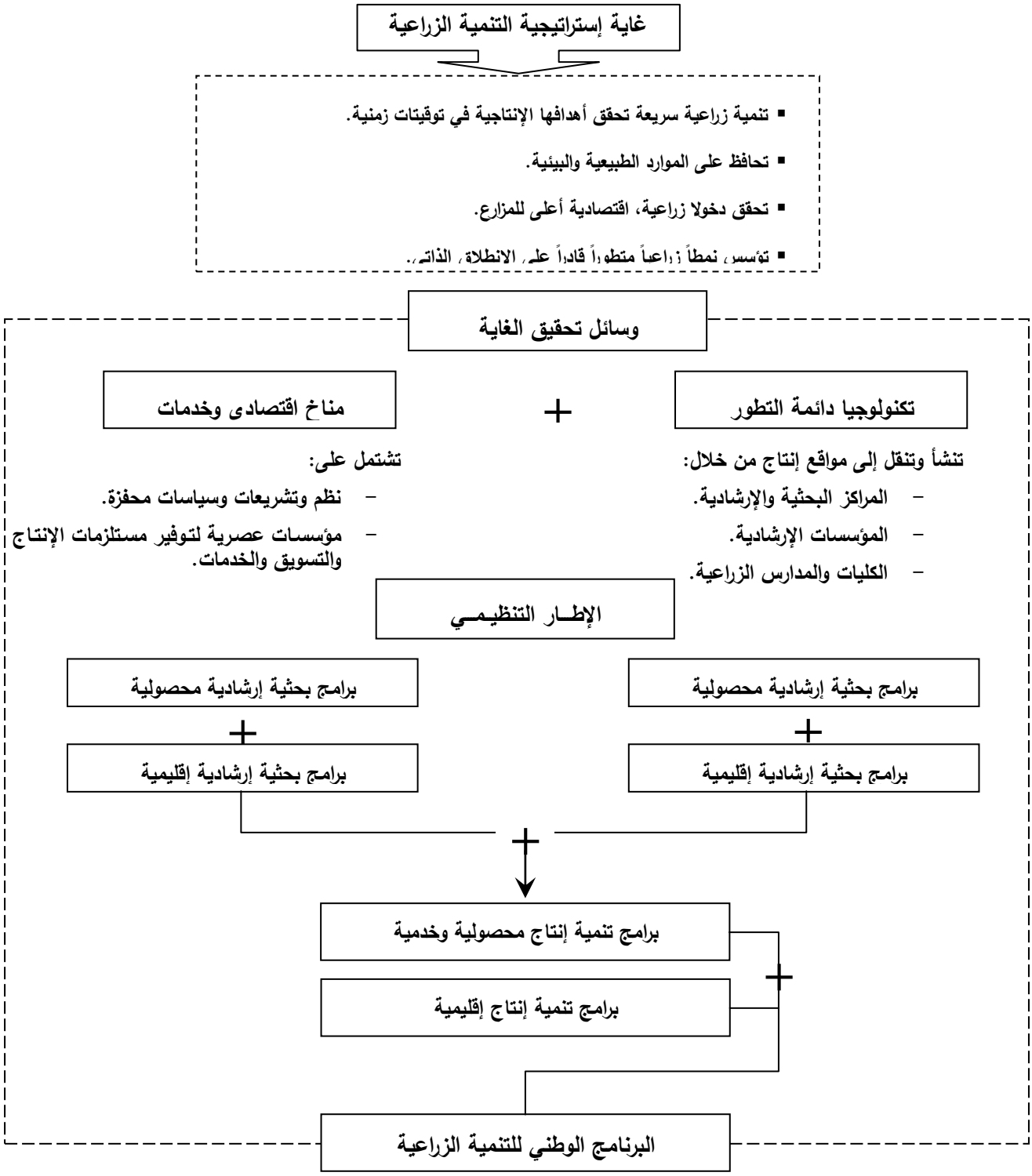

المصدر: باهي موسى، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية-، مرجع سابق، ص13.

إن محتوى برنامج المخطط التنموي للخماسي 2010-2014م، يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت إبتداءً بالمحاور الكبرى التالية[1]:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: 6.9 مليار دولار.
- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009: 150 مليار دولار.
- برنامج الاستثمار العمومي 2010-2014: 286 مليار دولار.

ونجد عند قراءة هذا المحتوى بأنه قد تم تخصيص غلاف مالي لبرنامج PIP، من أجل إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار، واستكمال المشاريع الكبرى الجارية بمبلغ 130 مليار دولار، وعن جانب التنمية الزراعية فقد خصص مبلغ 13 مليار دولار، إذ تم رصدها من أجل دعم التنمية الفلاحية والريفية في إطار البرنامج PNDA . ونعرض في الجدول التالي أهم تطورات السياسات الزراعية والريفية على المستوى الوطني:

[1] برنامج الإستثمارات العمومية: المخطط الخماسي التنموي (الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى: **www.premierministre-gov.dz**)

الجدول رقم (5-14):تطور السياسات الزراعية والريفية بالجزائر

السنوات	مختلف السياسات الزراعية والفلاحية
2001/1999	- تحضير وإنطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000 - إجراءات جديدة لدعم الأنشطة الفلاحية ومحاولة تنسيق البرامج الفرعية (الغابات، إستصلاح الأراضي، الري الفلاحي). - النيباد: بعث صنف جديد من الشراكة (جنوب – جنوب) (جنوب- شمال) لصالح التنمية المستدامة والإدارة الراشدة للأقاليم.
2002	- توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليشمل البعد الريفي : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. - توقيع إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
2003	- تحضير الإستراتيجية الوطني للتنمية الريفية المستدامة: 2002-2004 وإنطلاق تنفيذ مرحلة نموذجية: 2003-2005.
2005	- تكييف أجهزة الدعم مع الأنشطة الفلاحية. - محاولة إحداث تلاحم بين الأنشطة الفلاحية غير الفلاحية
[1]2006	- صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة: 2005-2015.
2013/2007	-إعادة بعث سياسة التجديد الريفي. - مكافحة التصحر. - حماية التجمعات المائية. -تعزيز القدرات البشرية. - استصلاح المحيط.
2014/2009	-انطلاق مشروع التجديد الريفي وظهور نتائجه الأولية

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على منشورات مختلفة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية،سنة 2013.

[1]الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية،سياسة التجديد الريفي، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية،2014/2009.

إن سياسة التجديد الزراعي ترتكز على قانون الزراعة التوجيهي، الذي صدر في شهر أوت 2008م،ويحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام، بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تضمنت أهم البرامج المتعلقة بالقطاع الفلاحي،كما يظهره المخطط (3-3) التالي:

شكل رقم (5-4): مختلف البرامج للقطاع الفلاحي بالجزائر

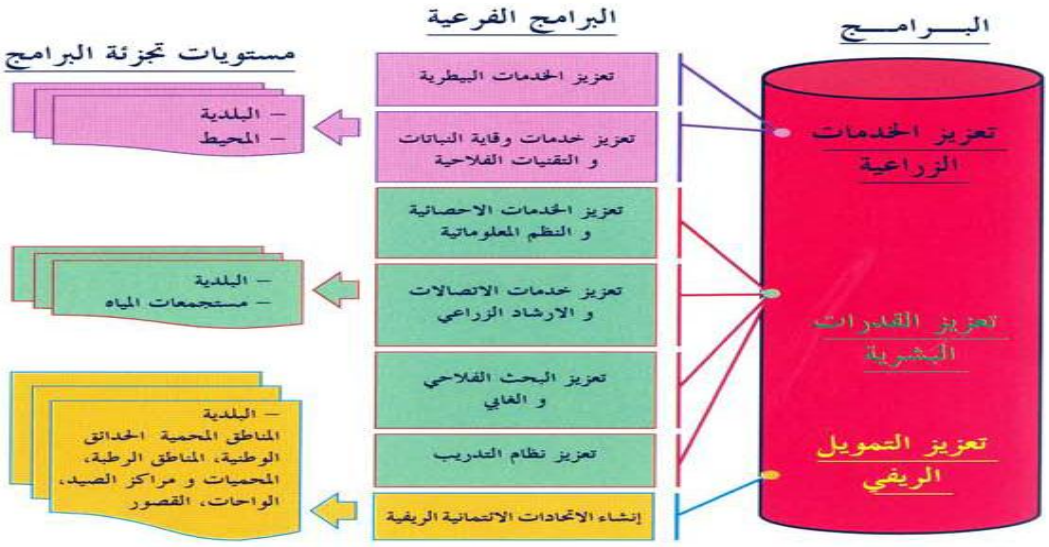

المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية"الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر"2010،ص2.

المطلب الثاني:سياسة التجديد الريفي والمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

لقد كان للمناطق الريفية اهتمام خاص من طرف الدولة نظرا للثروات التي يمتلكها كحلقة للربط بين عوامل الأمن الغذائي.

1. سياسة التجديد الريفي:

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي بهدف ترقية التنمية الاقتصادية للبلاد ضمن استراتيجية تشاركية تجمع كل العالم الريفي، وتستند هذه السياسة على إشكالية الحكم المحلي والتنمية المستديمة والإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية اللامركزية وتقوية الروابط الاجتماعية.

وقد تم إعادة بعثه للفترة 2007-2013م،حيث تسمح هذه السياسة بفتح آفاق جديدة في عالم الريف، في إطار مواكبة العولمة، وعن طريق تثمين أمثل للموارد المحلية، ضمن آفاق دعم شروط المنافسة والترغيب في الأقاليم الريفية، وتتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة، هي:

أ) تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والمداشر).

ب) تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.

ت) الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.

ث) حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

الشكل رقم (3-5): محتوى برنامج التجديد الريفي بالجزائر

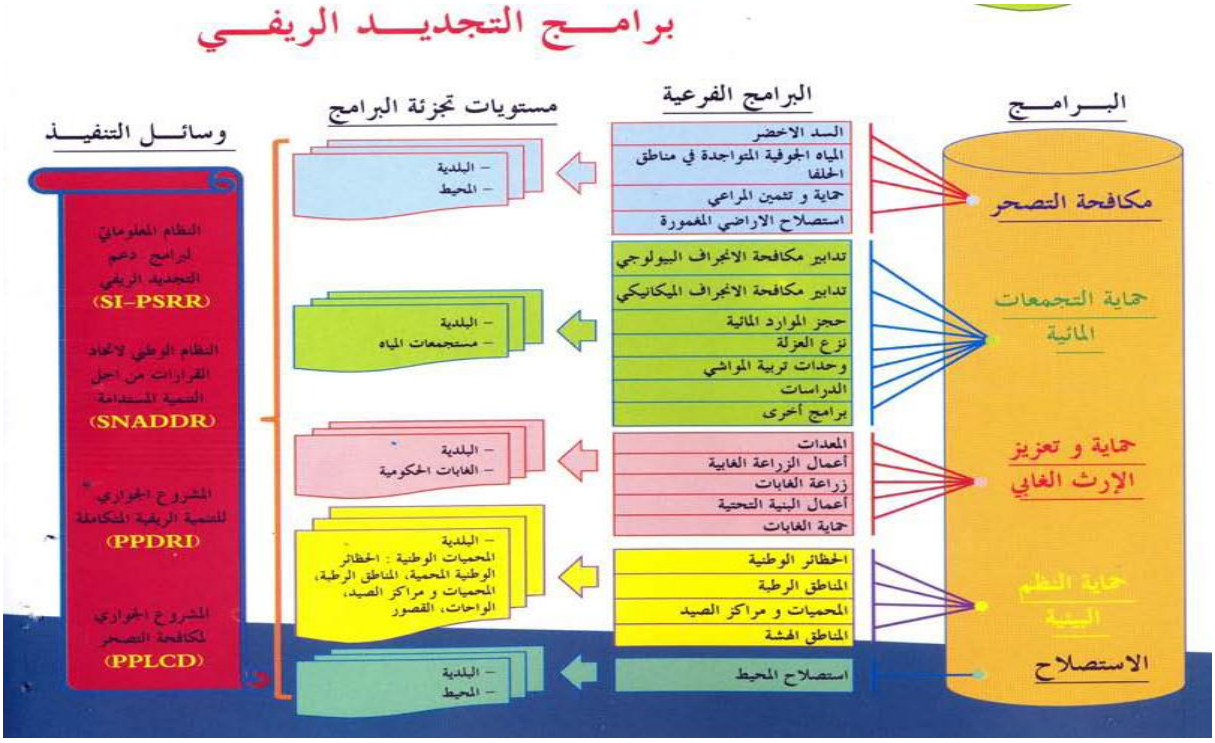

المصدر:وزارة الفلاحة والتنمية الريفية"الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر"2010،ص2.

2. المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة :

يُعرف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بأنه مشروع يشمل إجراءات مرافقة المواطنين والمنشآت في الوسط الريفي التي تعمل على:

- تحسين ظروف ونوعية معيشة السكان، بإعادة الاعتبار للقرى والمداشر، وترقية المنشآت والمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- زيادة وتنويع مداخيل السكان من خلال ترقية المؤسسات الحرفية والصغيرة والمتوسطة والمنتجة للمنفعة والخدمات.
- الحث على الاستغلال العقلاني وتثمين أفضل للموارد الطبيعية والتراثية.

ويتم تنفيذ المشروع الجواري من خلال ثلاث مراحل أساسية؛ هي:

– **إعداد المشروع**: من خلال البداية، والتحضير، والصياغة، والتأكيد، والمصادقة والموافقة.

– **تنفيذ المشروع**: من خلال تسخير الموارد المالية، وإنجاز الأشغال والاختتام.

– **المتابعة والمراقبة والتقييم**: من خلال تسيير المشروع والتعرف على الآثار، والمراقبة والتقييم.

كما تتحدد سياسة التجديد الريفي بناءً على اعتبارات عديدة، منها:

- **اعتبارها سياسة اقتصادية واجتماعية**، تأخذ في الحسبان الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث التشغيل والدخل وتثبيت السكان، وكسياسة فلاحية؛ تقوم على أساس اقتصادي إذ تشتمل على المستثمرات الفلاحية، ومؤسسات الصناعات الغذائية، ولأن سياسة التجديد الريفي أوسع في أهدافها وأبعد من حيث مداها، فإنها تستهدف الأسر الريفية، التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي مع اهتمام خاص لتلك الأسر التي تعيش في المناطق الريفية؛ وهي تتعدى في مجال تطبيقها إلى قطاعات أخرى، وتستدعي مشاركة العديد من الفاعلين المحلين كالجماعات المحلية، والجمعيات والتنظيمات المهنية، والمستثمرين الفلاحيين، والمؤسسات غير الفلاحية، والحرفيين، ومصالح الإدارات، مؤسسات التكوين...[1]
- **باعتبارها تدمج مختلف التطورات التي عرفها قطاع الفلاحة والوسط الريفي**، فإنها تعمل على:

– ترقية فلاحة قائمة على مؤسسة مسؤولة بيئيا، وناجحة اقتصاديا، وقائمة على المستثمرات الفلاحية ذات قابلية اقتصادية بحوالي 400000 مستثمرة قائمة على مساحة تفوق 5 هكتارات من بين المليون مستثمرة فلاحية الموجودة في البلاد. كما تقوم على ضرورة اعتماد مقاربة شُعب الإنتاج.

– تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تضافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى مختلف الأقاليم من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية، وترقية تكافؤ الفرص، ومكافحة الهشاشة والتهميش والإقصاء والمساهمة بفاعلية في سياسات تهيئة الأقاليم وتقلص التفاوت والاختلالات من جهة أخرى.

إن برنامج الدعم الفلاحي في الجزائر قد أخذ بعين الاعتبار تنمية فرع الصناعة الغذائية بمختلف القطاعات، والجدول الموالي يبين نصيب الصناعة الغذائية من برنامج الدعم، ونسبة مساهمة الدولة المالية في كل قطاع من قطاعاتها و شروط ذلك.

[1] مطوية التجديد الريفي، مرجع سابق ، ص33.

جدول رقم(5–15): أهم نشاطات الصناعة الغذائية المدعمة في إطار برنامج الدعم الفلاحي

الرمز	نوع النشاط	سقف المبلغ المخصص للدعم	تعريف	شروط خاصة
2.0.0.0	تثمين الإنتاج الفلاحي			فلاح او منتج بمنطقة الانتاج
2.1.0.0	إنشاء أو تجديد صناعة تحويل			توفر محل بمساحة 200 م^2 احترام المعايير الصحيةمن اجل التمويل،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
2.1.0.2	اقتناء تجهيزات:		عتاد جديد لتحويل الزيتون إلى زيوت	
	معصرة زيوت	30 % سقف بـ:4.000.000 دج		
		30% سقف بـ:3.000.000 دج	تصبير زيتون المائدة	
2.1.0.2	إعداد الفواكه و الخضر الموجه للتصدير:	30 % سقف بـ:4.000.000 دج	عتاد التعيير و التحضير	مصدر يتوفر على محل من اجل التمويل،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
2.1.0.2	اقتناء تجهيزات خاصة			توفر المربي،المربين أو المشرف على محل و و شهادة معتمدة من مفتشية البيطرية للولاية. من اجل التمويل،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
	اقتناء تجهيزات (الحليب)		عتاد جديد لتحويل وتحضير الحليب ومشتقاته.	
2.1.0.2	إنشاء ملبنة (بسترة و تحويل) ببطاقة أدناها 5.000 ل/يوم	30 % سقف بـ:4.000.000 دج		
	1000 لتر/يوم	1000.000 دج		
2.1.0.2	إنشاء ورشة تقطيع اللحوم			توفر المشرف على محل وعلى شهادة معتمدة مستخرجة من مفتشية البيطرية
	عتاد الذبح وتفريغ الأحشاء التقطيع	30 % سقف بـ:3.000.000	عتاد الذبح و تحويل و تحضير اللحوم	

	وغرف التبريد من اجل طاقة أدناها 15 وحدة/ساعة	دج	البيضاء	للولاية.من اجل التمويل،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
2.1.0.2	اقتناء عتاد التجفيف للتبغ	30 % سقف بـ:		استغلال هكتار واحد على الأقل.
	تجفيف التبغ تقليديا	50.000 دج	هياكل و عتاد تجفيف التبغ	من اجل التمويل،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
	تجفيف التبغ الأشقر blond	200.000 دج		
2.1.0.2	إنشاء ورشة تحويل الحليب الماعز(chévre) للجبن			شهادة معتمدة من مفتشية البيطرة
	اقتناء التجهيزات	250.000 دج	تجهيزات من اجل تحويل الحليب(بسترة 50 لتر ،طابع....)	من اجل التمويل،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
2.1.0.2	وحدة تحويل البطاطا			توفر المشرف على محل من اجل التمويل
	اقتناء عتاد خاص من اجل تحويل البطاطا	30% سقف بـ:1.000.000 دج		،على المستفيد المساهمة بنسبة لا تقل عن 15%
	وحدة تحويل (pois chiche)			فلاحين ،تعاونية يجب توفر محل و اتصال
	اقتناء وحدة تحويل (pois chiche)	للتذكير	وحدة تحويل (pois chiche)	مع منتجي (pois chiche)
	إعداد التمور من اجل التصدير			يحدد مبلغ الدعم من طرف الإدارات المركزية المعنية ببرنامج خاص .
	اقتناء عتاد خاص من اجل تجهيز وحدات جديدة أو إعادة تجديد تجهيزات وحدات قائمة	30% سقف بـ:4.000.000 دج للوحدة		

المصدر:Ministère de l agriculture et du développement rural-nomenclature des actions soutenue par le FNDA p38 -40

المبحث الرابع: الاستثمارات الصيدية بالجزائر

تعمل الجزائر على استعادة مكانتها في البحر الأبيض المتوسط وتثمين قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية وعصرنته من خلال المراقبة وحماية الثروة السمكية والحيض البحري ككل.
ورغم الاستثمارات الموجودة بالقطاع الا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات المتاحة الامر الذي يستدعي العمل اكثر على تثمين القطاع وتفعيل دوره في دعم قطاع الصناعة الغذائية

المطلب الأول: مجهودات الجزائر لتطوير الثروة الصيدية

تعرض قطاع الصيد البحري منذ الاستقلال إلى حالة من عدم استقرار الوصاية، بحكم ارتباطه بالعديد من الدوائر الوزارية، هذه الوضعية حدت من الطبيعة الخاصة لتدخل الدولة، الذي تميز بأعمال دعم وتأطير مؤقتة، الشيئ الذي خلص إلى تكفل غير ملائم للقطاع في السابق، لكن الوعي بالمساهمة الفعالة لهذا القطاع في تأمين الغذاء وضرورة حماية الموارد للأجيال القادمة، قد جعل الدولة تقوم بإنشاء وزارة خاصة بالقطاع في 25 ديسمبر 1999م، الشيء الذي انعكس إيجابا على القطاع حيث سجل هذا الأخير في سنة 2000م تطورا ملحوظا،أبرزه تمثل فيما يلي: [1]

- استصدار القانون 01-11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات وكذا النصوص التطبيقية المتعلقة به .
- إعداد قاعدة مستديمة من خلال الإستراتيجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات على المدى البعيد .
- إعداد قاعدة اقتصادية مجسدة في المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات 2003-2007 .
- رسم خرائط الموارد الصيدية البحرية و المواقع المؤهلة لتنمية تربية المائيات.

ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف، قامت وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية بتجسيد برنامج خاص لتنمية نشاطات تحويل منتجات الصيد البحري وتكييفها، وقد تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 2004/02/25 .

وتتمثل القرارات المحددة في هذا البرنامج بعنوان "المؤسسات العمومية أساسا" فيما يلي :

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،احصائيات الصيد البحري 2000-2005،جويلية 2006،ص05.

- فصل النشاطات التحويلية عن تلك المتعلقة بالتوزيع، وهذا على مستوى المؤسسات العمومية ذات شخص واحد وذات مسؤولية محدودة.
- استرجاع صلاحيات القوة العمومية التابعة للدولة فيما يخص أسواق السمك، التي تشكل وسيلة متميزة لمراقبة إنزال منتجات الصيد البحري .
- ضمان متابعة خصخصة وحدات تحويل منتجات الصيد البحري التابعة لشركة تسيير المساهمات في الإنتاج الحيواني SGP/PRODA .
- رفع العراقيل ذات الطابع القانوني والتنظيمي التي تقف أمام تنفيذ قرارات التنازل عن بعض الوحدات الاقتصادية لفائدة العمال .

ومن جهة أخرى فقد عمد المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري في مجال الصناعة التحويلية إلى إقامة نسيج صناعي منظم على شكل أقطاب مختلطة، وأقطاب إنتاج تشجع على وجه الخصوص النشاطات التالية:

- إعادة تأهيل وسائل الإنتاج الموجودة و عصرنتها.
- توسيع أشكال التحويل والتثمين الموجودة إلى منتجات الصيد البحري الأخرى، وكذا منتجات تربية المائيات.
- إدخال تقنيات جديدة في تكييف منتجات الصيد البحري، وتربية المائيات وتثمينها وتعليبها .

وفي مجال تحويل منتجات الصيد البحري وتربية المائيات وتثمينها، فإن القطاع قد حدد إنجاز مايلي: [1]

- 06 وحدات تحويل وتكييف جديدة .
- 09 وحدات جديدة لتثمين المنتوج شبه المعلب، والمنتوج المطهي قبل تكييفه.
- 20 وحدة جديدة لتمليح السمك وتجفيفه وتبخيره واستعمال طرق لتثمينه

وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ 01 مليار دج، أما عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها فبلغت 560 منصبَ شغل.

وأما في مجال تحويل المنتجات الأخرى وتثمينها فإن القطاع يعمل على تحقيق ما يلي:

- الاستغلال الأمثل للموارد الصيدية غير السمك.

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،سنة 2010.

- تنويع تقنيات التحويل .
- إدخال تكنولوجيا التحويل الجديدة التي تسمح علي وجه الخصوص بإنشاء مادة أولية ذات عوامل فعالة ومتنوعة مفيدة للصناعة الصيدلانية والجمالية والزراعة الغذائية.

وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ 440 مليون دج، أما عدد مناصب الشغل المرتقب إحداثها، فتقدر بحوالي 235 منصبَ شغل، وفيما يخص تكييف المنتجات وتخزينها فقد سطّر القطاع إنجاز ما يلي:

- 31 معملا لإنتاج الثلج، وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلي أن حوالي 20 معملا يجري إنجازه.
- 08 مخازن للتبريد، في بوديس، وعنابة، والمرسى، والميناء الجديد للغزوات، وسلمندر، واستيديا، وتلاقيلاف، والميناء الجديد للقالة.
- 06 أنفاق للتجميد، في الميناء الجديد للغزوات، وهران، واستيديا،وبوديس،وعنابة، وميناء جديد للقالة.

وتقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج ب400 مليون دج. أما عدد مناصب الشغل المرتقب إحداثها فتقدر بـ 150 منصب شغل.

وأما فيما يخص توزيع امدادات المنتجات تحت التبريد في المناطق الجنوبية فيهدف فيه القطاع إلى وضع شبكة توزيع واسعة، تسمح لسكان المناطق الداخلية للبلاد باقتناء الموارد الصيدية .

ويتمحور هذا البرنامج أساسا حول إنجازه على مستوى المناطق الوسيطة الواقعة في الهضاب العليا،على النحو التالي:[1]

- 50 نقطة بيع.
- 50 وحدة لتخزين المنتجات البحرية (الطازجة والمجمدة)، والمنتجات الخاصة بالتربية المائية
- 60 شاحنة تبريد.
- على مستوي منطقة الجنوب.
- 12 وحدة لتخزين المنتجات البحرية (الطازجة والمجمدة) ومنتجات تربية المائيات.
- 70 شاحنة تبريد لنقل المنتجات.

[1] وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،سنة 2010.

وتقدر تكلفة هذا البرنامج بـ600 مليون دج، وأما عدد مناصب الشغل المرتقب إحداثها فتقدر بـ700 منصب شغل،كما أسس القطاع استراتيجية لتنمية تربية المائيات، على غرار نشاطات الصيد البحري وفقَ مقاربة علمية، وعليه فإن القطاع قد أعدَّ دراستين من أجل معرفة إمكانيات تربية المائيات، حيث تتعلق الدراسة الأولى بالتعرف على المواقع (القارية والبحرية) الملائمة لإقامة مؤسسات تربية المائيات، أما الدراسة الثانية فتتعلق بمعرفة كتلة الكائنات الحية المتواجدة ببحيرتي أبيرة وملاح بولاية الطارف، على النحو التالي:

1) التعرف على المواقع (القارية والبحرية) الملائمة لإقامة مؤسسات تربية المائيات (مفارخ،مواقع، تربية الأسماك، مراكز الصيد البحري...)، وتقديمه في 15 مشروعا نموذجيا.

إذ سمحت الدراسة التي قام بها مكتب الدراسات الألماني (ROGGE MARINE) من الشهر ماي 2003 إلى شهر جوان 2005 بوضع ملفات للتنفيذ، في إتجاه المتعاملين المهمين، حسب فروع تربية المائيات والمواقع المختارة .

إضافة إلى ذلك، فقد تم إعداد مخطط وطني لتربية المائيات (SNA)، الذي يهدف إلى:

- المحافظة علي مناطق تربية المحار الموجودة.
- المحافظة علي المواقع الجديدة المؤهلة لتربية المائيات وتخصيصها للمستقبل.
- البحث عن تعايش نشاطات تربية المائيات مع النشاطات الأخرى الساحلية والداخلية تعايشا حسنا.

وعليه فقد تم انتقاء 286 موقعا، وتنصيب معالم فيها بعنوان المخطط الوطني لتربية المائيات كالتالي:

- 100موقع ملائم لتربية المائيات البحرية (تربية الرخويات، تربية الأسماك، تربية القشرية)
- 186 موقعا ملائما لتربية المائيات في المياه العذبة (تربية الأسماك، القشريات، استزراع الطحالب، الصيد القاري للأسماك واستغلال الأرتيميا).

2) معرفة كتلة الكائنات الحية المتواجدة ببحيرتي أبيرة وملاح بولاية الطارف، وإعداد قواعد التسيير الصيدي الخاصة بها، إذ يتمثل الهدف من هذة الدراسة في تقييم كتل الكائنات الحية من الأسماك والرخويات ذات الفائدة التجارية في البحيرتين، قصدَ إعداد مخطط

تسيير خاص بكل موقع من أجل استغلال مستديم محترم للبيئة، مع إدماج نشاطات ذات طابع سياحي، وقد تمثلت النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة، فيما يلي:

- بالنسبة لتقييم كتلة الكائنات الحية في البحيرة، فالنتائج كالتالي :
  - القفالة : 3000 طن.
  - الأسماك : 364طن (37% ذئب البحر،33 %سمك البوري، 03% سمك القجوج).
- أما بالنسبة لتقييم كتلة الكائنات الحية في البحيرة أوبيرة، فالنتائج هي:
  - الأسماك: 0,35 طن (شبوط آكل الأعشاب).

المطلب الثاني: السياسات الاستثمارية في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات

حظي هذا القطاع بمجموعة من الامتيازات على المستوى الوطني في مجال الاستثمار، تمثلت فيما يلي:

- تطبيق نسبة منخفضة للحقوق والرسوم الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار بـ 5 % .
- الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة، فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الإنجاز مباشرة.
- الإعفاء من رسم نقل الملكية بعوض، فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تندرج ضمن الاستثمار المعني.

حيث يقوم قطاع الصيد البحري عموما بدعم مجموعة من نشاطات الإنتاج عن طريق مجموعة من الهياكل كالتالي:

1) **النشاطات البعدية** ،وهي متعددة، نذكر منها:[1]

- أنفاق التجميد.
- وحدات التغليف.
- وحدات التصبير.
- ورشات التمليح.

[1] وزارة الصيد البحري وتربية المائيات،الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات،2003-2007 ،ص65.

- وحدات التكييف.

حيث تنص المادة 08 من القانون رقم01- 11 المؤرخ في 03 جويلية 2001 المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات على مايلي:

تستفيد ترقية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات واستغلالها وتنميتها، وكذا الصناعات المتعلقة بها من التدابير التحفيزية والامتيازات المنصوص عليها في التشريع الجاري العمل به .

2) **الصندوق الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات:** تم انشاء هذا الصندوق وفق القانون رقم:01-12 المؤرخ في جويلية 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي بعنوان 2001م، والمرسوم التنفيذي رقم:01-337 المؤرخ في 28 أكتوبر 2001 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم95-173 المؤرخ في 24 جوان 1995 المعدل والمتمم، المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم: 080-302، والمعنون الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري الحرفي وتربية المائيات.

3) **برنامج يخص مجال تغذية الأسماك:** تحتاج الأسماك إلى توفر الأغذية، التي يتم إنتاجها في وحدة لصناعة التغذية، وهذه العناصر أساسية في إنتاج البلاعيط والأغذية، وتنجر عنها صناعات صغيرة ستقام في المواقع المشار إليها في الجدول التالي:

جدول رقم (5-16): برنامج مشاريع الصناعة الغذائية للأسماك

القطب	الولاية	الموقع	طبيعة مكونات الصناعة الصغيرة لتربية المائيات
أ	الطارف	-مفرق - الملاح -أبيرة	-مفرخة جنبري -مفرخة أصداف البلور و المحار - مفرخة أسماك المياه العذبة
ب	جيجل بجاية تيزي وزو	-كلا -ازغيل-أمد -أزفون	-مفرخة متحركة(أسماك المياه العذبة) -مفرخة متحركة(أسماك المياه العذبة) مفرخة بحرية ومزرعة الأقفاص العائمة
ج	بومرداس تيبازة عين الدفلى غليزان	-كاب جنات -نصيرية -بوسماعيل(م.و.د.ت.ص.ت) -حريزة -مرجة الامل	-مفرخة بحرية (القجوج و ذئب البحر) -مفرخة متحركة (أسماك المياه العذبة) -مفرخة بحرية (القاجوج و ذئب البحر) -مفرخة أسماك المياه العذبة وحدة صناعة الغذاء -مركز تربية البلاعيط -مفرخة أسماك المياه العذبة
هـ	عين تمونشت	واد الكحال	مفرخة متحركة (أسماك المياه العذبة)
ي	ورقلة	ورقلة	مفرخة متحركة (أسماك المياه العذبة)

المصدر:وزارة الصيد البحري وتربية المائيات،الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات، ،ص65.

ويخص برنامج الاستثمار في النشاطات الملحقة دعمَ أداة الإنتاج من جهة، ونشاطات معالجة وتثمين الإنتاج من جهة أخرى كالتالي:

جدول رقم(5-17):برنامج تنمية الأنشطة التي تتكفل بإنتاج الصناعة الغذائية الصيدية

النشاط	عدد الوحدات	المبلغ المقدر(مليار دج)
-تصبير و تجهيز	06	1,2
-مستودع تبريد	15	0,9
-ورشة صناعة الثلج	15	0,3
وسائل نقل على البارد	100	0,2
المجموع		2,6

المصدر:وزارة الصيد البحرية وتربية المائيات، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات،مرجع سابق ،ص65.

وقد تمَّ إنشاء مدرسة متخصصة في صناعات الصيد البحري وتربية المائيات مكلفة بمعالجة وتثمين منتجات البحر، في إطار تأهيل وتكوين الموارد البشرية[1]، وتتكفل بها وزارة التكوين والتعليم المهني.

4) **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** وقد توزعت الأهداف المعتمدة لبرنامج القطاع للصيد البحري والموارد الصيدية،من خلال المخطط الخماسي 2001-2005 لتنمية الصيد البحري والصيد في المحيطات وتربية المائيات ومكافحة الفقر، بما يلي:

- تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.
- استحداث مناصب شغل قارة.
- المساهمة في الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- الرفع من الإنتاج.
- تحسين القدرة الشرائية ومكافحة الفقر والإقصاء.
- تشجيع الصادرات خارج النفط.
- المحافظة على البيئة.
- التوازن الجهوي واستقرار الساكنة.
- تجديد الأسطول الصيدي وعصرنته.

وأما من الأعمال المعتمدة بعنوان برنامج إنعاش القطاع، فتتجه نحو ما يلي:

[1] وزارة الصيد البحرية و تربية المائيات،الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري و تربية المائيات،مرجع سابق،ص65

- تنمية الصيد الساحلي.
- إعادة اعتبار وتنمية الصيد التقليدي.
- تنمية الصيد في عرض وأعالي البحار.
- تهيئة شواطئ الارساء.
- تنمية تربية المائيات والصيد القاري.
- دعم نشاطات الإنتاج القبلية (صناعة السفن، تصليحها وصيانتها...).
- دعم نشاطات الإنتاج البعيدة (التكييف، التثمين، التبريد، النقل...).

5) **تنظيم الموارد البحرية البيولوجية: إن** الاستراتيجية المتبعة من طرف القطاع، قد سعت إلى استغلال أمثل وتسيير مستدام للإمكانيات الوطنية المتاحة، حيث تم إطلاق برامج لتنمية الموارد الصيدية البحرية على طول الساحل الجزائري، ومن جهة أخرى فقد تمّ برمجة 10 دراسات أطلقت بهدف فتح أقطاب جديدة وتنظيم الأقطاب الحالية، وسطّر في إطار تطوير الصيد التقليدي برنامجَ تجهيز شمل 29 موقعا[1].

[1]MlPI "les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux", op cit ,P56.

خلاصة الفصل

رغم المجهودات الجبارة للنهوض بكل من قطاع الفلاحة والصيد البحري للوصول للهدف المسطر وهو دعم الصناعة الغذائية ورفع مستوى الامن الغذائي الجزائري ،إلا ان الجزائر تنقصها أشواط كثيرة لمواكبة الدول. لذا اتخذت الدولة من خلال برامج خماسية جملة من الاجراءات التحفيزية من دعم وإعافاءات جمركية للمستثمرين والفاعلين بالقطاع قصد تشجيعهم على العمل على أهداف الدولة بعد تسجيل عزوف دام لعدة سنوات عاد بالسلب على تنمية قطاع الصناعة الغذائية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسن ملحوظ نتيجة لكل المجهودات المبذولة من طرف الدولة التي بدأت تعطي ثمارها من خلال نشاط الاستثمار المحلي ودخول منتجات جديدة للصناعة الغذائية للسوق الجزائري.

لأن الاحتياجات الغذائية في تزايد مستمر وبمعدلات أسرع من معدلات الزيادة في الإنتاج،سواء من السلع الغذائية أو من سلع التصدير،ترتب الزاما على الدول التي تعاني بشدة من اختلال أمنها الغذائي بما فيها الجزائر العمل على زيادة حجم ومعدل الواردات الغذائية.ويتم ذلك من خلال استنفاذ الجانب الأعظم من حصيلة الصادرات للوفاء بفاتورة هذه الواردات.لكن بعض العراقيل تبقى تنذر بعدم الاستقرار الوضع كتوفر الكميات المستوردة في السوق العالمي تعرف عدم استقرار مستمر ما يعكس التذبذب الشديد في الأسعار .

من هنا جاء مفهوم الأمن الغذائي ليعالج هذا التباعد المتزايد بين حاجات الانسان التي تعرف منحنى متصاعد وتناقص الموارد التي يتم استنزافها يوم بعد يوم. وكنتيجة لمساعي كل الدول والمنظمات الدولية لإيجاد حل لهذا المشكل العويص بمحاولة توزيع عادل للثروات واستغلال أمثل لما تبقى منها.

وقد كان في وقت مضى يقتصر تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الحاجات الغذائية المختلفة لكل شرائح المجتمع الواحد بالاعتماد على الزراعة وما تسمح به الظروف المناخية ، إلا أن الحال لم يبقى على حاله ، فالآن المزارع لا يقرر زرع أرضه ولا يحدد نوع وحجم ما يزرع إلا بعد أن يعين من يسوق له منتوجه،أي تصريف المنتوج قبل ايجادهن الأمر الذي يقودنا لمجموعة من الحلقات تتلخص في ايجاد مؤسسات تنشط في قطاع الصناعة الغذائية تمتص هذا الانتاج الزراعي وتحفز على انتاجه.

بالجزائر نشاط الصناعة الغذائية موجود وهو يساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري، لكن بنسب ضعيفة، وان كانت الصناعة الغذائية الجزائرية تعتبر في مقدمة الصناعات التحويلية عامة، وقد بدأت الجهود الأخيرة تظهر نتائجها، حيث من خلال كل هياكل الدعم والاستثمارات الأجنبية،هناك نمو مهم للمؤسسات الناشطة في القطاع.

وكون الصناعة الغذائية صناعة خفيفة تنتمي إلى فرع الصناعة التحويلية، فهي صناعة تتطلب وفرة مياه كثيرة ومدخلات من المادة الأولية تتمثل في المنتوج الزراعي والصيدي.لذلك توجب على الدولة لكي ترفع من انتاجية قطاع الصناعة الغذائية توجيه مجهوداتها واهتمامها لهذه القطاعات الممونة لصناعة الغذاء بالجزائر.

وانطلاقا من التساؤلات المطروحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة، وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في خمسة فصول، فأمكننا التوصل إلى تسجيل جملة من النتائج والتوصيات نوردها في شكل النقاط الأساسية التالية :

أولا/ نتائج الدراسة :

- السلوك الغذائي بالجزائر يعكس الهرم الغذائى لدول البحر المتوسط.
- ارتبط الهرم الغذائي في الجزائر بالظواهر الاقتصادية من خلال علاقته بالقدرة الشرائية، وتوفر المنتجات المطلوبة، والظاهرة الاجتماعية والثقافية التي تعكس عادات الاستهلاك والقواعد الاجتماعية.
- تحظى الحبوب ومشتقاتها بأهمية كبيرة في النظام الغذائي للفرد الجزائري، بسبب الطلب المتزايد على منتجات هذا الفرع بأنواعها، والتي تصل في مجملها إلى 228 كلغ للفرد بالسنة، منها حوالي 177 إلى 180 كلغ/فرد/ سنة من السميد والفرينة.
- تتنوع الواردات الغذائية الجزائرية التي يتصدرها القمح، بكمية فاقت 7946.15 ألف طن سنة 2012 نتيجة لخصائص النمط الغذائي للمستهلك الجزائري الذي يغلب عليه القمح بـ55 %.ويأتي الحليب في المرتبة الثانية بعد القمح، من حيث حجم قيمة وكمية الواردات الغذائية.
- تتصدر قائمة الصادرات الغذائية الجزائرية،السكر الأبيض والمياه المعدنية والغازية،ثم التمور. وهي تعرف تذبذبا من سنة إلى أخرى، لضعف خبرة المؤسسات المحلية في مجال التصدير وعدم المحافظة على مكانتها في الأسواق الدولية لضعف التسيير والتخطيط،وتبقى النتائج المحصل عليها دون المستويات المطلوبة.
- نظرا لضعف قاعدة الإنتاج، والسعي وراء الربح السريع، واتساع السوق المحلية، وكمية الاستهلاك الوطني، فإن المشاريع التي انطلقت في الصناعة الغذائية بالجزائر في السنوات الأخيرة، لن تفكر في التصدير، ما دام تحقق الطلب المحلي الكافي، بالإضافة إلى كونها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات إمكانيات مادية محدودة، ودورة حياة قصيرة المدى.

- توسعت الصناعات الغذائية بالجزائر في البداية بشكل محدود إذ اقتصرت على التحويل الأولي للمنتجات الخام التي يعاد بيعها إلى الحرفيين اليدويين، وأما في الوقت الحالي فقد عرفت توسعا كبيرا على حساب الصناعة التقليدية والبائعين بالتجزئة، كما أنها تجمع وتغطي كل الأنشطة الصناعية الموجهة لتجهيز وتحويل المواد الخام من الزراعة والأنعام والمنتجات الصيدية إلى مواد غذائية موجهة للاستهلاك البشري والحيواني.
- عرفت السنوات الأخيرة نمو الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في جانب القطاع الخاص بسبب التشريعات والتسهيلات التي عرفها القطاع الخاص، مما أدى إلى نمو الصناعات في الجانب الخاص على حساب انخفاض مستمر عرفته الصناعة من خلال القطاع العام.
- تعتبر الصناعة الغذائية في مقدمة القطاعات المشغلة لليد العاملة من خلال مختلف الهياكل المعنية بالاستثمار، وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في خلق قيمة مضافة لكن بنسب ضعيفة، رغم كونها في مقدمة الصناعات التحويلية.
- تكفلت الحكومة بخلق هيئات تدعم، وتساهم في تنمية قطاع الصناعة الغذائية من مختلف الجوانب كالاستثمار، والتمويل وخلق هذه المؤسسات نفسها، وهذه الجهود الأخيرة قد بدأت تظهر نتائجها من خلال كل هياكل الدعم والاستثمارات الأجنبية، ونلاحظ نموا مهما للمؤسسات الناشطة في القطاع.
- لقد عرف المنتوج الصيدي في الجزائر قفزة يراها المسئولون قفزة مميزة ،لكن الواقع يظهر مدى الفجوة القائمة بين ما نملك وما نستغل، وإن كان القطاع قد عرف تطورا بكل هياكله،والسبب الأول يعود إلى اهتمام الإدارة به، دون إرفاقه بوزارات أخرى، إلا أن الوعي بأهمية القطاع تبقى دون المستوى المطلوب، فالرغبة في تطوير هذا القطاع تهدف في المقام الأول إلى سد العجز، وليس إلى استدامته، من خلال استغلاله،كون أن استدامة الثروة لا تقع على عاتق القطاع المسؤول فقط، ولا تتحقق من خلال برامجه فقط، وإنما وجب تظافر مختلف وزارات الدولة وتوحيد الهدف.

- تعرف الجزائر في مجال القدرة المائية، انخفاضا شديدا في التساقط، لكنها تتمتع بإمكانات جوفية معتبرة غير مستغلة ومكلفة.بالاضافة الى تباين توزيع المياه عبر مختلف مناطق الوطن،حيث هناك بلديات تستفيد من ايصال المياه يوميا وعلى مدار الأربعة وعشرون ساعة مما ينعكس سلبا على نمو وإنتاج الصناعة الغذائية بالجزائر التي تعتمد على المياه بدرجة كبيرة.
- بدأت السياسات المنتهجة لتثمين قطاع الموارد المائية تعطي ثمارها، حيث قدرت كمية المياه الصالحة للشرب يوميا بـ 168 لترا لكل مواطن، وضمان التزويد اليومي للمواطنين بالمياه الصالحة للشرب على مستوى مراكز البلديات الرئيسية قد قدر بـ 70%.
- غياب التنسيق والتعاون بين كل من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،وزارة الموارد المائية،وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية ووزارة الصناعة وترقية الاستثمار بالجزائر إلا في حالات قليلة جدا مما انعكس سلبا على تطور قطاع الصناعة الغذائية الجزائرية.

ثانيا/ توصيات الدراسة :

نقترح في نهاية هذا البحث بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تفعيل أداء قطاع الصناعات الغذائية من جهة، وتنمية القطاعات المرتبطة به من جهة ثانية، نلخصها فيما يلي:

- عرف مجال قطاع الصيد البحري، سياسة إعادة تأهيل للبنى التحتية البحرية، وتشجيع البنية التحتية وتطويرها وعصرنتها، بحيث تمكن من حفظ المنتوجات البحرية من خلال غرف التبريد، والتخزين في المخازن، وما إلى ذلك، إضافة إلى العمل بوسائل التحويل في عين المكان قبل التصدير؛ والقيام بدراسة مقارنة مع الدولة المنافسة على المستوى المتوسطي.
- بما أن المزروعات تعتمد على مياه الأمطار الخاضعة للتغيرات المطرية، من أجل مضاعفة الإنتاج، فيجب العمل على عدم تمركز المزروعات، وتعميم السقي المسير، وتوجيه المصادر المائية لقطاع القمح، والسوجا، والذرة باعتبارها منتجات مستهلكة كبيرة للماء.
- اعفاء المستهلك من دفع تكلفة الماء في حالة استهلاكه أقل من الكمية المحددة.
- تنظيم إنشاء مصادر المياه الجديدة للتحكم في توزيعها واستغلالها الأمثل.

- التوجه نحو المزروعات الاقل استهلاكا للمياه بتوعية الفلاحين بأهميتها وتشجيعهم على انتاجها.
- يجب أي يحظى قطاع الدواجن بنموذج تنظيم مكمل للإنتاج وتخطيطه، وأن يربط تطور الإنتاج بحماية الصناعات من الأمام والخلف.
- التخطيط على مستوى محتضن البيض، وأيضا على مستوى مربين الدجاج البيوض.
- دعم مسالخ الدواجن بمخابر متخصصة، تضمن الشروط الصحية، وعمليات التبريد المعتمدة، مما يستدعي تكافل صغار المربين وتجميعهم بأماكن مناسبة، وتوعية المستهلك وتوجيهه للدواجن المذبوحة بطريقة صحية.
- وضع إطار ثابت لتنظيم المزروعات المصبرة والمعلبة، وتشجيع التجمعات والتحالفات.
- تنشيط نظام التعاون ودفع العلاقات بين المنتجين والمحولين عن طريق العقود والتقارير.
- تطوير صناعات الزجاج ،مثل القارورات، والأوعية الزجاجية، من أجل دعم قطاع التعبئة.
- دعم إنشاء المشاتل، وخاصة المتعلقة بالجانب الغذائي.
- تأهيل القوانين والأطر للمنتوجات الغذائية، وما يتناسب مع المقاييس العالمية.
- حماية المنتوجات المصنعة محليا عن طريق فرض الضرائب والرسوم الجمركية على المنتوجات الأجنبية والموازية، خاصة خلال مرحلة التحول.
- محاربة مشكل العقار الفلاحي والصناعي.
- الإسراع في توحيد ودعم نظام إحصائي قوي، يعتمد عليه في إجراء البحوث.
- تشجيع الصادرات خاصة في مجال الصناعة الغذائية.
- العمل على تحديد وتقييم الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة في القطاع الزراعي،والتي يمكن الاعتماد عليها في تأمين الحاجيات الغذائية.
- الإدارة الجيدة للعائدات النفطية بمنظور بعيد المدى، لكي لا تتعرض الجزائر في المستقبل إلى هزات اقتصادية نتيجة تقلبات أسعار المحروقات.
- تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، بتسخير الإمكانيات التي تتوفر عليها، وبالتالي جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات الإدارية والعقارية.

- محاربة الآفات الاقتصادية كالرشوة، والتهرب الضريبي، وفجوة السوق الموازية.
- دعم قطاع الصناعات الغذائية، باتخاذ إجراءات التصحيح، والخوصصة المدروسة، والعمل على إنعاش الاستثمار ضمن رؤية ترتكز على قواعد السوق، وإدخال تجهيزات الإنتاج الحديثة، ومراعاة الجودة.

ثالثا/ آفاق الدراسة :

تبعا للنتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، فإن عديدا من التساؤلات تطرح، وتنتظر إجابات مناسبة ضمن المشاريع والبحوث المستقبلية، لأهميتها النظرية والتطبيقية،ونذكر منها:

- آليات تأهيل هياكل الدعم والإنتاج في قطاع الصناعات الغذائية.
- آليات تنمية قطاع الصناعات الغذائية في ظل التحولات العالمية.
- الزراعة الصحراوية ومكانتها في التنمية المستديمة.
- التكامل الزراعي المغاربي ودوره في مواجهة انعكاسات الشراكة.
- الصناعة الغذائية التقليدية، ومكانتها في تحقيق الأمن الغذائي –دراسة حالة–
- يمكن دراسة المنتجات الأساسية للصناعات الغذائية على حدة،مثل الحليب،والحبوب، واللحوم بأنواعها، وما إلى ذلك من المنتجات.

وفي الأخير، نأمل أن تشكل هذه الدراسة لَبِنَةً إضافية في حقل المعرفة العلمية.

أولا/ المراجع باللغة العربية:

أ/ الكتب:

1. أبو ناعم عبد الحميد مصطفى،**إدارة المشروعات الصغيرة**،دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة،2002.
2. أبو لحية ابراهيم حسين وأبو طرطوش حمزة بن محمد،**منتجات الحليب الدهنية والمثلجات القشدية**،عمادة شؤون المكتبات ،المملكة العربية السعودية،2009.
3. أحمد رمضان ابراهيم مصطفى نعمة الله وأحمد السريتي محمد،**اقتصاديات الموارد والبيئة**،الدار الجامعية مصر2007.
4. الأرباح صالح الأمين،**الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته**،دار الكتب الوطنية بنغازي،ليبيا،الطبعة الأولى،الجزء الأول،1996.
5. الأشرم محمود،**اقتصاديات البيئة والزراعة و الغذاء**،المركز العربي لترجمة والتأليف والنشر،الجمهورية العربية السورية،2003.
6. أمين عبد الوهاب،**التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية**،دار حافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2000.
7. العبد الله الكفري مصطفى،**اقتصاديات الدول العربية والعمل العربي المشترك**،منشورات جامعة دمشق مطبعة الروضة،2009.
8. القاسم صبحي،**الأمن الغذائي العربي،حاضره ومستقبله**،توزيع روائع مجدلاوي عمان الأردن،الطبعة الثالثة،1998.
9. القاسم صبحي،**واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله**،دار فارس للنشر والتوزيع،الأردن،2010.
10. القريشي مدحت،**الاقتصاد الصناعي**،دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن،2005 .
11. المخادمي رزيق عبد القادر،**الأمن المائي العربي بين الحاجات و المتطلبات**،دار الفكر،دمشق،1999.
12. النجفي سالم توفيق،**الأمن الغذائي العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية،2009.
13. بلبع عبد المنعم ،**الماء ودوره في التنمية**،الاسكندرية،دار المطبوعات الجديدة.غير متوفر

14. سالمان محمد،**مشكلة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية وآفاق حلها**،سوريا،دار الفكر،2001.

15. شراقي محمد محمود كمال،**تأثير أساليب تنشيط المبيعات على العادات الشرائية للمستهلك**،جامعة عين شمس،2011.

16. عبد الحميد عبد المطلب،**التمويل المحلي والتنمية المحلية**،الدار الجامعية الإسكندرية مصر2001.

17. عبد الرحمن أسامة،**الأمن القومي وعلاقته بالأمن المائي والغذائي**،دار الكتب والوثائق القومية،مصر،2011.

18. عبد الرشيد علاء محمد،**المنتجات الثانوية لصناعة السكر**،مكتبة أوزوريس،مصر،2005.

19. عبد الكريم عيون،**جغرافيا الغذاء في الجزائر**، غير متوفر.

20. علي موصلل حسين،**تصنيع وحفظ منتجات البندورة(الطماطم)**،الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع،الأردن، 1999.

21. فريد مصطفى أحمد،**الموارد الاقتصادية**،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية،2006.

22. فراج علي زين الدين حسن ومحمد معتز فتحي أحمد،**إنتاج الدواجن**،دار الكتب والوثائق القومية،مصر،2007.

23. محروس محمد إسماعيل،**اقتصاديات الصناعة والتصنيع**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية 1997.

24. محمد سعد عبد الرسول ،**الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي**،المكتب العلمي للنشر والتوزيع الإسكندرية .مصر 1998.

25. محمد محمود خليل،**أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري**،المكتبة الأكاديمية،الطبعة الأولى،مصر،1998.

26. محمود داليا اسماعيل – **المياه والعلاقات الدولية**– القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط 1 ،2006.

27. مزاهرة سليمان أيمن، **الصناعات الغذائية**، دار الشروق،الأردن،2000.

28. مصطفى السيدة ابراهيم ونعمة الله أحمد رمضان وآخرون2،**اقتصاديات الموارد والبيئة**،الدار الجامعية مصر2007.

29. هيكل محمد،**مهارة إدارة المشروعات الصغيرة**،مجموعة النيل العربية الإسكندرية .مصر 2003.

30. يسري عبد الرحمن أحمد،**تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**،الدار الجامعية الإسكندرية. مصر 1996 .

31. يسري عمر عبد الله وعانوس محمد رضا ،**انتاج حيوانات اللحم**،دار الكتب والوثائق القومية،مصر،2007.

32. يسري محمد ابراهيم،**تلوث المياه وتحديات الوجود**،سلسلة التنمية والبيئة،1996.

ب/ الرسائل العلمية:

1. الخزاعلة رائد محمد مفضي،**الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي**،حالة تطبيقية الأردن،جامعة اليرموك الأردن،ماجستير الاقتصاد الاسلامي2001.

2. العواييدية محمد عقيل فرج،**قياس الانتاجية والتقدم التكنولوجي في الصناعات الغذائية في الأردن**،دكتوراه في الاقتصاد الزراعي،الجامعة الأردنية،2003.

3. بكدي فاطمة،**اشكالية تسيير الموارد المائية بالجزائر**،ماجستير علوم اقتصادية،اقتصاد البيئة ،المركز الجامعي بخميس مليانة ،2008.

4. بن غزيوة محمد زايد،**الآثار الاقتصادية لإنضمام الجزائر إلى منضمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة**، دكتوراه إقتصاد، جامعة حلوان بمصر، 2006.

5. جمال مختار علي محمد،**دور القطاع الخاص في تامين الغذاء السمكي في مصر في ضوء اتفاقيات منظمة التجارة العالمية**،ماجستير اقتصاد،جامعة عين شمس،مصر،2001 .

6. خليل ابراهيم عثمان حسن،**التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتطوير الشامل في قطاع الصناعات الغذائية دراسة تطبيقية على شركة السكر والصناعات التكاملية في مصر**،ماجستير ادارة أعمال،جامعة حلوان، مصر،2000.

7. رشا صالح منصور شعلان،**دراسة إقتصادية لإنتاج وتصنيع اللبن في مصر**،دكتوراه إقتصاد زراعي بجامعة عين شمس بمصر، 2009.

8. زينب دسوقي عيسى،**اقتصاديات صناعة الزيوت النباتية في مصر**،ماجستير اقتصاد،كلية التجارة بجامعة عين شمس،مصر،2008.

9. سدي علي،**الميزة التنافسية وتنافسية الدول – حالة الجزائر–**، ماجستير إقتصاد دولي،جامعة الجزائر، 2006.

10. طرشي محمد،**الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حالة الصناعات الغذائية**، مذكرة ماجستير ،جامعة شلف ،2005.

11. عبد المحسن بن رشيد المبدل، **المكونات الايجابية للبيئة الوصفية–في ضوء نظرية موراي–وعلاقتها بمهارات التفكير الناقد**،رسالة دكتوراه في علم النفس،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،المملكة العربية السعودية، جويلية 2010.

12. عبدات عبد الوهاب ،**واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة(1997–2007)**،أطروحة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، 2011.

13. عمار محمد محسن،**الصناعات الغذائية في سوريا في القطاعين العام والخاص واقعها وآفاق تطويرها**،ماجستير اقتصاد،جامعة دمشق ،2000.

14. فدوى علي الحاج حسين العبد، **أثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي،جامعة الموصل،كلية الزراعة والغابات،2005.

15. فوزي عبد الرزاق، **الصناعات الغذائية و أهميتها الاقتصادية والاجتماعية دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر 1998 .

16. لخلف عثمان،**دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر–**،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 1995.

17. لخلف عثمان،واقع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ،حالة الجزائر**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة الجزائر ،2004.

18. محمد أحمد حافظ عثمان الشريف،**اقتصاديات صناعة السكر في مصر مع التركيز على صناعة السكر من بنجر سكر**،ماجستير اقتصاد ،جامعة عين الشمس ،1998 ،مصر.

19. محمد بن محسن بن صالح العولقي،**دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في البلدان العربية**،دكتوراه في فلسفة الاقتصاد،جامعة حلوان،مصر،2009.

20. محمد حسين عبد القادر نصر الله،**الزراعة والتصنيع الذاتي في الأردن**، دكتوراه في الجغرافيا بالجامعة الأردنية، المملكة الهاشمية الأردنية، 2002.

21. محمد عبد المطلب بدوي،**اقتصاديات صناعة التعليب وحفظ الخضروات والألبان في قطاع الأعمال العام ودور التخصيص فيه**،ماجستير اقتصاد،جامعة عين شمس،مصر،1996.

22. ممدوح أبو الفتوح جعفر،**دراسة اقتصادية لتطبيق بعض معايير الادارة البيئية على صناعة الزيوت الغذائية بمصر**،دكتوراه الفلسفة في العلوم البيئية، جامعة عين شمس بمصر، 2003.

23. هبة محمد أمين السيد،**أثر المتطلبات الدولية للصحة والأمان على التجارة الدولية في المنتجات الغذائية**،ماجستير إقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان بمصر، 2011.

24. وئام معين راجح الماضي،**تقدير الفجوة الغذائية في الأردن خلال الفترة 1980-2010**،رسالة ماجستير إقتصاد زراعي بجامعة الأردن،المملكة الهاشمية الأردنية،1999.

ت/الملتقيات والأيام الدراسية:

1. محمد دباغ"وسائل تحقيق الأمن الغذائي" مداخلة بالملتقى الدولي العاشر"الأمن الغذائي الواقع والمأمول" جامعة أدرار،18،19 و20 نوفمبر2007 .
2. عدنان شوكت شومان" تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي استراتيجيات وسياسات" مداخلة بالملتقى الدولي العاشر " الأمن الغذائي الواقع والمأمول" جامعة أدرار الجزائر،18 ،19 و20 نوفمبر 2007.
3. شيباح مسعود وبقول محمد الصالح ،رهانات ومعوقات السوق الجزائري للطماطم الصناعية،ملتقى الأوراسي،جوان 2008.
4. بودي عبد القادر ،طافر زوهير،بوسمهين أحمد،اقتراح منهجية لتقييم التبعية الغذائية في الجزائر، مداخلة بالملتقى الدولي العاشر " الأمن الغذائي الواقع والمأمول" جامعة أدرار الجزائر،18 ،19 و20 نوفمبر 2007.
5. محمد البشير محمد عبد الهادي،الأمن الغذائي المفاهيم،القياس والأبعاد،مداخلة بالملتقى الدولي العاشر " الأمن الغذائي الواقع والمأمول" جامعة أدرار الجزائر،18 ،19 و20 نوفمبر 2007.
6. كمال روانية،الانتاج الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي،جامعة باجي مختار بعنابة،2010.
7. باهي موسى، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي- بين العشوائية والفعالية-، الملتقى العلمي الدولي حول الإنتاج الزراعي ورهان الأمن الغذائي،جامعة باجي مختار بعنابة،2010.
8. صندوق ضمان قروض الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في اليوم الدراسي للاستثمار في ولاية عين الدفلى،04 و05 مارس 2007.

ث/ المجلات والدوريات:

1. برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية،حفظ وتصنيع الأغذية، جامعة القدس المفتوحة ،فلسطين،مقرر رقم 3217.
2. حسين عبد المطلب الأسرج، تحديات الأمن الاقتصادي للإنسان العربي،مجلة العلوم الاجتماعية.
3. سياسة التجديد الريفي،الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية،أوت 2006.
4. تقرير نشاطات قطاع الفلاحة والتنمية الريفيةلسنة 2009،توقعات 2010.
5. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،"سياسة التجديد الفلاحي والريفي:تقرير مرحلة تحليلية 2011/2008 وآفاق 2014"، 2010.
6. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،"مسار التجديد الريفي عرض وأفاق"،ماي 2012.
7. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،"مؤشرات عشرية للإنتاج الفلاحي"،جانفي 2012.
8.
9. طافر زهير" النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته وعلاقته بالتبعية الغذائية"،مجلة الحقيقة ،جامعة ادرار العدد 16، جويلية 2010.
10. عبد المليك مزهودة ،"واقع فرع الصناعات الفلاحية الغذائية بدول الميدا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة،جامعة بسكرة،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، علمية سداسية محكمة،العدد02 ،ديسمبر 2007.
11. فراح رشيد،واقع ومتطلبات الأمن المائي في الجزائر،مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 05 جانفي 2012،جامعة خميس مليانة.
12. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الاسكوا،التكنولوجيات السليمة بيئيا في صناعة الغذائية،الامم المتحدة .
13. ماريا طالب الزهراوي،العادات الغذائية واثرها على السلوك الغذائي"،قسم التغذية والإطعام،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية،2007.
14. مجلة الاقتصاد و الأعمال "الصدمة الايجابية" عدد خاص حول الجزائر، تصدر عن الشركة العربية للصحافة والنشر و الإعلام، بيروت، لبنان، نوفمبر 1999.
15. مجلة الاقتصاد و الأعمال، العدد 237، سبتمبر 1999 - العدد 233 نوفمبر 2000.
16. محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 23 ، 1998.

17. منصور الراوي، الأمن الغذائي العربي مفهومه وواقعه، مجلة صادرة عن شؤون عربية، عدد 75، سبتمبر 1993.
18. وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية،احصائيات الصيد البحري 2000-2005،جويلية 2006.
19. وزارة الصيد البحري وتربية المائيات،الإستراتيجية الوطنية لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات،2003-2007
20. وزير الموارد المائية"نشرة الأخبار الجزائرية"،التلفزيون الجزائري،22 مارس 2012 .
21. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية"،مجلد رقم 32،الخرطوم،2012.
22. المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية"،مجلد رقم 33،الخرطوم،2013.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية :

1/التقارير:

1. MlPI,les industries agro alimentaires en Algérie Etat des lieux,Ettentes et enjeux,août , 2009.
2. Cabinet Tiers Consult – L'AGRO-ALIMENTAIRE EN ALGERIE- Collection etudes sectorielles Algérie -2004.
3. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Guide d'analiyse de la filiére induistrielle en Algérie, 2007.
4. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Etude de la filiére transformation de la tomate ,Algérie,septembre,2006.
5. conseil national économique et social – contribution algérienne au 3éme sommet euro- méditerranéen des CES – Casablanca 27et 28 Novembre 1997.
6. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Actes des assise Nationales de la PME -janvier 2004.
7. Ministère de la petite et moyenne entreprise – Enquête sur les PME Agro-alimentaire . juillet 2004 .
8. Ministere de la petite et moyenne entreprise - Etat d'avancement du programme ED PME et évaluation au 31/12/2004 .
9. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Rapport sur l'état des PME.2003.
10. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Rapport sur l'état des PME.2004.

11. Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat- Rapport sur l'état des PME.2002.
12. Ministère de l agriculture et du développement rural-nomenclature des actions soutenue par le FNDA .

2/المجلات:

1. Algérie entreprise . Revue Algérienne de l'économie et de l'entreprise n^0 6 .juin 2003.
2. énergie et mines .Revue périodique du secteur de l'énergie et des mines .N 3 – Novembre 2004.
3. PME MAGAZINE D'ALGERIE. N 16. JANVIER 2004.
4. PARTENAIRES .revue de la chambre de commerce et d'industrie française en Algérie .N50. FEVERIER 2005.

3/المواقع الالكترونية:

http://europa.eu.int
www.ic.gc.ca.
www.arab-api.org/develop_bridge9.pdf
http://www.algerie-dz.com/article1998.html
www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf
http://www.mir-algeria.org/miseaniveau
www.cnam.fr/lise/docgriot16.pdf
www.cagex.com.dz/menu.html
http:// isdm-univ-tln.fr/pdf/isdm17/isdm17-kindel.pdf
www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/hammouda.doc
http//resources.ciheam.org/om/pdf/b32/ci011662.pdf
www.toulouse.inra.fr/lerma/jjchercheur/benamar.pdf
www.ons.dz.
www.cnes.dz.
http://uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4281346/Dietary%20habits.doc

ملحق (01):أحد التقديرات للتوزيع العالمي للماء

مصدر الماء	حجم الماء بالكيلومترات المكعبة	حجم الماء بالأميال المكعبة	نسبة المياه العذبة	نسبة الماء بأكملها
المحيطات والبحار والخلجان	1,338,000,000	321,000,000	--	96.5
الكتل والأنهار الجليدية والثلوج الدائمة	24,064,000	5,773,000	68.7	1.74
المياه الجوفية	23,400,000	5,614,000	--	1.7
عذب	10,530,000	2,526,000	30.1	0.76
مالح	12,870,000	3,088,000	--	0.94
رطوبة التربة	16,500	3,959	0.05	0.001
أرض دائمة التجمد	300,000	71,970	0.86	0.022
البحيرات	176,400	42,320	--	0.013
عذب	91,000	21,830	0.26	0.007
مالح	85,400	20,490	--	0.006
الغلاف الجوي	12,900	3,095	0.04	0.001
مياه المستنقعات	11,470	2,752	0.03	0.0008
الأنهار	2,120	509	0.006	0.0002
المياه البيولوجية	1,120	269	0.003	0.0001
الإجمالي	1,386,000,000	332,500,000	-	100

المصدر: موارد المياه. موسوعة المناخ والطقس. أعده للنشر أس. أتش. شينيدر، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، المجلد 2 ص 817 – 828 من خلال الموقع الكتروني (http://ga.water.usgs.gov/edu/watercyclearabic.html)

ملحق (02):تطور الانتاج السمكي بالمياه العذبة للجزائر

الكمية:طن

مناطق الصيد Fishing Areas	إسم الصنف المحلي Local Name	الكمية Quantity 2009	2010	2011
مياه عذبة				
شبوط		1347.35	955.53	1609.15
سندر		2.98	4.90	12.74
بربيس		186.09	269.62	197.99
الروش		-	7.26	0.29
البوري		7.61	0.95	0.61
البلطي		-	-	0.00
الإنقليس		8.40	0.82	0.00
أخرى		262.85	163.72	156.52
brème		-	9.13	34.12
black bass		8.10	1.07	2.19
الإجمالي حسب مصادر المياه	SUBTOTAL	1823.38	1413.00	2013.62
مياه شروب				
قجوج		0.21	0.02	0.75
ذئب البحر		1.05	-	0.00
الجمبري		0.84	0.16	0.14
البوري		17.34	3.44	4.92
الإنقليس		5.80	3.40	0.00
الإجمالي حسب مصادر المياه	SUBTOTAL	25.24	7.01	5.80
مصادر متنوعة				
اخرى		314.02	-	-
الإجمالي حسب مصادر المياه	SUBTOTAL	314.02		
الإجمالي	Total	130120.00	94829.01	103780.69

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي"،مجلد رقم 06،الخرطوم،2012.ص 50.

ملحق (03):تطور الانتاج السمكي بالمياه البحرية للجزائر

الوحدة:طن

مناطق الصيد Fishing Areas	إسم الصنف المحلي Local Name	الكمية Quantity		
		2009	2010	2011
مياه بحرية				
طرستوح		933.00	816.92	998.66
سمك كراكي		251.00	300.43	248.18
سمك الليمون		246.00	220.29	242.60
سمك البياض		817.00	827.36	724.65
سمك ابو سيف		468.03	459.04	216.25
جراد البحر		92.56	33.57	20.37
انشوفة		3183.60	2015.13	2707.66
الملفة		1300.71	1360.41	1112.60
المكاريل		761.00	435.00	737.84
الكلمار		226.71	121.07	197.72
الفرمنتو		83.92	98.69	151.14
الفرش		59.00	40.55	53.28
القجوج		387.13	199.46	254.59
السولة		245.00	116.06	163.67
السوريل		18564.00	11144.77	11338.67
السردين		55523.61	31219.46	33974.60
الراية		255.00	162.15	179.31
الحبار		321.54	291.37	259.00
الجمبري الرمادي		12.31	11.28	13.05
الجمبري الاحمر		1176.47	895.29	1010.17
الجمبري الابيض		1205.68	718.94	924.55
البونيتو		869.76	593.84	354.62
البوقة		6618.02	6544.54	7287.66
البجيل		588.00	1151.86	848.30
الانشة		16175.76	11124.05	13430.65
الاخطبوط		739.57	671.53	971.02
اخرى		16852.99	21835.93	23340.47
الإجمالي حسب مصادر المياه	SUBTOTAL	127957.37	93408.99	101761.27

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي"،مجلد رقم 06،الخرطوم،2012.ص 49.

ملحق (04):المتاح للاستهلاك من المنتجات السمكية في الجزائر

السنة:2011 الوحدة: طن

المنتج Product	الإنتاج Production	الصادرات Export	الواردات Import	إعادة التصدير Re export	إستهلاك غير آدمي others	المتاح للإستهلاك Av. for consump
مملح	-	-	23.10	-	-	23.098
معلب	-	33.807	7633.25	-	-	7633.252
مجمد	-	2.593	9777.58	-	-	9777.58
قشريات	2401.04	410.435	1264.51	-	-	3255.114
طازج	101758	71.573	100.55	-	-	101786.98
شرائح	-	-	9513.18	-	-	9513.111
سمك حي	-	0.066	52.69	-	-	-
زيوت	-	-	34.01	-	-	34.01
رخويات	1613.7	975.538	756.02	-	-	1394.18
دقيق سمك	-	-	6.46	-	-	-
الطحالب	-	-	11.90	-	-	-
الإجمالي	105772.74	1494.01	29173.25			133417.33

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات السمكية في الوطن العربي"،مجلد رقم 06،الخرطوم،2012.ص 133.

ملحق (05): تساقط الأمطار عبر ولايات الجزائر

الوحدة:ملم السنة:2012

STATION	المجموع السنوي Total	ديسمبر DEC.	نوفمبر NOV.	اكتوبر OCT.	سبتمبر SEP.	اغسطس AUG.	يوليو JUL.	يونيو JUN.	مايو MAY.	ابريل APR.	مارس MAR.	فبراير FEB.	يناير JAN.	المحطة
ELSHALAF	286.5	-	-	-	-	-	-	-	7.5	82.0	22.0	138.5	36.5	الشلف
OM ELBAWAGI	237.0	-	-	-	-	-	-	1.0	45.0	33.0	37.0	88.0	33.0	ام البواقي
BATNA	167.0	-	-	-	-	-	-	5.0	12.0	36.0	35.0	74.0	5.0	باتنة
BEJAIA	585.0	-	-	-	-	-	-	3.0	10.0	91.0	70.0	320.0	91.0	بجاية
TEBESSA	194.0	-	-	-	-	-	-	3.0	24.0	24.0	39.0	57.0	47.0	تبسة
TELEMACEN	134.3	-	-	-	-	-	-	1.3	9.3	25.0	23.3	41.0	34.3	تلمسان
TIARET	180.0	-	-	-	-	-	-	1.5	11.0	66.5	62.5	31.5	7.0	تيهرت
ALGIERS	569.0	-	-	-	-	-	-	2.0	24.0	177.0	79.0	247.0	40.0	الجزائر
ALJELFA	140.0	-	-	-	-	-	-	9.0	8.0	49.0	36.0	38.0	0.0	الجلفة
JIJEL	763.0	-	-	-	-	-	-	-	4.0	187.0	100.0	403.0	69.0	جيجل .م
SATIAF	311.0	-	-	-	-	-	-	11.0	6.0	84.0	15.0	152.0	43.0	سطيف
SAIEDA	254.0	-	-	-	-	-	-	1.0	36.0	83.0	55.0	64.0	15.0	سعيدة
SIKEIKDA	439.0	-	-	-	-	-	-	-	2.0	117.0	72.0	191.0	57.0	سكيكدة
SIEDI BEL ABBAS	139.0	-	-	-	-	-	-	1.0	4.0	40.0	23.0	57.0	14.0	سيدي بلعباس
ANNABA	312.0	-	-	-	-	-	-	1.0	3.0	50.0	51.0	172.0	35.0	عنابة
GALMA	364.5	-	-	-	-	-	-	1.0	7.5	55.0	92.5	149.5	59.0	قالمة
COSTENTINE	394.0	-	-	-	-	-	-	6.0	20.0	68.0	52.0	213.0	35.0	قسنطينة
MOSTAGANEM	199.0	-	-	-	-	-	-	-	3.0	64.0	26.0	74.0	32.0	مستغانم
Ain TimoSheint	109.0	-	-	-	-	-	-	2.0	2.0	22.0	22.0	17.0	44.0	عين تيموشنت
ORAN	160.5	-	-	-	-	-	-	2.5	6.0	31.0	23.5	42.5	55.0	وهران س
ORAN	157.0	-	-	-	-	-	-	2.0	4.0	61.0	44.0	33.0	13.0	برج بوعريريج
ORAN	738.0	-	-	-	-	-	-	-	10.0	110.0	143.0	355.0	120.0	سوق اهراس
ORAN	387.0	-	-	-	-	-	-	0.5	25.5	97.0	66.5	153.5	44.0	البويرة
ORAN	737.0	-	-	-	-	-	-	1.0	26.0	165.0	125.0	373.0	47.0	لمدية
ORAN	131.0	-	-	-	-	-	-	1.3	1.3	43.7	44.7	20.0	20.0	نعامة
ORAN	283.0	-	-	-	-	-	-	4.0	46.0	42.0	32.0	124.0	35.0	خنشلة
ORAN	622.0	-	-	-	-	-	-	-	40.0	144.0	98.0	270.0	70.0	تيزي وزو
ORAN	235.0	-	-	-	-	-	-	1.0	2.0	88.0	47.0	83.0	14.0	معسكر
M'SILA	56.0	-	-	-	-	-	-	1.0	3.5	18.5	30.5	2.5	0.0	مسيلة
TEBESSA	249.0	-	-	-	-	-	-	-	4.0	135.0	40.0	51.0	19.0	غليزان
GARDAIA	144.5	-	-	-	-	-	-	-	3.5	42.5	41.5	47.5	9.5	البيض
EL BEYAD	530.0	-	-	-	-	-	-	-	30.0	129.0	55.0	259.0	57.0	بومرداس
BACHAR	463.5	-	-	-	-	-	-	-	25.5	134.5	98.0	176.0	29.5	عين الدفلة
OURGLA	583.0	-	-	-	-	-	-	-	3.0	107.0	62.0	319.0	92.0	الطارف

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،"الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية"،مجلد رقم 33،الخرطوم،2013.ص 15.